مجلة فكرية ثقافية فصلية جامعة تصدر عن مركز الدراسات و الأبحاث الإنسانية - مدى -

مجلة رهانات

العدد 64 2025

حوار العدد

مع د. علي بوطوالة

في حوار خص به مجلة رهانات

«في ظل تحكم المراكز الرأسمالية في القرار السياسي، فإن تداعيات ذلك أضحت خطيرة ومكشوفة على بلدان الجنوب، خاصة ما يتعلق بالسيادة الوطنية. في هذا السياق تكونت أوليغارشيات محلية، وشبكات دولية متحكمة في معظم الأنظمة السياسية».

ملف العدد

جدلية المال و السياسة

افتتاحية العدد

«وقد انعطف هذا التأثير في المجتمعات المعاصرة نحو مسارات سياسية غير تقليدية تمنح النخب الاقتصادية إمكانية الولوج إلى الحقل السياسي الرسمي ومؤسساته دون المرور عبر مسارات "التنشئة النضالية" لدى الوسطاء التقليديين، سواء عبر استقطاب الدولة لهم لشغل مناصب عليا باعتبارهم "نخَباً تكنوقراطية"، أو من خلال التحاقهم الموسمي بالاستحقاقات الانتخابية بغرض البحث عن غطاء سياسي يحمي مصالحهم الاقتصادية».

مجلة رهانات

عدد 64 . 2025

محتويات العدد

افتتاحية العدد 2

- جدلية المال والسياسة 2

ملف العدد : جدلية المال والسياسة 4

- الدَّولة الحديثة بين مثال الديمقراطية وواقع الأوليغارشية - أسماء عريش 4
- العنف والسياسي في المجتمعات المغاربية في ضوء جدلية المال والسياسة - محمد العابدة 15
- الاستعمال السياسي لمنظمات المجتمع المدني : دراسة ميدانية لجمعيات المجتمع المدني بمدينة الدار البيضاء - عبد الحق بن دى 35
- سوسيولوجيا النخبة المنحرفة: من جريمة ذوي الياقات البيضاء إلى الفساد السياسي- محمد عدراوي 51
- جدلية الاستبداد والدين والمال والسياسة في فكر عبد الرحمان الكواكبي - عبد الكريم بحير 62
- في ميزان القوى: المال والتجارة والسياسة عند" ديفيد هيوم" - مونية وكيل 64

حوار العدد 75

- حوار مع "د.علي بوطوالة" حول : «جدلية المال والسياسة» 75

دراسات 79

- التاريخ والأسطورة: قضايا إشكالية ومنهجية- سعيد النسيوي 79

قراءات 87

- قراءة في كتاب : ماذا بعد "الربيع العربي"؟ قراءة في الحاضر وأسئلة المستقبل - حنان البوعمري 87

نافذة فكرية 93

- مع أحمد البياز في كتابه المغرب وفلسطين بين جواب جيل وأسئلة أجيال... - إدريس جَبـري 93

ترجمات 101

- علم الاجتماع وموضوع الأزمات: أي أزمة وأي علم اجتماع؟ الجزء الثاني - نزهة الرغاي 101

إبداعات 110

- قصة قصيرة : " الموتى يعودون" - عبد الهادي الفحيلي 110

شروط النشر في مجلة رهانات

1. المجلة لا تنشر بحوثا سبق نشرها أو أنها معروضة للنشر في مكان آخر.
2. ضرورة اعتماد الأصول العلمية المتعارف عليها في كتابة الأبحاث و خاصة فيها يتعلق بالتوثيق و الإشارة إلى المصادر و المراجع.
3. يجب ألا يتجاوز عدد كلمات الدراسة 3000 كلمة.
4. على الباحث أن يرفق ببحثه نبذة مختصرة عن سيرته العلمية، إلى جانب صورته الشخصية.
5. البحوث و الدراسات التي تقترح هيئة التحرير إجراء تعديلات عليها أو إضافات إليها تعاد إلى أصحابها لإجراء التعديلات المطلوبة قبل نشرها.

مجلة رهانات

مجلة فكرية ثقافية فصلية جامعة تصدر عن
مركز الدراسات والأبحاث الإنسانية · مدى ·
ملف الصحافة: 45 ص 05
رقم الإيداع القانوني 2006-142

عنوان المراسلة:
مركز الدراسات و الأبحاث الإنسانية
29 زنقة عمر السلاوي - الدار البيضاء
الهاتف: 27 42 22 22 05
rihanatmada98@gmail.com
www.madacenter.ma

المدير
محمد جليد
رئيس التحرير
زكرياء أكضيض
أعضاء هيئة التحرير
حياة الدرعي
عبد الإله الكلخة
عبد العالي صابر
إبراهيم الهياوي
حسن الإدريسي
مصطفى إنشاء الله
عبد الكريم بحير
الغلاف و الإخراج الفني
محمد أمين نجمي
خديجة أكنو
الطبع
VIVA print
0522505696
التوزيع
سابريس - الدار البيضاء

جميع الآراء الواردة في هذه المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها و لا تعكس بالضرورة رأي المجلة

جدلية المال والسياسة

زكرياء أكضيض
أستاذ باحث في علم الاجتماع
جامعة القاضي عياض مراكش

يعتبر كارل ماركس أن الجدل حركة غير متعالية عن مجريات الحياة المادية، حيث تشكّل التناقضات المادية أنماط الوعي السياسي، التي تتحول بفعل "الصراع" إلى نمط إنتاج يحكم الحياة الإنسانية. فاستعمال مفهوم الجدل لفهم العلاقة الكامنة بين المال والسياسة يروم إدراك تأثير التناقضات الاقتصادية والمالية على السياسة في معناها الشامل. وما يميّز جزءاً من هذه التناقضات في المجتمعات المعاصرة هو كونها تتشكل بمعزل عن الوسطاء التقليديين – الحزب، والنقابة، والحركات الاجتماعية، والجمعيات –، ما يجعل "النخب الاقتصادية" تتحرك في حقل اقتصادي محكوم بمنطق قيم السوق، غير مبالية بقيم التعاقد الاجتماعي القائمة على التضامن المجتمعي والمصلحة العامة والمواطنة.

ورغم المسافة التي أنتجتها "النخب الاقتصادية" تجاه المجتمع السياسي ومؤسساته، فإن امتلاكها أدوات الإنتاج المادي يجعلها قادرة على التأثير في تشكيل القيم والأفكار والأيديولوجيات التي تخدم مصالحها ورهاناتها. وقد انعطف هذا التأثير في المجتمعات المعاصرة نحو مسارات سياسية غير تقليدية تمنح النخب الاقتصادية إمكانية الولوج إلى الحقل السياسي الرسمي ومؤسساته دون المرور عبر مسارات "التنشئة النضالية" لدى الوسطاء التقليديين، سواء عبر استقطاب الدولة لهم لشغل مناصب عليا باعتبارهم "نخَباً تكنوقراطية"، أو من خلال التحاقهم الموسمي بالاستحقاقات الانتخابية بغرض البحث عن غطاء سياسي يحمي مصالحهم الاقتصادية.

ونظراً لتحولات وساطة المجتمعات المعاصرة التي أدّت إلى تراجع مساهمة "الوسطاء التقليديين" في إنتاج النخب السياسية مقارنة بالعقود السابقة، بدأ الحقل الاقتصادي يلعب أدواراً غير اعتيادية، تتمثل في إنتاج نخب تسعى إلى المنافسة السياسية من أجل التأثير في صناعة القرار. إنها ظاهرة ليست محلية، بل تعكس تحولات كونية مست مختلف المجتمعات الإنسانية. فرجل الأعمال عزيز أخنوش يمثل نموذجاً محلياً لهذه "النخب التكنوقراطية" التي ولجت الحقل السياسي الرسمي منذ سنة 2007 كوزير للفلاحة، واستطاع سنة 2021 نيل منصب رئيس الحكومة عقب تحوّله إلى العمل الحزبي في إطار حزب "التجمع الوطني للأحرار".

تعكس تجربة رجل الأعمال الأمريكي "دونالد ترامب" كيفية بلوغه رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية عبر الاستثمار في رأسماله الاقتصادي ومؤسساته الإعلامية. فقد منحته، من جهة، ثروته وعلامته التجارية جاذبية انتخابية بفضل ترويجه لصورة رجل الأعمال "المنقذ" القادر على إدارة الدولة، ومن جهة أخرى مكّنته مؤسساته الإعلامية من تفعيل حملات انتخابية عبر شبكات التواصل الاجتماعي، للتسويق لسرديته السياسية التي عزّز حضورها عبر تغريداته المتواصلة على منصة "تويتر" مع قاعدته الانتخابية. وبالتالي، لم يقتصر رجل الأعمال "دونالد ترامب" على ما يقدمه التسويق الانتخابي الكلاسيكي للحزب الجمهوري الذي ترشّح باسمه، بل انفتح بفعالية على الحقل الرقمي ومنصاته خلال حملته الانتخابية.

يقود ميلاد هذا النوع من النخب إلى استدعاء جدلية المال والسياسة وما تفرزه من تداعيات ديمقراطية وسياسية واقتصادية وإعلامية. فإذا كانت الديمقراطية في مفهومها الكلاسيكي تشير إلى المساواة بين المواطنين، والتمثيل الحر عبر الأحزاب والتصويت الانتخابي الـذي يعكس اختيارات المواطنين عبر الصندوق، فإن "الديمقراطية" في دلالتها الليبرالية تستلهم منطق السوق الاقتصادية في الحقل السياسي، حيث لم تعد السياسة مجالاً للصراع حول الأفكار والقيم والأيديولوجيات، بل تحوّلت إلى مجال لمنح "تزكيات سياسية" لمن يمتلك رأسمالاً اقتصادياً مرتفعاً، وإقصاء أصحاب الرساميل المحدودة الذين لا يستطيعون تمويل حملاتهم الانتخابية.

لا يعني استخدام "المـال الانتخابي" الإنفاق القانوني على الحملات فقط، بل يشمل أيضاً التمويلات غير المعلنة الهادفة إلى توجيه إرادة الناخبين، ما يشكّل خطراً على قيمة الديمقراطية. إذ يتحوّل التنافس الانتخابي إلى سباق في الإنفاق المالي، يتجرّد خلاله المواطنون من قيمة المساواة في الترشح للاستحقاقات. فعندما يدرك "الوعي الجمعي" أن المال محدِّد محوري في مخرجات الانتخابات، فإن هذا الإدراك من شأنه التأثير على ثقة المواطنين في جدوى العملية الانتخابية، وبالتالي تتراجع نسبة المشاركة السياسية في بعدها المؤسساتي.

تطرح جدلية المال والسياسة في الحقل الإعلامي أسئلةً ذات صلة بالاستقلالية والوظائف وبنية السوق الإعلامية، حيث قد تُستعمل الوسائل الإعلامية الممولة من طرف رجال الأعمال كمؤسسات تبريرية لمصالحهم وسياساتهم. وهو ما يفقد الجمهور الثقة في الإعلام كمصدر للموضوعية وأخلاقيات المهنة، ويحد من التعددية والتنوع بفعل النفوذ المالي الذي يصل أحياناً إلى حد احتكار سوق الإعلانات والتمويل، مما يضعف المؤسسات الإعلامية المستقلة. وهكذا تتراجع وظيفة الإعلام كسلطة رابعة، وتتآكل استقلاليته التحريرية، ويتغوّل منطق النفوذ المالي في الإعلام على حساب المصلحة العامة.

بقدر ما يشكّل استثمار رجال الأعمال في الحقل الإعلامي أهمية بالغة من شأنه الإسهام في تطوير الإعلام المغربي وتمويله، فإن خريطة النفوذ المالي في المجال الإعلامي تكشف عن تحوّل الخطوط التحريرية، من جهة، نحو خطابات تبريرية لمنطق "السوق الليبرالية" و"سياسات الخوصصة" و"الاقتصاد الحر"، ومن جهة أخرى، نحو الإعلاء من شأن "السلطوية الاقتصادية" عبر تجنّب نقد الاقتصاد الريعي وما ينتجه من "أعيان" لهم القدرة على التأثير المباشر وغير المباشر في صناعة القرار السياسي. وهكذا قد تقع الخطوط التحريرية تحت رحمة "عقاب" أو "مكافأة" سوق إشهاري متحكَّم فيه وغير مبالٍ بـ"أخلاقيات المهنة".

إذا كانت جدلية المال والسياسة قد فتحت الباب لمساءلة أخلاقيات الإعلام و موضوعيته و وظائفه، فإن تداعياتها على الحقل الاقتصادي ولّدت تساؤلات حول شبهات "تضارب المصالح" لدى رجال الأعمال الذين يشغلون مواقع القرار السياسي. فطالما أن رجال الأعمال يمتلكون القدرة على التحكم في السياسات العمومية، فإن ذلك يمنحهم أولوية الوصول إلى المعلومة والسبق في اقتناص الصفقات، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، والاستفادة الريعية من الامتيازات الرسمية الموسمية المخصصة للمصلحة العامة. وقد أثارت صفقة محطة تحلية مياه البحر في جهة الدار البيضاء – سطات جدلاً سياسياً وقانونياً، نظراً لأن رئيس الحكومة، الذي يمثل الجهاز التنفيذي المشرف على الصفقات العمومية، هو نفسه من فازت شبكة مقاولاته بنسبة خمسين في المائة من صفقة المشروع.

في إطار مشاريع دعم القدرة الشرائية للمغاربة، واجه برنامج "دعم استيراد الأغنام" الموجَّه لعيد الأضحى لسنتي 2023 و2024 معضلة حكامة، إذ لم ينعكس الدعم الذي استفاد منه بعض المستوردين على الأسعار المرتفعة للأغنام في السوق المغربية. فكان الأثر الفعلي للدعم عكسياً، إذ استفاد منه أساساً "المستوردون المحتكرون" الذين حققوا هوامش ربح مرتفعة على حساب المصلحة العامة، مما فتح المجال أمام فرضية "ريع" الامتيازات التي تستفيد منها شبكات من رجال الأعمال ذوي النفوذ السياسي.

إذا كانت لجدلية المال والسياسة تداعيات عكسية على الأبعاد الديمقراطية والإعلامية والاقتصادية، فإن ذلك لا يعني الدعوة إلى تجريم ولوج رجال الأعمال إلى الحقل السياسي أو تبخيس أدوارهم. بل ينبغي الاعتراف بأن الانخراط الوطني للنخب الاقتصادية من شأنه الإسهام في تعزيز الثقة، وجذب الاستثمارات، والاستفادة من خبرتهم في صياغة وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية. في المقابل، تبقى الحاجة قائمة إلى تشريع قوانين تتصدى لمعضلة "تضارب المصالح"، وتمنع الجمع بين الوظائف التنفيذية والمصالح التجارية المباشرة، وتلزم بالتصريح بالممتلكات والمشاريع الاقتصادية قبل تولي المناصب السياسية. ■

الدَّولة الحديثة بين مثال الديمقراطية وواقع الأوليغارشية

أسماء عريش
باحثة في الفلسفة

ملخص

إن المطمح من هذه الدراسة، التي تُعنى بفكرة "الدَّولة الحديثة بين مثال الديمقراطية وواقع الأوليغارشية"، هو رصد الصدع القائم بين المعنى المثالي لمفهوم الديمقراطية، التي تقوم على المساواة بين المواطنين أمام القانون، ومشاركة الشعب في اتخاذ القرارات عبر عملية الانتخابات، وبين الواقع السياسي، الذي يشهد هيمنة النخب أو الأوليغارشية التي تتحكم في القرار السياسي والاقتصادي. في المثال الديمقراطي، يُفترض أن تكون السلطة خاضعة لإرادة الشعب؛ حيث يتمتع المواطنون بالحق في المشاركة الفعلية في صنع القرار السياسي. لكن الواقع المعاصر يشي بحالٍ مغاير؛ إذ إن أغلب الدول الحديثة، اليوم، تعتمد نظاماً سياسيًّا أوليغارشيًّا، تُمسك فيه النخب الاقتصادية والسياسية زمـام الحكم. كما تمتلك، أيضاً، القدرة على التأثير على السياسات العامة من أجل خدمة المصالح الخاصة. وتتمثل الأزمة، في هذا التناقض بين المثال الديمقراطي وواقع الأوليغارشية، في تزايد الفجوة السحيقة بين الحقوق الدستورية وتمتع المواطن، في الواقع، بهذه الحقوق، وانحسار مشاركته السياسية، وتنامي تأثير القوى الاقتصادية الكبرى التي تسهم في تشكيل السياسات. وعليه، نطمح، في هذه المقالة، أن نُقدم تأصيلاً تاريخيًّا وتصحيحيًّا حول مسألة الديمقراطية، وعرضاً مقتضبًا لأهم التصورات الفلسفية التي عُنيت بدراستها، في محور أول؛ ودعـوةً إلى التفكير في الصيرورة الدلالية والاقتضاءات النظرية التي عرفها هذا المفهوم، في المحور الثاني؛ أما المحور الأخير، فهو وقفة عند الانعطافة الرئيسة التي جعلت النظام الديمقراطي يتحول إلى أوليغارشية في الأزمنة المعاصرة، وعرض الآليات التي تَتْتَعِلُها الأنظمة الأوليغارشية للسطو على الحكم.

الكلمات المفتاحية: الدولة الحديثة- الديمقراطية – الأوليغارشية- المـال- الإعلام.

Résumé

L'objectif de cette étude intitulée "L'État moderne entre l'idéal démocratique et la réalité de l'oligarchie" est d'analyser la tension entre le concept idéal de la démocratie, fondé sur la participation du peuple au pouvoir à travers des élections et l'égalité devant la loi, et la réalité politique qui est dominée par les élites ou l'oligarchie, qui contrôlent les décisions politiques et économiques.

Dans l'idéal démocratique, le pouvoir est censé être soumis à la volonté du peuple, où les citoyens ont le droit de participer activement à la prise de décisions politiques. Cependant, dans la réalité, de nombreux pays modernes fonctionnent selon un système oligarchique, où le pouvoir est concentré entre les mains d'une petite élite économique ou politique, capable d'influencer les politiques publiques à leur profit.

La crise réside dans ce contraste entre l'idéal démocratique et la réalité oligarchique, qui se traduit par un fossé croissant entre les droits constitutionnels et leur mise en œuvre réelle. Cette crise se manifeste par une diminution de la participation populaire et une influence croissante des grandes puissances économiques, qui contribuent à façonner les politiques, affaiblissant ainsi la démocratie réelle et favorisant les intérêts privés au détriment de l'intérêt public.

Ainsi, cet article se concentre sur l'étude des racines historiques de l'émergence de la démocratie, ainsi que sur les conceptions philosophiques qui l'ont accompagnée. Il explore également l'évolution sémantique du concept de démocratie et, enfin, met en lumière les grands défis auxquels sont confrontées les sociétés modernes pour parvenir à équilibrer les aspirations démocratiques et la réalité de l'hégémonie oligarchique, tout en présentant les mécanismes utilisés par les régimes oligarchiques pour accaparer le pouvoir.

well as the philosophical conceptions that accompanied it. It also explores the semantic evolution of the concept of democracy and, finally, highlights the major challenges faced by modern societies in balancing democratic aspirations with the reality of oligarchic hegemony, while presenting the mechanisms used by oligarchic regimes to seize power.

تمهيد

تبدو الديمقراطيَّة، سواء في شحنتها السياسيَّة أو لبوسها الاجتماعي ودلالتها الفلسفيَّة، رجةً قويةً ضدّ كل الأنظمة الاستبداديَّة، وتدمير للحكم المطلق وصدع للطغيان الديكتاتوري؛ إنها نظام سياسيّ يتغيا تدبير الـشـؤون العامة للمجتمعات، بالاستناد إلى قوانين ودساتير وهيئات إداريـة وجهاز سياسي فعال. لقد حاولت الديمقراطية، بهذا السمت المثالي، أن ترسم لنفسها صورة ذات ملامح "ملائكية" من خلال ترنمها بالشعارات الإصلاحيَّة الطوباويَّة (= حكم الشعب نفسه بنفسه، تحقيق إرادة الشعب، المـسـاواة الاجتماعية...). إلاَّ أن هذه الصورة المثالية المتعالية تُخفي نُدوباً غائرةً، وتتضمن معيارية ملتوية، ومنطقاً عائمًا لا يرتسي على نموذجٍ ثابت ولايقوم على أساسٍ متين. وهذا الأمر يقتضي منا، أولاً، البحث في تاريخيتها، وجغرافيتها وموطنها الأصلي، والكشف عن ماهيتها ومرجعياتها المعيارية التي كانت تستمد منها شرعيتها، وتستعير منها مثلها العليا. وثانياً، الكشف عن مكامن اعتلال النظام الديمقراطي واختلاله في الدولة الحديثة،

ticipation of the people in power through elections and equality before the law, and the political reality dominated by elites or oligarchy, who control political and economic decisions.

In the democratic ideal, power is supposed to be subject to the will of the people, where citizens have the right to actively participate in political decision-making. However, in reality, many modern countries operate under an oligarchic system, where power is concentrated in the hands of a small economic or political elite capable of influencing public policies to their benefit.

The crisis lies in this contrast between the democratic ideal and the oligarchic reality, which results in an increasing gap between constitutional rights and their actual implementation. This crisis is manifested by a decrease in popular participation and a growing influence of large economic powers, which contribute to shaping policies, thereby weakening real democracy and promoting private interests at the expense of the public good.

Thus, this article focuses on studying the historical roots of the emergence of democracy, as

ما دام قد أصيب، مرات عـدّة، بأورام كثيرة كالأوليغارشية مثلاً؛ وهو داء قديم تداعت أعراضه، منذ الحضارة الإغريقية القديمة، في المجتمعات. وما زال النظام السياسي، إلى يومنا هذا، عليلاً بها. وعلى هذا النحو، أصبح مفهوم الديمقراطيّة، الـيـوم، مفهوماً ملغومًا، وحربائيًّا، تتغيّر ملامحها السياسيَّة بتغير غاياتها، ومصالحها الخاصة، وخلفياتها المضمرة. وبالتالي، تأخذ لوينات سياسية مختلفة، فتارة هو نظام ديمقراطي عادل، وتارة نظام أوليغارشي آبد، وتارة أخرى، توليف بين هذين النظامين. ويمكن نعت هذا التوليف ب "الأوليغارشية الانتخابية" أو "ديمقراطية للقلة"[1] .

وقد تبدى هذا النوع من الحكم، في نهايات القرن الماضي، مع أرباب الشركات الكبرى وأصحاب النفوذ المـالي الذين احتكروا مجال السياسة، وسطو على العمل السياسي، بغية تحقيق أغراضهم الاقـتـصـاديـة ومصالحهم السياسية الخاصة.

إن الهدف من هـذه الـورقـة، هو فك الالتواء الفكري الذي جعل مفهوم الديمقراطية يسقط في مجال الدوكسا، ويدخل في المشاع، من خـلال البحث في جينيالوجيته كمفهوم، والملابسات والـشروط التي أفضت إلى ظهوره. كما نهدف إلى تقديم نقد أصيل لمفهوم الديمقراطية ومقاربته مقاربة عميقة بغية تشذيبها من الأدران الفكرية والمعرفية الخاطئة، وتأزيم قيمها ومبادئها الزائفة، والاشتباه في طوباويتها الباذخة وأقانيمها الراسخة. كما نبتغي، من هذه الورقة، بيان التشوهات السياسية التي طالت النظام الديمقراطية المعاصر، بعد استئساد طبقة الأقلية على الحكم، واستيلائها على الثروة والمجتمع والسلطة، وبالتالي، تكريس الحكم الأوليغارشي داخل النظام السياسي المعاصر. يستلزم البحث في قضية "الدولة الحديثة بين مثال الديمقراطية وواقع الأوليغارشية" الاعتماد على مقاربة منهجية مركبة بين النقد والتأريخ؛ من خلال تقديم رؤية تأريخية نقديّة للديمقراطية كمثال أقرب إلى الأسطورة أو الطوبى، وواقعها الأوليغارشي الذي لازم تجربتها منذ أثينا القديم إلى يوم الناس هذا. مع تقفي السيرورة التاريخية لبعض المفاهيم، وتعقب صيرورتها المتغيرة، ووضع كل مفهوم في سياقه النظري.

أولاً: سـؤال الديمقراطية: نحو مراجعة نقدية

إن مفهوم الديمقراطية مفهوم عائم، غائر الـدلالات، لا يستكين إلى معنى واحد وأوحد، كما هو الشأن عند أبراهام لنكولن [2] **الذي اختزل ماهيتها في تعريف ضيق: "الديمقراطية هي حكم الشعب، بالشعب، وللشعب"؛ بل إنها تشير إلى سيرورة تاريخية، وصيرورة ماهوية، وتحيل على تحول مستمر ودائب. كما أنها ليست مقترنة بموطن جغرافي بعينه، ولا تملك جنسية هوياتية واحدة، وإنما تتلبس ماهيات متعددة باختلاف الحضارات وتعدد الثقافات. وعليه، لابـد من البحث في التواريخ المضمرة للديمقراطية، وإخضاعها للتحليل والدراسة، وكشف التناقضات الدلالية المتعارضة والرؤية الحسيرة البتراء التي يتداولها عامة الناس. فما هي الأصول التاريخية الأولى للديمقراطية؟ وما هي مرجعياتها الفلسفية؟**

1 - سؤال الديمقراطية: الماهية والتاريخ

ثمة اختلاف كبير حول جينيالوجيا الديمقراطية، والـشروط والظروف التي أفضت إلى انبثاقها ونشأتها لأول وهلة. إذ يُرجع، أغلب الفلاسفة والمفكرين، أصل ظهور لفظة الديمقراطية إلى القرن الخامس قبل الميلاد، حيث استُعملت لأول مرة مع كلايثينيز، وكان المقصود بها تأسيس نظام سياسي قوامه الحكم التشاركي من النقاش والتداول في قضايا المجتمع الأثيني مع المواطنين، من خلال عقد لقاءات مفتوحة في الهواء الطلق، ومناقشة قضايا متنوعة مثل "الحرب والسلم، والمـعـاهـدات والاتفاقيات، والشؤون المالية، والتشريع، والأشغال العامة". بيد أن مواطني أثينا، الذي يحق لهم المشاركة في الحياة السياسية والإداريـة، كانوا فئة صغيرة ومنتقاة؛ إذ لم تشمل صفة "المواطن" [3] كل المواطنين دون سن العشرين، وبالتالي، لِديمُقراطية أثينا مَيسمٌ انتقائيٌّ، فقد أُفرغت من محتواها السياسي المثالي القائم على العدالة والحرية، وأضحت ديمقراطية انتقائية. أما في الحضارة الرومانية، فلم تعد الديمقراطية نظاماً تمثيليًّا جمهوريًّا يتسم بتعدد المؤسسات وتوازن السلط فيه، ويشارك فيه المواطنون، بشكل غير مباشر، في اختيار ممثلي هيئات الحكم، فحسب، وإنما صارت، أيضاً، ديمقراطية أوليغارشية (=حكم الأقلية)، تتبدى في تحكم الطبقة الأرستقراطية والنبلاء في قـرارات مجالس الشيوخ ومجالس المؤسسات الأخرى.

إلاَّ أن عددا من الباحثين [4] يعتقد بأن الولادة الشرعية لأولى الديمقراطيات شهد عليها الفضاء السياسي والثقافي لمدن الشرق المتوسط، قبل ألفي عام من الإصلاحات الأثينية لكلايثينيز(Clisthène) عام 507 قبل الميلاد.فقد اتخذت المشاركة السياسية منزلةً كبرى في الحضارة الفينيقية؛ إذ كانت المـدن الفينيقية تتبنى النظام

السياسي التشاركي من أجل اختيار الحكام والمشاورات الجماعية، عبر مشاركة النخبة وعامة الشعب في صناعة القرار. وعليه، أسس الفينيقيون مجالسَ تشاورية لحل النزاعات بطريقة جماعية، وربما كانت هذه الممارسات مستلهمة من طبيعة الحياة التجارية، التي كانت تفرض عليهم العمل الجماعي، مما يعزز من استقلالية الأفـراد والمشاركة الشعبية في القضايا العامة. وقد انتشرت عدوى الديمقراطية في كل المدن والحضارات المجاورة للمدن الفينيقية؛ " ويبدو من ذلك أن كثيراً من المدن (...) كانت لها صلات فينيقية قوية، ولهذا، من المنطقي الاستنتاج أن الفينيقيين جلبوا أكثر من مجرد السلع التجارية، والتماثيل الدينية، والحروف الأبجدية، ومن المرجع أنهم حملوا معهم أفكاراً عن أشكال غير ملكية في الحكم وممارسات لصنع القرار الجمعي" [5].

لا يعنينا، هنا، أن نستطرد في سرد المـواطـن المتعددة التي ساهمت في ميلاد الديمقراطية، حسبنا الاستنتاج أن الديمقراطية ليست غربيَّة المنشأ، أو أوروبية الموطن، وإن عددًا من الحضارات والشعوب القديمة، قد عرفت ممارسات تشاورية وتشاركية متنوعة في الحكم الديمقراطي، قائمة على الحوار والمشاركة والتشاور واعتماد التصويت، كحلٍّ نهائي، عند احتدام المواقف وتنازع الرؤى. وقد تبنت إفريقيا وقبائل الهنود الأمريكية والشرق الأوسط وعدة حضارات أخرى آليات بدائية ونماذج واقعية لممارسات ديمقراطية ترتسي على المناقشة المفتوحة والتوافق داخل مجالس عامة، للحد من كل أشكال الاستفراد بالسلطة والاستبداد بالحكم. وعليه، ف" فكرة أن الديمقراطية لم تبزغ إلا بوصفها سمة مميزة للمجتمعات الحديثة، الغربية في الحقيقة، ليست سوى تبسيط مخل مثلها مثل نسبة أصلها إلى المدن- الدول اليونانية [...]. وكثير من الأنظمة السياسية المبكرة، ومنها البسيطة، جسدت إجـراءات تشاورية مصممة لتقرير إرادة الشعب" [6]. وهكذا، قد ننخدع، حين ننساق مع هذا الموقف الدارج، الذي يشدد على أن الديمقراطية أوربية الموطن، والحقيقة، أنه وجب وضع تاريخ الديمقراطية موضع شك وارتياب، باعتباره لحظة تأزيم لتاريخها الملتوي، واشتباه في ميثولوجياتها. كما أنها، أيضاً، لحظة تخلع عن نفسها بزتها الأوروبية وتمركزها الغربي.

2 - سـؤال الديمقراطية في الفكر الغربي

أضحت الديمقراطية، في العصور الحديثة، لسانًا يلهج بـروح الحرية والتقدم والوطنية والعقلانية، وخطابًا قيميًّا إنسانيًّا نورانيًّا يتغيا إخراج الإنسان من عتمة العصور الكالحة، التي استمرت لأكثر من ألفي عام بعد أفول الديمقراطية القديمة. فقد استحالت (=الديمقراطية)، في القرن السابع عشر، إلى تيمة فلسفية، تقتضي درجة عالية من التحليل والفهم. وهذا يسوقنا إلى تجلية معانيها الثاوية في الفلسفة الحديثة، وإثـارة حمولتها الإشكالية، وكشف تناقضاتها ومفارقتها. خاصةً، أن العصر الحديث، كان إيذانًا بانبجاس معاني جديدة لمفهوم الديمقراطية في مياسم متعددة (الديمقراطية الليبيرالية، الديمقراطية التمثيلية، الديمقراطية الاجتماعية...) وإعلانًا عن إرسـاء قيم جديدة ترفع من شأو العقل، وتحتفي بالحرية والمـسـاواة كحقين مطلقين لا يجب إهدارهما. فما معنى الديمقراطية في الفكر الفلسفي الحديث؟

يُنسب جو لوك إلى ثلة نـادرة من الفلاسفة، الذين يشيدون فلسفاتهم، بما هي قدر تاريخي ولحظة فكرية تاريخية بامتياز، لأنها فلسفات تفصح عن روح العصر، وتترجم الواقع. لقد كانت رغبة جون لوك الملحة تتمثل في إرساء تصور سياسي ليبرالي، ومحاولة النفاذ إلى حقيقة الديمقراطية التي، لم تكن، ساعتئذ، ذات صيت، وكل ما يُسمع عنها مجرد صدى

الهوامش

1- مايكل بارنتي، ديمقراطية القلة،ترجمة حصة المنيف، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2005).

2- بنجامين عيسى خان وستيفن ستوكويل، التاريخ السري للديموقراطية، ترجمة معين الإمام (الدوحة: منتدى العلاقات العربيّة والدوليّة، 2015)، ص 18.

3-من شروط المواطنة في أثينا: العمر (البالغون)؛ الجنس (الذكور)؛ النسب (الأثينيون أي من أب أثيني وأم أثينية)؛ الخدمة العسكرية (التدريب العسكري)؛ الولادة (الأحرار وحدهم).

4-أنظر مثلا: جون كين، حياة الديمقراطية وموتها، ترجمة محمد العزيز)بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021(، وأيضا: بنجامين عيسى خان وستيفن ستوكويل، التاريخ السري للديموقراطية، سبق ذكره.

5-بنجامين عيسى خان وستيفن ستوكويل، التاريخ السري للديموقراطية، سبق ذكره، ص 73.

6-المصدر نفسه، ص 31.

أخـرس لأفـكـار ومـعـاني رائـجـة، تتسم بالاحتقار والازدراء، منذ زمن أثينا. وعليه، استخدم لوك لفظة الديمقراطية للدلالة على الأفق السياسي القائم على تشييد نظام اجتماعي وسياسي يتغيا تمثيل المواطن، وانبلاج نظام جديد مخالف للنظام السياسي القديم. وفي هذا الصدد، بدأت بوادر الديمقراطية التمثيلية، في فلسفة جون لوك السياسية[7]، تتبدى وتنبلج، بما هي تتويج للحاضر الراهن. فالديمقراطية التمثيلية هي النظام الذي يُفوّض فيه المواطن ممثلين منتخبين، بموجب عقد اجتماعي [8]، للتحدث والعمل نيابةً عنه في إدارة شؤون الدولة وصنع القرارات المهمة.

غير أن ملامح الديمقراطية الحديثة لن تتعين، على نحو أوضح، إلا مع جون جاك روسو، ولا يتحدّد طابعها السياسي إلا في سياق فهم أكبر لشروط العقد الاجتماعي. إذ يعتبر روسو أن الشعب هو صاحب السلطة العليا، وأن السيادة غير قابلة للتنازل أو التفويض، لأنها بيد الإرادات العامة. السيادة، في نظره، تعبر عن الإرادة العامة، والتي تمثل الصالح العام للمجتمع بأسره، وتسمو على المصالح الفردية أو الفئوية. تقوم الدولة، في نظر روسو، على إرادة الشعب أو الإرادة العامة [9]، التي تهدف إلى تحقيق الخير العام للجماعة. ويعتبر روسو أن الإرادة العامة هي التعبير الأسمى عن مصالح الشعب، وأن القوانين يجب أن تستمد مشروعيتها منها. وتعد الديمقراطية المباشرة هي الشكل الذي يُتيح فيه للشعب المشاركة، مباشرةً، في اتخاذ القرارات دون الحاجة إلى ممثلين. يعود هـذا النموذج إلى الديمقراطية الأثينية القديمة، حيث كان المواطنون يجتمعون لاتخاذ القرارات بشأن قضايا المجتمع اليوناني. ومن آلياتها: الاستفتاءات والجمعيات العامة، وتحقيق إرادة الشعب، والمشاركة السياسية.

أما الديمقراطية، عند مونتسكيو [10]، فتتعين على شكل نقدٍ لافحٍ لكل الأنظمة الاستبدادية، وترفعه إلى مقام الفصل بين السلطات الثلاث، وتبتغي خلق التوازن السياسي بين هذه السلط، وترسيخاً لمبدأ الحرية السياسية لدى المواطن، تفاديا لكل أشكال الشطط والاستئساد السياسيين من طرف هيئة أو حاكم واحد.

كما تنطوي الديمقراطية على مبدأ أساس، يعلو بالإنسان ويمضي به إلى الارتقاء بقيمه الأخلاقية وكينونته الإنسانية الفريدة، ضـدًّا على التصور الهوبزي الذي حجَّم الإنسان في انفعالاته المشرئبة وميولاته الهوجاء. لذلك يستقيم أن نقول، مع توكفيل [11]، ، أن الأفراد، داخل النظام الديموقراطي، إنية عاقلة تتمتع، بشكل متساوٍ، بالحقوق نفسها، ويمتثلون، دون تراتبية اجتماعية أو اقتصادية أو طبقية، إلى القوانين نفسها. بمعنى آخر، تسعى الديمقراطية الاجتماعية إلى تحقيق العدالة الاجتماعية عبر دمج المبادئ الديمقراطية مع سياسات اجتماعية واقتصادية تضمن المساواة والتكافؤ الاقتصادي. ويستند هذا النوع من الديمقراطية إلى فكرة أن تحقيق العدالة الاقتصادية هو جزء لا يتجزأ من الديمقراطية، وأن الحكومة يجب

أن تلعب دورًا نشطًا فيتحقيق المساواة وتوفير الرعاية الاجتماعية.

ثـانـيـاً: أزمــة فـهـم فكرة الديمقراطية والتباساتها في الواقع

قد تبدو الديمقراطية، في الظاهر، نظامًا سياسيًّا وازنًا، يشير إلى حكم قائم على مشاركة المواطنين في صنع القرار، وفـكـرة موحية عـلى مشروعية الحق ومبادئ المساواة أمام القانون، من خلال الإدلاء بأصوات حرة في انتخابات نزيهة؛ أي الاحتكام إلى ما وصفه جون ستيوارت مل "طغيان الغالبية [12]. لكن الديمقراطية، على خلاف ذلك، تبدو تعبيرا عن صوت أخرس يرتسي على أفكار صماء لا تنفذ إلى آذان النخب السياسية، إنها مجرد فلتة لا مفعول لها على أرض الواقع. وقد أدى هذا التناقض القائم بين الماهية المثالية والممارسة التطبيقية إلى خلق أزمة خانقة على مستوى الفهم الصحيح لمفهوم الديمقراطية. ويبعثنا ذلك على أن لا نضرب الصفح عن بعض جوانب الأزمة في الوعي بفكرة الديمقراطية وتوتراتها في الواقع، وهذه بعض عناوينها السريعة:

1 - الـتـضـارب بـين القيم المتعالية والممارسة الواقعية: تنبني الديمقراطية، من الناحية النظرية، على معيارية مثالية من القيم؛ كالعدالة، الحرية، والمساواة، وتتغيا الحفاظ على راهنية هذه القيم، وانتسابها إلى روح المبادئ الإنسانية، لكن واقع الديمقراطيات الحديثة -كما سنبين في المحور الأخير- يُطوح بهذه القيم لصالح مصالح نخب بعينها. تبدو هذه القيم، في ظل الممارسة كالوهم لا قيمة لها أمام صراع المصالح والغايات. ينجم من هذا التناقض بين الطوبى والواقع، خلق ثَلمٍ واسع ورَتجٍ عميق بين ما ينبغي أن تكون عليه الديمقراطية وما هي عليه في الواقع. فبدلاً من تمثيل إرادة الشعب تتحول، أحيانًا، إلى أداة لتمرير سياسات تخدم مصالح اقتصادية أو سياسية ضيقة.

2 - التلاعب بمفهوم "حكم الشعب": إن مفهوم الشعب، فكرة رئيسة وشديدة الصلة بمبادئ الديمقراطية، إذ يُفترض، في النظام الديمقراطي، أن الشعب هو صاحب السيادة ومصدر الشرعية، لكن، على مستوى الواقع، نلفي أن النخب السياسية والاقتصادية هي التي تتحكم وحدها في قرارات الدول، سواء عبر التمويل السياسي، أو الإعلام، أو التشريعات الموجهة. وبالتالي، يظل صوت الشعب مجرد أجراس لم تقرع بعد، لا تمثل ذاتها بشكل حقيقي، مما يجعل من الديمقراطية منفصلة عن أصولها الحيوية، وبالتالي، ينتهي بها المطاف، إلى الانحطاط والاندثار.

3 - اختزال الديمقراطية في الانتخابات: غالبًا ما تفصح الديمقراطية عن ذاتها كمشروع سياسي مبني على الانتخابات فقط؛ حيث يُختزل النظام بأكمله إلى مجرد إجـراءات انتخابات دورية وبِضع أصوات في صناديق الاقتراع. لكن، في الواقع، لا تمثل الانتخابات إلا معولًا من معاول السياسة الديمقراطية، وليست "صناديق الاقـتراع ما يصنع الدّيمقراطية(...). صناديق الاقـتراع من غير خلفيّةٍ وأساسٍ ديمقراطيين لا تضْمن شيئاً ولا يُضمَن أن تكون رحماً لمفاجآت قد يَقلب بعضُها نظام الديمقراطية

الهوامش

7- John Locke. Traité du gouvernement civil, Traduction de David Mazel. Introduction, bibliographie, chronologie et notes par Simone Goyard-Fabre. (Paris : Flammarion, 1992).

8-يرى لوك أن الحكومة يجب أن تقوم على أساس عقد اجتماعي يوافق فيه الأفراد على أن ينوب عنهم ممثلون يعبرون عن إرادتهم، وفي المقابل يجب على الحكومة حماية حقوقهم الأساسية. إذا انحرفت الحكومة عن هذه المسؤولية، يكون من حق الأفراد مقاومة السلطة.

9-انظر: جان جاك روسو، في العقد الاجتماعي أو مبادئ الحق السياسي، ترجمة عمار الجلاصي وعلي الأجنف (تونس: دار المعرفة للنشر، 2004).

10- Montesquieu. De l'esprit des lois. Chronologie, introduction, bibliographie par victor Goldschmidt. (Paris : Flammarion, 1979).

11- Alexis de Tocqueville, De la démocratie en Amérique. (Paris : Flammarion, 1981).

12-يقول عبد الإله بلقزيز: "يعود أوّل استخدام لعبارة "طغيان الغالبية" إلى جون ستيوارت مل: الفيلسوف والاقتصادي الإنكليزيّ من القرن التاسع عشر. وهو استخدمها في كتابه "في الحرية" في معرض نقده النموذج السّياسي السّائد في عصره: النّموذج القائم على الدّيمقراطية التمثيليّة؛ حيث مبدأ تمثيل العدد الأكبر هو العُمْدة في تقرير مشروعية السّلطة. وإذْ لاحظ مِل، في نقده، أنّ هذا العدد الأكبر (= أي الغالبيّة) لا يمثّل – عمليّاً – إلاّ نسبةً ضئيلةً من المجتمع أو الشعب، ينتهي بعد انتخابه (= أي العدد الأكبر) إلى احتكار السّلطة باسم الإرادة الشّعبيّة والاختيار الحرّ، وإلى ممارسة الطّغيان و، بالتّالي، تهديد الحقوق والحرّيات". عبد الإله بلقزيز، الغرب: صُوَرٌ ومفارقات، سرديّة نقديّة(بيروت: منتدى المعارف،2022)، ص 95-94.

نفسه"[13].

4 - اللبس بين الديمقراطية والحرية: إن الدارج والمتداول، بين أوساط الناس، هو أن الديمقراطية رديف للحرية؛ إنها تشير(=الديمقراطية)، في سحنتها الماهوية، إلى مشاركة مستمرة للمواطنين، وتعبير عن حرية الرأي وحرية الإعلام، واستقلال القضاء، وحماية حقوق الإنسان. علمًا أن النظام الديمقراطي له سَمْتٌ أقرن؛ فعلى الرغم من أنه قد يخلع عليه لبوسًا سياسيًا وقانونيًا ديمقراطيًا، إلا أنه قد يصبح إيذانا بانحسار الحريات الشخصية وتقييد لها، وفما أكثر المجتمعات تضمن الحريات الشخصية، ولكنها لا تتبنى ديمقراطية كاملة. ومن ثمة، فهي(=الديمقراطية) مثال الدفاع عن الحرية باسم القانون، لكنها قد تقرر الانقلاب على الحرية نفسها، باسم الشعب وحكم الأغلبية.

5 - معضلة التوفيق بين الديمقراطية والعدالة الاجتماعية: يعتقد البعض أن الديمقراطية تهيئ، تلقائيًا، كل الإمكانات السياسية لتحقيق العدالة الاجتماعية. بيد أن الأمر، في الواقع، ليس بهذه السهولة المفترضة؛ فهناك ديمقراطيات تنزع، في عمقها، إلى ترسيخ الهوة بين الطبقة الغنية والطبقة الفقيرة. صحيح أنها توفر للمواطن الإطار الملائم للمشاركة السياسية واتخاذ القرار السياسي. لكنها، بسمتها التدميري، لا تضمن له توزيعًا عادلًا للثروة أو تحقيق شرط المساواة بين الناس. خاصةً، أن النخب الاقتصادية تستغل التمويل السياسي والتأثير على السياسات العامة لتحوير القرارات السياسية لصالحها.

هكذا، يتبين أن هذه المراجعة الماهوية، تفتك ببعض المرجعيات النموذجية للديمقراطية، وتهدم جملة من الشعارات المثالية التي يصدح بها مجمل تاريخ الفكر السياسي الغربي، وتدعو الباحث الحصيف إلى الاشتباه في مثلها العليا، ومجاوزة ماهيتها الطوباوية. إذ تنطوي فكرة الديمقراطية على مفارقة عصية الماهية، وتنقلب هي عينها إلى محض أسطورة أو خرافة متعالية. وهكذا، فإن كل هذه الأفكار النقدية تساعده على خلخلة المرجعية المعيارية التي يتسم بها مفهوم الديمقراطية، وترج إطلاقيتها وتسفه أوثانها، وتضع الإنسان أمام حدود معياريتها.

ثالثاً: النظام السياسي اليوم: من مثال الديمقراطية إلى واقع الأوليغارشية

لقد أخذت الديمقراطية، في الدولة الحديثة، مقاسات جديدة وسمتًا مغايرًا للديمقراطية القديمة، ذلك أنها لم تعد تأبه بترسيخ قيمها؛ إذ انهارت قيمها العليا في الدرك الأسفل، وأفل كل ما هو مثالي فيها، بعد أن صارت مشدودة إلى مصير الاقتصاد والمال، وانحرفت عن جوهرها المتمثل في المساواة وأخلفت وعد العدالة. كما أن مفهوم الديمقراطية ملتوٍ وحمال دلالات، وهذا الالتواء في المعنى أسقط فكرة الديمقراطية في مجال الدوكسا، وأدخلها في المشاع، كما جعل النخب والعموم، الذين يحتفون بها، كالفطر الشتوية، واستحالت كل الأنظمة السياسية (الملكية والجمهورية والاشتراكية...) تزعم أنها ديمقراطية الماهية والحكم، كما، تدعي لنفسها، أنها مثالاً نموذجيًا للمساواة السياسية والتعبير عن الإرادة الشعبية، بمجرد تأمينها لاقتراع تمثيلي وتصويت شفاف.

بيد أن هذا لا يحجب حجم النقد الذي ينبغي أن نكيله لهذا الطرح. فكيف حُوِّر معنى الديمقراطية في النظام السياسي الحديث وتم قلب ماهيتها والعصف بأقانيمها المثالية؟ هل أصبحت الدولة الحديثة أمام نهاية الديمقراطية؟ هل ساخت مبادئها ورموزها؟ هل الديمقراطية نظام يحكم فيه المواطن وينفذ ممثلوه الإرادة العامة أم أنها مجرد نظام يخفي وراء ملامحه "الملائكية"، ندوباً غائرة ومتجهمة للحكم الأوليغارشي؟

يقول جوزيف شومبيتر، في كتابه "الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية": "المنهج الديمقراطي هو النظام المؤسسي، الذي يصل إلى قرارات سياسية، يكتسب فيها المواطنين سلطة التصديق على هذه القرارات، في أعقاب صراع تنافسي يدور حول انتخاب الشعب" [14]. يعني هذا الكلام، أن الديمقراطية، اليوم، ليست إلاّ إيديولوجيا محافظة ذات لبوس جديد، وبزة مغايرة للنموذج الديمقراطي الإغريقي. ويتبدى ذلك في تلاعب النخب المسيطرة على اختيارات الشعب، وإيهامهم، على نحو خفي، بقدرتهم على اتخاذ القرار داخل "الدولة الديمقراطية"، وذلك عبر عملية التجييش الجماهيري وتوجيه الرأي العام إلى ضفة المصلحة الخاصة للأقلية المسيطرة. وهذه الأخيرة هي نخبة اقتصادية وسياسية تمتلك قوة وتأثيراً كبيرين في توجيه السياسات العامة بما يخدم غاياتها الخاصة، على حساب مصالح المواطنين. وهكذا، باتت الديمقراطية، بما هي نظرية سياسية، في خدمة مقاصد القلة، وصارت ماهية الديمقراطية تتجذر في ماهية الأوليغارشية، أو هي أوليغارشية انتخابية أو "ديمقراطية القلة" [15].

ما ماهية الأوليغارشية؟ إنها نظام سياسي واجتماعي تُسيطر فيه نخبة صغيرة

على مقاليد الحكم والقرار في الدولة، مما يتيح لها استخدام السلطة لخدمة مصالحها الخاصة. وإذا كانت الأوليغارشية السائدة في الأنظمة الملكية القديمة، تتألف، غالبًا، من أفراد العائلة المالكة والأرستقراطيين، فإن الأوليغارشية، في الأنظمة الحديثة، تتجلى بشكل مخالف، حيث أصبح النفوذ مركزًا في أيدي طغمة أو قلة تمتلك الثروة والمال، وتؤثر على الحكم، بطرق أيديولوجية خفية. علماً، أنه ليست "الأوليغارشية هي الديكتاتورية، ولكن هي الحكم بواسطة عدد صغير من الأقوياء، فيما بينهم يتناقشون ويتأملون ويتعارضون ويتنافسون. إنهم يقيمون "ديمقراطية" ولكن فيما بينهم، بدون شعب. وحينما يؤخذ القرار، فإنه يفرض نفسه، حتى وإن روعي الشكل عن طريق إلباسه ببراعة ثياب العملية الانتخابية والمناقشة العمومية" [16]. وعليه، فَقَدَ المواطن، في "الديمقراطية الأوليغارشية"، سيادته وقوته، وبات بدون قوة فاعلة، تجاه الدولة، وصار غفلاً من القرارات السياسية الكبرى. ويؤكد كيمف، في كتابه "كفى للطغمة ولتحيا الديمقراطية"[17]، أنه "في الواقع، نحن لا نعيش في ديمقراطية، لقد تم تفريغ الديمقراطية من مضمونها واختزالها في مجرد الانتخابات، كما زادت نسبة الإنفاق على الانتخابات حتى صار لا ينجح فيها إلا من كان غنيًّا أو يسانده الأغنياء". هكذا أضحى النظام الديمقراطي السياسي بمختلف تجلياته، إذن، رديف النظام الاقتصادي الرأسمالي، وصار المال هو المرجعية المعيارية التي يستعير منها النظام الديمقراطي شرعيته ومثله العليا؛ حيث تستطيع النخب الاقتصادية التي تمتلك الثروة والنفوذ التأثير على السياسات الاقتصادية من خلال دعم الأحزاب والمرشحين، كما هو الشأن، اليوم، في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وروسيا، وهما من بين أبرز الدول التي أعلنت -وما تزال تعلن- التزامها بالديمقراطية، التي ساخت أقانيمها بفعل هيمنة النخب الاقتصادية والسياسية.

الهوامش

13- المصدر نفسه، ص 93.

14-هيرفي كيمف، كفى الطغمة ولتحيا الدّيمقراطية، ترجمة أنور مغيث (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014)، ص 22.

15-مايكل بارنتي، ديموقراطية القلة،ترجمة حصة المنيف (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2005).

16-هيرفي كيمف، كفى الطغمة ولتحيا الدّيمقراطية، سبق ذكره، ص 36.

17-المصدر نفسه، ص 10.

1 - تأثير المال في السياسة

بين المال والسياسة تعالق ماهوي، وفي الآن نفسه، يشيان بتناقض معياري؛ فهما، منذ الأزمنة القديمة، يؤلفان كلا منسجماً، مادام حكم طغمة الأوليغارشية يستأسد بسلطة القرار ويبجحه بقوة الثروة والمال. ويتبدى ذلك، بجلاء، في عمليات التمويل الانتخابي باعتباره أداة فعالة بيد الأقلية للسيطرة على النظام الديمقراطي. من هنا، تتيح هذه النخب الاقتصادية دعم المرشحين الذين يخدمون مصالحها أو التأثير عليهم عبر التبرعات الانتخابية الضخمة، مما يؤدي إلى خلق علاقات مصالح متبادلة بين النخب السياسية والاقتصادية. في هذه الحالة، يصبح القرار السياسي تحت تأثير المال والتمويل، مما يشكل أولوية لتحقيق أهداف معينة تخدم هذه النخب وتغفل مصالح عامة المواطنين.

وفي المواسم الانتخابية، يتضاعف حضور المال في المجال العام وتأثيره في المشهد السياسي، وهو، بذلك، أفضل وسائل النخب الثرية والشركات الكبرى للتأثير في العملية السياسية وصناعة القرار. إذ يعتمد المرشحون السياسيون والأحزاب، بشكل كبير، على التمويل المالي لتغطية التكاليف العالية للحملات الانتخابية، مثل الإعلانات، والتجمعات الجماهيرية، وتوظيف فرق العمل، وتنظيم الفعاليات لجذب الناخبين. وعليه، تحتل الشركات الكبرى محلًا كبيرًا في ميدان السياسة، ودورًا كبيرًا في التأثير على القرارات السياسية في الدول التي توصف بالديمقراطيات الحديثة. تمتلك هذه الشركات موارد مالية هائلة وقدرة على التأثير في الاقتصاد، فتصبح الدولة عرضة للضغوط من أجل تلبية مصالح هذه الشركات. ويتخذ هذا التمويل شكلاً مباشراً (التبرعات) أو غير مباشراً (دعم جماعات سياسية أو لجان العمل السياسي). وفي هذا الصدد، يشرح مايكل بونتي ذلك، قائلاً [18]: "تنحو بعض المجموعات الأقوى الممثلة للشركات الكبرى إلى احتلال موقع السيطرة ضمن مناطق نفوذها الخاصة بحيث لا تزعجها تقريبا نخب أخرى. وعلى أية حال فإن المنازعات بين مختلف مصالح الطبقة الثرية الحاكمة قلما تعمل لمصلحة جمهرة عامة الناس، بل هي منازعات بين من يملكون ومن يملكون. ولا يتم حسم هذه المنازعات غالبًا بالوصول إلى تسويات، بل بتبادل المنافع والمعونة والخدمات، وهو ما يتم عن طريق التواطؤ أكثر مما يتم عن طريق المنافسة". يتبدى، إذن، تأثير المال في السياسي، بجلاء أكبر، أثناء اعتماد المرشح على دعم النخب والشركات الكبرى بغية تحقيق النجاح الانتخابي. ويشعر، بعد فوزه، بالامتنان والالتزام تجاه مموليهم، مما يؤدي إلى تعطيل قوة القانون، وتصده عن اتخاذ قرارات سياسية تخدم المصلحة العامة، من خلال تبني سياسيات تتوافق مع غايات المولين (تخفيض الضرائب على الشركات، أو إقرار سياسات تسمح لها باستغلال الموارد بشكل غير عادل، أو حتى التأثير في التشريعات البيئية والصحية بما يتناسب مع أهدافها التجارية). ف "على مدى القرنين التاسع عشر والعشرين، قاومت الطبقات التي تملك المال توسيع الحقوق الديمقراطية،

سواء أكان ذلك يتعلق بمنح حق التصويب لجميع المواطنين، أم إلغاء الاسترقاق، أو من أجل الحريات المدينة أو بهدف تحقيق العمل الإيجابي الذي يستهدف تحسين ظروف العمل والتعليم للأقليات العرقية وللنساء. فقد كانت الطبقات المالكة تدرك أن تنامي الحقوق الشعبية من شأنه أن يعزز القوى الشعبية ويحد من امتيازات النخب المسيطرة. فقد أدركت تلك الطبقات غريزيا، وإن كانت نادرًا ما تعبر عن ذلك علنا، بأن الاشتراكية ليست هي ما يقوض الديمقراطية، بل إن الديمقراطية هي التي تقوض أسس الرأسمالية" [19]. وبالتالي، يعصف المال بكل القيم الديمقراطية، ويفتك بمبادئه (=العدالة، المساواة، الحرية...)، ويصبح هو المبدأ والموجه للسياسيات العامة التي تحقق المكاسب الوفيرة للنخب السياسية. وبهذا، تصبح السياسات العامة أداة بيد الأوليغارشية الاقتصادية بالدرجة الأولى.

2 - الإعلام وتأثيره على الرأي العام

من المؤكد أن الدول الديمقراطية الحديثة تعتمد على وسائل الإعلام، التي تتحكم فيها أيادي قلة من الأفراد أو الشركات، فقد استحالت، بذاتها، إلى وُصلة جديدة لتوجيه الرأي العام والتحكم في المعلومات تمررها، في قالب إيديولوجيٍّ، إلى المواطنين. تنطوي هذه الوسائل، على سلب ظاهر، تستطيع من خلاله النخب السياسية تجييش الرأي الإنساني وتوجيه الوعي العام وفق مصالحها. ويتجلى هذا التأثير في أربعة إيحاءات، سنعمل على بسطها باختصار:

أوَّلها: "تزييف الوعي"؛ بمعنى آخر، استخدام الإعلام، في بعض الأحيان، لأخبار يتلبسها الوهم، ولحقائق يتخرمها الباطل، بغية توجيه المواطن نحو الاهتمام بقضايا سطحية، وتغييب وعيه عن القضايا الجوهرية التي تُعنى بمصالحه الحقيقية. ولعل المقصد الحقيقي من هذا التزييف هو إضعاف قدرة المواطن على اتخاذ قرارات واعية، ونقل الإنسان، داخل الأنظمة الديمقراطية، من حالة السيادة إلى حالة الحجر والوصاية، من خلال انتهاج أساليب متنوعة من التلاعب السيكولوجي على الفرد [20]، مما يفسح المجال للنخب الأوليغارشية للتحكم بالقرارات السياسية. في هذا السياق، يصبح الإعلام أداة تساهم في الحفاظ على النظام الأوليغارشي تحت ستار الديمقراطية.

ثانيها: يمتلك الإعلام، أيضاً، القدرة على تأطير القضايا والأحداث السياسية بشكل يؤثر على طريقة تفكير الجمهور؛ فإذا روجت النخب سياسات اقتصادية معينة، يقوم الإعلام بتقديمها وكأنها الخيار "المنطقي" أو "الأمثل". وبالمثل، يتم تصوير السياسات التي تتعارض مع مصالح النخب على أنها غير واقعية أو خطيرة، وعلى المواطن الاشتباه في حقيقتها وشرعيتها. ويوضح بيرنايس هذه الفكرة، في كتابه "البروباجندا"، قائلاً: "التلاعب الواعي والذكي بآراء الجماهير وعاداتهم المنتظمة يلعب دورًا مهمًا في مجتمع ديمقراطي، أولئك الذين يحركون هذه الآلية الاجتماعية غير المحسوسة يشكلون حكومة خفية تدبر البلاد بصورة حقيقية(...) اكتشفت الأقلية أنها يمكن أن تؤثر في الأغلبية في اتجاه مصالحها، من الآن فصاعدًا يمكن صياغة رأي الجماهير لإقناعها باستخدام قوتها المكتسبة حديثًا في الاتجاه المراد" [21].

ثالثها: التأثير على المواطن في الحملات الانتخابية، من خلال تغطية إعلامية تبرز الوجه "الملائكي" لمرشح السياسي، مما يؤدي إلى التأثير على الموطن بشكل لا موعى به؛ حيث "لا تتحدث وسائل الإعلام حول الحملات الانتخابية كما يتوجب عليها أن تفعل، إذ تركز على المنافسة في حد ذاتها، وعلى من سيرشح نفسه ومن سيفوز، وما هي إلا ألاعيب انتخابية فعالة – دون التركيز إلا قليلا، إن فعلت، على المحتوى السياسي للانتخابات- يتصرف المعلقون الإخباريون

الهوامش

18-مايكل بارنتي، ديموقراطية القلة، سبق ذكره، ص537.

19-المصدر نفسه، ص 544.

20-يفسر بول مازور آليات التلاعب والنفي في المجال الاقتصادي، قائلاً: "لقد قمنا بزحزحة الأمريكان من ثقافة الحاجات إلى ثقافة الرغبة، الناس ينبغي أن يعتادوا على الرغبة، على أن يريدوا الحصول على أشياء جديدة، قبل أن تكون الأشياء القديمة قد استهلكت تمامً، علينا أن نشكل عقلية جديدة، رغبات الإنسان ينبغي أن يكون لها الأولوية على حاجاته". انظر: هيرفي كيمف، كفى للطغمة ولتحيا الدّيمقراطية، سبق ذكره، ص 80.

21-المصدر نفسه، ص 79.

وكأنهم نقاد مسرح حيث يتحدثون عن أداء المرشحين وأسلوبهم في خوض المعركة الانتخابية. وقد بينت إحدى الدراسات أن ما يزيد عن ثلثي التغطية الخاصة بالحملة الانتخابية تركز على استراتيجية الفوز بمراكز لها نفوذ وعلى المناورات السياسية بدلًا من التركيز على القضايا السياسية" [22].

رابعها: يفضي التجييش الإعلامي إلى إسكات الأصوات المعارضة أو تقليل انتشار آرائها التي تتعارض مع مصالح النخب. ومن ثمة، يتم تجاهل النخب المثقفة (كالأكاديميين أو السياسيين أو الناشطين) وازدراء مواقفها التي تدعو إلى إقامة إصلاحات جذرية، على جميع المستويات (سواء اقتصادية كانت أو اجتماعية أو سياسية...).

بيِّنٌ إذن، أن الديمقراطية قد سقطت في المشاع، وتخندقت معانيها في دلالات مبتذلة وضيقة، منخلعة من جذورها الأولى، ومنقطعة عن مساراتها المتشعبة ومنفصلة عن مبادئها القيمية، وهذا ما جعلها تثير تداعيات عند مناصريها وارتكاسات عند نُفاتها. وعليه، فإن "الأوبة" إلى تاريخ الديمقراطية هي بحث عن ماهيتها الأولى وحقيقتها الثاوية، بغية كشف حقائق ظلت، لفترة طويلة، مجالاً مغفولًا ومطموراً. وفي الآن نفسه، هي مساءلة جذرية لمساراتها وتحولاتها منذ القدم إلى الأزمنة المعاصرة. فقد أضحت الديمقراطية، اليوم، نظام سياسي آيل إلى الزوال، بفعل تهديد الأوليغارشيات الاقتصادية، التي تضع كل قيمها المثالية (=الديمقراطية) على كف مارد مأفون (=النخب الاقتصادية وأصحاب الشركات الكبرى والنفوذ المالي...)؛ فهي مستلبة ومغتربة عن ذاتها، غريبة عن أصولها وكينونتها. هذا الاغتراب الذي حل بنظام حكمها انعكس، بشكل مضمر، على المواطن المعاصر الذي فَقَدَ الوشائج السياسية التي تشده إلى دولته. وبالتالي، هذا الاستذكار التاريخي لماهية الديمقراطية، ورصد التشوهات التي طالت مبادئها الأثيلة، من شأنه أن يدفع المواطن المعاصر إلى البحث عن سبل استعادة ملامحها الأولى من جديد، وبالتالي، استعادة مكانته السياسية داخل الدولة الديمقراطية. ف "ليست الديمقراطية شيئًا يصنعه شعب لآخر، بل يجب أن يصنعه الشعب لنفسه وإلا لن يحدث"[23] . ■

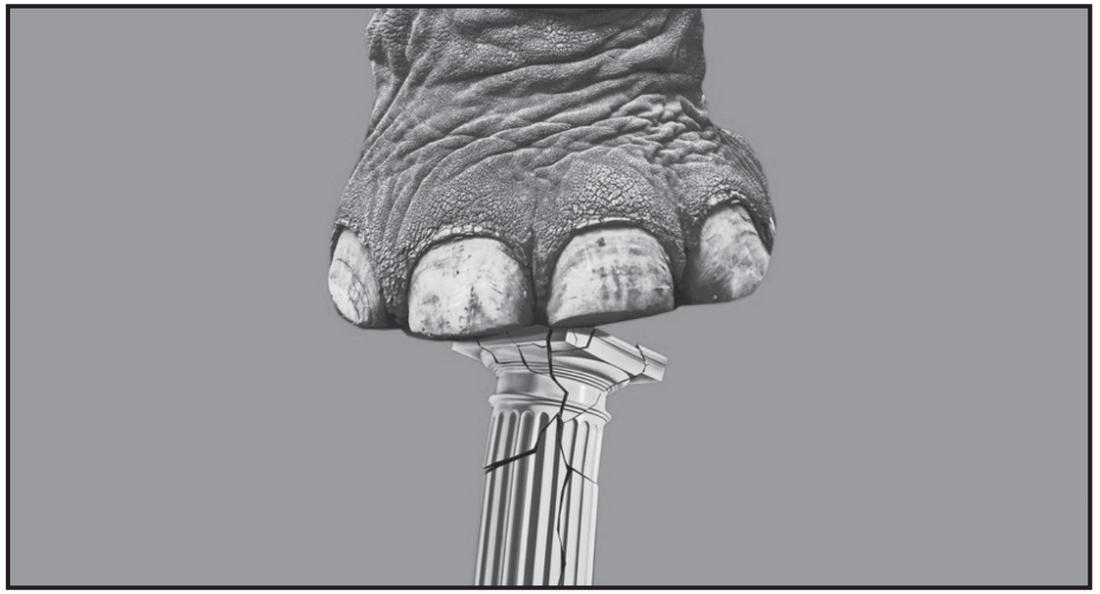

الهوامش

22-مايكل بارنتي، ديموقراطية القلة، سبق ذكره، ص 321.

23-بنجامين عيسى خان وستيفن ستوكويل، التاريخ السري للديموقراطية، سبق ذكره، ص 172.

ملف العدد

العنف والسياسي في المجتمعات المغاربية في ضوء جدلية المال والسياسة

محمد العابدة

أستاذ باحث في العلوم السياسية و القانون العام - جامعة القاضي عياض مراكش

ملخص

يتناول هذا البحث العلاقة الجدلية بين العنف والسياسة في المجتمعات المغاربية، مستعرضًا تطور ظاهرة العنف السياسي في ضوء التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها المنطقة. ينطلق البحث من كون العنف ظاهرة كونية قديمة ارتبطت بالتحولات التاريخية الكبرى، كما يتطرق إلى دوره في إعادة تشكيل العلاقات السياسية والاقتصادية داخل الدولة والمجتمع. يركز التحليل على طبيعة العنف السياسي في دول المغرب العربي، متتبعًا أنماطه المتعددة بين عنف الدولة الرسمي وعنف الجماعات المعارضة، خاصة في ظل الأنظمة القمعية والتوترات السياسية التي شهدتها المنطقة منذ الاستقلال إلى الثورات العربية. كما يناقش البحث إشكالية التنمية وعلاقتها بالعنف السياسي، موضحًا كيف أن غياب العدالة الاجتماعية والاستقرار الاقتصادي يسهم في تأجيج التوترات السياسية. وأخيرًا، يقدم البحث مقترحات لمواجهة العنف السياسي من خلال إعادة بناء مفهوم المواطنة، وتعزيز الديمقراطية، وإصلاح البنى الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق مجتمع أكثر استقرارًا وسلماً.

Abstract

This research explores the dialectical relationship between violence and politics in Maghreb societies, examining the evolution of political violence in light of the social and economic transformations that the region has undergone. It starts from the premise that violence is a universal and ancient phenomenon, intrinsically linked to major historical shifts. The study delves into how violence reshapes political and economic relations within both the state and society. The analysis focuses on the nature of political violence in North African countries, tracing its various forms, from state-sanctioned violence to opposition-led unrest, particularly under repressive regimes and political tensions that have marked the region from independence to the Arab uprisings. Additionally, the research discusses the interplay between development and political violence, demonstrating how the absence of social justice and economic stability fuels political tensions. Lastly, it presents proposals for addressing political violence through the reconstruction of the concept of citizenship, the promotion of democracy, and the reform of economic and social structures to achieve a more stable and peaceful society.

من المعروف أن ظاهرة العنف ليست ظاهرة حديثة، بل هي قديمة ارتبطت في نشأتها بظهور الإنسان، أي أن العنف قديم قدم الإنسانية، فهو ظاهرة كونية لا موطن ولا جنسية له، ولا يقتصر على مجتمع دون آخر، حيث لا يخلو منه

أي تجمع بشري وإن اختلفت مسبباته ومستوياته وأشكاله من قطر لآخر ومن جماعة لأخرى.

يعتبر العنف، الذي تعددت أشكاله وألوانه على امتداد القرون الماضية وفي مختلف القارات (الأوروبية، الإفريقية، الأمريكية..) والحضارات (الغربية والعربية الإسلامية)، نتيجة طبيعية للتحولات التي شهدتها البشرية منذ أواخر القرن 17، وذلك بفعل الثورة العلمية والتقنية والاقتصادية والمالية والتي مارست تأثيرا حاسما، ولامست، من جهة، العلاقات بين الدول بكل أشكالها السياسية والعسكرية والاقتصادية والمالية والاجتماعية والثقافية والقيمية. حيث عمق التقدم التكنولوجي في ذات الوقت من الفوارق والتناقضات بين الدول، كما أدخل مصادر توتر جديدة وعوامل إضافية للسيطرة (تاريخ أوروبا الاستعماري الماضي والحاضر لدليل قاطع على هذه التغيرات). ولامست، من جهة ثانية، العلاقات بين الأفراد داخل المجتمع الواحد، أي بين القوى المتحكمة في القرار الاقتصادي والمالي وفي وسائل الإنتاج (السلطة السياسية والاقتصادية) والفئة المتحكم فيها (اليد العاملة).

والواقع أن تغير الوظائف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للأفراد والمجتمعات، وإعادة إنتاج القيم الثقافية والسياسية والاجتماعية وحتى الاقتصادية منها، أدت إلى ظهور عنف متعدد الأهداف والأشكال والأساليب، حيث تنوعت أسبابهوتمظهراته واتسع مداه. بمعنى، أننا أصبحنا أمام ظاهرة عنف مركبة وبمختلف تجلياتها السياسية والاقتصادية والمجتمعية والتربوية والنفسية والسلوكية والقيمية والثقافية...

عرفت المجتمعات العربية، كما المجتمعات الغربية، ولا تزال، ظاهرة العنف وبشتى أنواعه بل أنها أصبحت تندرج ضمن المراتب العشر الأولى عالميا من حيث التعرض لمخاطر العنف والعنف السياسي.

إذا كانت ظاهرة العنف وأشكالها وأنواعها في المجتمعات العربية، خاصة في مرحلة الدولة "ما بعد الاستعمارية" وإلى حدود سنوات التسعينيات من القرن العشرين بسيطة ومضبوطة، حيث كانت تمارس داخل هذه الدول من لدن الأنظمة والقوى المعارضة لها وبأساليب متباينة ومختلفة، فسميت في بعض الحالات بسنوات الرصاص (الحالة المغربية)، وفي حالات أخرى بعشرية الدم (الحالة الجزائرية)، حيث دمرت القرى وتشكلت الميليشيات السرية وانتهكت الحرمات وارتفعت نسبة الإعدامات غير القانونية الجماعية منها والفردية. فإنها أصبحت اليوم ظاهرة غير منظمة وغير مضبوطة وتعدت الأنواع والأشكال البسيطة اللفظية أو النفسية أو السلوكية للعنف إلى مستوى الجرائم والإبادة الجماعية والتهجير القسري..(الحالة الليبية)، أي انتقلت من ظاهرة عنف بسيطة إلى ظاهرة عنف مركبة.

تدفعنا هذه الوضعية التشخيصية إلى بناء فرضية حول العلاقة أو التفاعل أو التداخل بين الكلمات المفتاحية:

عنف، سياسة، مال، مجتمعات دول المغرب العربي. أو بمعنى آخر حول العلاقة بين التغيرات الاجتماعية والعنف الاجتماعي والسياسي في هذه المجتمعات تأثيرا وتأثرا، في مرحلة تعرف فيها غالبية الدول العربية أنماطا من التحولات الاجتماعية. والتي قد تسهم بطريقة أو بأخرى:

- إما في تدعيم وتشكيل العنف المجتمعي والسياسي وذلك في حالة عدم استيعاب القوى المجتمعية والسياسية لبلد ما لعمليات التغير الاجتماعي الجارية (وضعية ليبيا).

- وإما في تقليص الشروط المغذية للعنف، وذلك في حالة استيعاب أهداف التغير الاجتماعي واتفاق جميع القوى الوطنية على إعادة إنتاج قيم مجتمعية ستسهم لا محالة في تحقيق شروط التنمية السياسية والاقتصادية (وضعية تونس).

تتضح جدوى هذه الفرضية بسبب المواضيع والإشكالات العالقة التي تشغل بال المثقفين والأكاديميين المغاربيين وفي مقدمتها إصلاح وتنمية ودمقرطة مجتمعات دول المغرب العربي، خاصة وأن هناك بطء في تطور معظم هذه الدول، التي ولدت ولادة قيصرية بسبب حصولها على استقلال غير مكتمل، وكذا، تراجع غالبيتها في سلم التنمية العالمي حيث أصبحت إشكالياتها تطرح على مستوى البقاء فقط.

وهذا ما يحيلنا إلى الظاهرة الاستثنائية التي تعيشها جل مجتمعاتنا العربية المعاصرة، ظاهرة الثورات العربية.

إن المتتبع لطبيعة الاحتجاجات والأحداث بدءا من تونس ومصر مرورا بليبيا، البحرين، اليمن، وسوريا...يلاحظ توفر عنصر المفاجأة في هذه التطورات، بسبب عدم استشراف وقوعها ولسرعة تدفقها وصعوبة استيعاب كنهها، ومن المتسبب في انطلاقتها؟ ولماذا اقتصارها على المنطقة العربية؟ وأساليب هذه الاحتجاجات؟ وزمانها ومكانها؟ ومن الفاعل الحقيقي لهذه الثورات؟ هل هي شعبية خالصة؟ هل هناك علاقة بين الاحتجاجات والأزمة الاقتصادية العالمية؟ هل يؤكد الواقع المجتمعي العربي المتغير بسرعة فائقة وخرافية، أننا أمام عهد جديد في المنطقة؟ هل هو زمن الديمقراطية في الأفق السياسي العربي؟ أم أننا أمام عنف مركب بمختلف ألوانه وأشكاله؟

تتمحور الإشكالية الرئيسة لهذا البحث في تحديد العلاقة بين التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والعنف الاجتماعي والسياسي في المجتمعات المغاربية.

إن تحليل هذه الإشكالية سيدفعنا إلى محاولة ضبط العلاقة بين العنف والسياسة في هذه المجتمعات، وذلك لن يتأتى إلا من خلال الإجابة على مجموعة من الأسئلة المتفرعة عن هذه الإشكالية والتي يمكن إجمالها في النقط التالية:

أولا: تحديد مدلول العنف؟ وتبيان مدى تأثير الإخفاقات في تحقيق تنمية سياسية واقتصادية واجتماعية في تشكيل ظاهرة العنف المجتمعي والسياسي في دول المغرب العربي؟

ثانيا: علاقة النظم القمعية بدول المغرب العربي باندلاع العنف المركب، ومدى شرعية احتكارها أحقية ممارسة العنف.

ثالثا: دور إعادة بناء مفهوم المواطنة ومأسسته في مناهضة ومواجهة العنف بدول المغرب العربي؟

كل ذلك، سيساهم، لا محالة، في تحديد العلاقة الجدلية بين العنف والسياسة في هذه المجتمعات موضوع الدراسة.

يتطلب التطرق لهذا الموضوع وتحليله الاستعانة بالمنهجين البنيوي والتاريخي، كما أن العلاقة التداخلية بين ظاهرة العنف والسياسة تستلزم منا الأخذ بعين الاعتبار نظرية الثابت والمتحول، وذلك لمعرفة من الثابت ومن المتحول في هذه العلاقة، وما طبيعة هذا التفاعل؟ هل هي علاقة رياضية تسري مسبباتها ونتائجها على جميع المجتمعات موضوع الدراسة؟ أم تختلف من مجتمع لآخر؟.

وبما أننا سنحاول دراسة هذا الموضوع وفق المنهجين المشار إليهما أعلاه، فإن العينة الزمانية والمكانية موضوع الدراسة ستشمل، من جهة، مجتمعات دول المغرب العربي، وباقي المجتمعات العربية الأخرى كلما اقتضت الدراسة ذلك، ومن جهة ثانية، الفترة الزمنية الممتدة مابين سنوات الاستقلال إلى سنة 2015.

للإحاطة بهذا الموضوع، فإنني سأعالجه انطلاقا من أربعة محاور: المحور الأول،العنف والعنف السياسي: الدلالات والمفهوم، ثم سيخصص المحور الثاني للتنمية والعنف السياسي بدول المغرب العربي: أية علاقة، ثم سيتطرق المحور الثالث لمسألة النظم التسلطية وظاهرة العنف السياسي بدول المغرب العربي، فيما سيتناول المحور الرابع لآليات وتدابير تطويق العنف السياسي بهذه المجتمعات - موضوع الدراسة-.

المحور الأول-العنف والعنف السياسي: الدلالات والمفهوم:

لا يمكن الفصل كليا بين العنف والسياسة في واقع مجتمعات دول المغرب العربي.لذا، سنحاول ابتداء تقديم جوانب من المرجعية النظرية المؤطرة لمفهوم العنف ولدلالات العنف السياسي. وأيضا التوقف أمام جل المساهمات النظرية التي ساهمت في تحديد مفهومي العنف والعنف السياسي.

وولا- مفهوم العنف -violence:

أ-العنف في اللغة

عَنُفَ عُنْفاً وعَنَافَةً: اشْتَدَّ، قَوِيَ.

عنف به أوعليه: لَمْ يَرْفُقْ بِهِ، قَسَا عَلَيْهِ.

عَنَّفَ تَعْنِيفًا: لَامَ بِشِدَّةٍ، وَبَّخَ أَنَّبَ، عَزَّرَ.

عَنَّفَ: قَسَا عَلَيْهِ، لَمْ يَرْفُقْ بِهِ.

عُـنْـفٌ: الـشِّـدَّةُ والـقَـسَـاوَةُ، ضِـدَّ

الرِّفْقِ.

عَنْفٌ: عُنْفٌ (وَأَخَـذُوا يَخْرُجُونَ عَنْفًا عَنْفًا)أَوَّلاً فَأَوَّلاً.[1]

اعتنف الأمر: أخذه بعنف.

التعنيف: التعبير واللوم...و التوبيخ والتقريع[2].

العُنْفُ والعَنْفُ والعِنْفُ: ضِدَّ الرِّفْقِ والشِّدَّةِوالقَسَاوَةِ[3].

يعرف القاموس الفرنسي العنف على أنه كل تصرف قوي وعمدي.وكلمة عنف violence الفرنسية مستعارة من الكلمة اللاتينية التي تشير إلى القوة. إن أصل اشتقاق مصطلح العنف والقوة واحد، وإذا كان مفهوم القوة(force) أكثر اتساعا وشمولية من العنف فإن هذا الأخير من الناحية اللغوية يعني الإكراه المادي الواقع على شخص لإجباره على تصرف أو سلوك أو التزام معين.[4]

أما في القاموس الإنجليزي فإن الأساس اللاتيني لكلمةviolence هـوviolenta، أي: الاستعمال غير المشروع للقوة المادية بأساليب متنوعة كإلحاق الأذى بالناس والإضرار بالممتلكات، ويشمل كذلك على معاني الاغتصاب والعقاب والتدخل في خصوصية الأفراد.[5]

ب-العنف في الاصطلاح:

تنوعت تعريفات العنف كمصطلح، وذلك، حسب المعرف والموضوع والهدف من التعريف ومجاله، ونتطرق لأهمها في الآتي:

-العنف حسب الفقهاء: هو معالجة الأمور بالغلظة والشدة.[6]

-الـتـعـريـف الـفـنـي والـعـلـمـي للعنف:استعمال القوة استعمالا غير مشروع أو غير مطابق للقوانين والأنظمة المعمول بها.[7]

-العنف حسب أحمد زكي بدوي: هو استخدام الضغط أو القسوة استخداما غير مشروع أو غير مطابق للقانون من شانه التأثير على إرادة شخص ما.[8]

-العنف حسب حسنين توفيق إبراهيم: هو ظاهرة مركبة لها جوانبها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية.

-يـعـرف العنف -حسب مصطفى حجازي- بكونه لغة التخاطب الأخيرة الممكنة مع الواقع ومع الأغيار، حيث يشعر الإنسان بالعجز وعدم القدرة عن إيصال أفكاره أو صوته بوسائل الحوار العادي، وحـين تترسخ القناعة لديه بالفشل في إقناعهم بالاعتراف بكيانه وقيمته.

- كما عـرف عـالم الاجتماع الأمريكي H.Nieburg.الـعـنـف بأنه فعل التدمير والتخريب وإلحاق الأذى والأضرار بأشخاص أو ممتلكات أو أهداف مختارة.

-وعرف H.GREHAM العنف بكونه سلوك يسعى إلى إيقاع إما أذى جسدي بالأشخاص، أو أضرار بالممتلكات، أو خسائر بالأموال. وهناك من يرى أن العنف ينشا كلما لجأ شخص أو مجموعة بشرية إلى وسائل ضغط بهدف إرغام الآخرين على اتخاذ مواقف لا يريدونها.كما أنه يعد سلوك خارجي مدمر مدفوع بتفريغ شحنة عدوانية –العنف- يهدف من خلالها إلى تحقيق مخرجات نفسية آنية بواسطة أعمال تؤدي إلى تحرير العنف من ضغوط داخلية[9]

ج- التعريف السيكولوجي للعنف:

العنف هو تـصرف أو سلوك علني وظاهر يبتغي إلحاق الأضرار بالناس أو الممتلكات، والمقصود بكلمة علني أو ظاهر هو أن العدوان لكي يكون عنفا يستوجب أن يتوفر له عنصر الظهور. فهناك، حسب علماء النفس، أنـواع عديدة من مظاهر العدوان تتميز بصفتي السرية والخفاء كمختلف أنواع الأمراض النفسية، وصور العنف بالغة الشدة هي التي تكون في أحلام النوم أو اليقظة.

إن ظـاهـرة الـعـنـف- حسب هذا التعريف- كامنة في الكيان الذاتي الداخلي للإنسان ولا علاقة لها بـالـظـروف أو الأوضاع الخارجية المحيطة بالفرد. وبالتالي فإشكالية العنف هي إشكالية نفسية، لأن الحالة النفسية للفرد هي أساس كل أعماله.

د- التعريف السوسيولوجي للعنف:

ويرتكز عـلى وضعية المجتمعات وطبيعة العلاقة بين أنساقها ونظمها.حيث أن كل مجتمع يمارس العنف بشتى ألوانه

يطالب الشخص بالإذعان لمعاييره وقوانينه. وإذا خرجت ظاهرة العنف عن إطارها المتعلق بالنسق الاجتماعي والسياسي والديني والثقافي فإنها ستفرغ من محتواها. فالتعريف الذي يمكن أن يتخذه العنف، من منطلق سوسيولوجي، يستوجب أن يكون في إطار ثقافة معينة وزمان محدد ومكان حضاري معين، وإلا إذا أهملت هذه العناصر، سيكون الحديث عن هذه الظاهرة حديثا مجردا.

وتطبيقا لهذا التعريف، فإن الجماعات البشرية التي تنخرط في العنف هي تلك الفئات التي تعيش على هامش الحياة السياسية والاقـتـصـاديـة والاجتماعية والثقافية، والتي تخضع، في ذات الآن وبشكل تام، لآليات النظام. وهي أيضا، تلك الـشرائـح التي سـوف تتمكن من امتلاك قدرات (لوجستيكية، بشرية، مالية) التحدي والمواجهة. إن ممارسة العنف- حسب هذا الاتجاه- هي ممارسة اجتماعية جماهيرية بالأساس يمارسه الناس بكل تلقائية. إذن، يعتبر العنف مؤشرا هاما لوضعية عدم الاستقرار الاجتماعي التي تتسبب في عدم رضا بعض الجماعات في مجتمع معين والتي تسعى لإلغاء أسباب المعاناة والتوتر.[10]

ثـانـيـا-مـفـهـوم الـعـنـف السياسي:

يعتبر العنف السياسي بذلك العنف المرتبط بالحصول على السلطة أو الاحتفاظ بها، وآلية للتعبير عن الـرأي أو الموقف السياسي، أو بهدف الحصول على الشرعية، أو اعتباره أداة للانتصار السياسي على الخصوم أو المعارضين. وبالرغم من تعدد التعاريف فهناك شبه إجماع بين أغلب المهتمين بظاهرة العنف السياسي على أن العنف يصبح سياسيا عندما تكون دوافعه وأهدافه سياسية رغم التباين الموجود فيما يتعلق بتحديد نوعية هذه الأهداف وطبيعتها وخصائص القوى المرتبطة بها. ومن ثم، فقد عرف العنف السياسي بأنه"

استخدام القوة أو التهديد باستخدامها لإلحاق الأذى والضرر بالآخرين لتحقيق أهـداف سياسية".[11] كما يعد نوعا من أنواع العنف الداخلي الذي يحيط بالسلطة ويتميز بالإعلانية والجماعية والرمزية.[12] أو الذي يوظف بهدف إنشاء وضع سياسي

الهوامش

1 - يوسف محمد رضا: معجم العربية الكلاسيكية والمعاصرة، ط1(بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، 2006) ص 1138.

2 - ابن منظور: لسان العرب،ج 10،ط3، (بيروت :دار صادر، 2004)، ص303.

3 - المنجد في اللغة والإعلام، ط38،(بيروت:دار المشرق، 2000)، ص533.

4 - د.سهيل إدريس، المنهل، قاموس فرنسي/عربي ط40، (بيروت:منشورات دار الآداب، 2009)، ص1270 .

5 - منير البعلبكي، المورد الحديث: قاموس انجليزي/عربي حديث، (بيروت: دار العلم للملايين، 2008) ، ص1313 .

6 - حامد صادق قنيبي: معجم لغة الفقهاء.ط2 (بيروت: دار النفائس، 1998)، ص328 .

7 - قبي آدم: رؤية نظرية حول العنف السياسي في الجزائر،مجلة الباحث ،عدد1 منشورات كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة-الجزائر (2002) ،ص102 .

8 - أحمد زكي بدوي: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، في قبي آدم مرجع سابق ص 8.

9 - Philipe. Brand : la violence politique dans les démocraties européennes occidentales. Paris l'harmattan 1993 P 28.

10 - لمزيد من التوسع انظر:خليل احمد خليل، المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع، ط1(لبنان: دار الحداثة،1984)، وقيس هادي أحمد، الإنسان المعاصرعند هربرتماركيوز، (بيروت: دار المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1989).

11 و 12- حسنين توفيق إبراهيم: ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990)ص48.

معين، أو الحصول على مكاسب سياسية كتغيير حكم قائم أو الانقلاب عليه.

و بهذا المعنى، فإن العنف السياسي يشير إلى مصدرين رئيسيين للعنف: فهناك عنف مصدره السلطة وعنف مصدره الجماعات التي تعارض السلطة.

بناء على ما ذكر، يمكن تعريف العنف السياسي على أنه استعمال كل الوسائل الممكنة، من بينها القوة أو التهديد باللجوء إليها، لتحقيق أهداف محددة سلفا، وذلك، وفق مخطط إيديولوجي مفاهيمي من جانب القائمين على السلطة أو المناهضين لها. وتتميما لتحديد مفهوم العنف السياسي سنسعى إلى رفع الخلط القائم بينه وبين باقي المفاهيم المشابهة:

أ- العنف السياسي والصراع السياسي:

إن الصراع بشكل عام هو منازلة طرف لطرف آخر واستعمال التقنيات (المادية والمعنوية) التي تحقق الانتصار، كما أنه يهدف إلى تحقيق التفوق على الآخرين وإخضاعهم للسيطرة والتحكم والتوجيه، ولا يتم الصراع إلا بغاية تحقيق أهداف معينة. كالتمكن من القوة التأثيرية في الحياة الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية. وتتنوع أسباب الصراع إما إلى أسباب صراع حقيقية خفية لا يتم الإعلان عنها، أو أسباب صراع علنية يتعلل بها لنشوب الصراع، وفي حالات عديدة يتم استعمال الأسباب العلنية للتستر خلفها[13] وإذا كان الصراع هو إظهار القوة بكل أشكالها لكسب نـزالات الـصراع وتدبير جولاته، فإن الصراع السياسي ينتج عن جوهر السياسة ذاتها، إذ ليس هناك من سلطة سياسية لا تحتوي على أشكال وصيغ من الصراع. ومن هنا، يمكن القول أن النظام السياسي المتوازن هو ذلك النظام القادر على ضبط الصراع بين مختلف الفاعلين وملائمة نسقه وبنيته بما ينسجم وتطور هذه القوى.

و عليه، يمكن التمييز بين مفهومي الصراع والعنف، إذ أن مفهوم الصراع أشمل من مفهوم العنف حيث تتعدد أنـواع الصراع ووسائله، ويعتبر العنف إحدى هذه الوسائل في تدبير الصراع.[14]

ب - العنف السياسي والإرهاب السياسي:

هناك علاقة وثيقة بين العنف والإرهاب، إذ أن الإرهاب هو" استخدام متعمد للعنف أو للتهديد باستعمال العنف من قبل بعض الدول أو من قبل جماعات تشجعها وتساندها دول معينة لتحقيق أهداف إستراتيجية وسياسية، وذلك من خلال أفعال خارجة عن القانون، تستهدف خلق حالة من الذعر الشامل في المجتمع غير مقتصرة على ضحايا مدنيين أو عسكريين ممن يتم مهاجمتهم أو تهديدهم".[15]

تعرف الموسوعة البريطانية الإرهاب بكونه" الاستعمال المنظم للخوف أو العنف غير المتوقع ضد الحكومات أو الناس أو الأفـراد بهدف تحقيق أهـداف سياسية" بينما قاموس أكسفورد يعرف الإرهـاب بأنه " استخدام العنف والترهيب لتحقيق أهداف سياسية".وحسب هذه التعاريف المذكورة يصبح بمقدورنا استخلاص مدى الصلة الوثيقة المـوجـودة بين الإرهـاب والعنف السياسي.

ج- العنف السياسي والاستقرار السياسي:

هناك دراسات عديدة وظفت العنف السياسي كمؤشر على غياب الاستقرار السياسي، كما أن ظاهرة عدم الاستقرار السياسي تشير إلى عجز الأنظمة السياسية الهشة وغير الديمقراطية في القيام برد فعل إيجابي لمواجهة ضغوط الشعوب السياسية والاقتصادية، مما يتسبب في نشوء العنف والـــصراع وإفـــلاس الأنـظـمـة وتقويض شرعيتها. لذلك فإن العنف السياسي مؤشر جوهري ورئيسي لفهم حالة عدم الاستقرار السياسي

و هـكـذا، فـإن الـعـنـف السياسي مـن المـخـرجـات الأسـاسـيـة لعدم الاستقرار، وبالتالي فإن عدم الاستقرار السياسي مفهوم اشمل من العنف السياسي.[16]

المحور الثاني- التنمية والعنف السياسي بدول المـغـرب الـعــربي: أيـة علاقة

إذا كان مفهوم التنمية يدل على الـقـدرة المتجددة في بناء المفاهيم والاتـجـاهـات والأسـالـيـب لمقابلة الاحتياجات الحالية والمستقبلية لعملية التنمية، فإنه لا يمكن الفصل كلية بينها وظاهرة العنف السياسي بمجتمعاتنا المغاربية المعاصرة[17]، لذا، سنحاول في هذا المحور مساءلة العلاقة بين التنمية والعنف السياسي من خـلال تشريح مداخل التنمية بهذه الدول.

أولا- مدخل تنمية الثقافة/ الهوية:

يعتبر كل من الاستقلال الحديث نسبيا لمجتمعات دول المغرب العربي والإطار الثقافي- الهوياتي، والصراع حول " مشروع مجتمعي متفق عليه" أو حول "الهوية" ذاتها من أكثر العوامل أهمية لتفسير ظاهرة العنف السياسي وعدم الاستقرار السياسي لهذه الدول.[18]

لقد عمل المستعمر(الفرنسي-الإيطالي-الإسباني) منذ احتلاله لهذه الأقطار على تشويه هويتها الثقافية ومحاولة ضرب شخصيتها المميزة من خلال إثـارة النعرات الإثنية والعرقية ومحاولة تنصير ساكنتها(منطقة القبائل بالجزائر وبعض مناطق جبال الأطلس بالمغرب..) ومنع تلاحمها وتمازجها، وبالتالي الإبـقـاء على البنى القبلية والإقطاعية الكفيلة بحماية مصالحه الإمبريالية.

دخـلـت شـعـوب هـذه المنطقة منذعام1830 في حـروب متتالية مع المستعمر وذلـك لصدها لمحاولاته المستمرة لتفكيك منظومتها الثقافية والحضارية، من خلال ترجيحه اللغة الفرنسية ومنع تدريس اللغة العربية (دولة الجزائر: قانون 1904 الفرنسي) وتشجيع استعمال العامية كمدخل لمخاطبة الناس، والتمييز بين العرب والأمازيغ كسبيل لإثـارة الفتن بينهما (الظهير البربري بالمغرب).[19]

وبقراءتنا للتكوين العرقي من حيث نسبة تواجد العرب مقارنة مع الأمازيغ، بمجتمعات دول المغرب العربي[20].

نجد في المرتبة الأولى، موريتانيا (العدد الإجمالي للسكان: 3 ملايين و387 ألف نسمة، منها 3 ملايين و386 ألف و800 نسمة من العرب، و200نسمة من الأمازيغ)، وفي المرتبة الثانية ليبيا (العدد الإجمالي للسكان 6 ملايين و244 ألف نسمة، منها 6 ملايين و24 ألف

الهوامش

13-حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في مصر 1952-1987، دراسة كمية تحليلية مقارنة، المستقبل العربي، العدد 117(بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 1988) ص42 وما بعدها.

أنظر أيضا:Johnson .G/revolutionary change. Little Brown Boston.1970.p27

14-خضر خضر، مفاهيم أساسية في علم السياسة (لبنان:المؤسسة الحديثة للكتاب، 2008) ص191.-

15-عزت سيد إسماعيل، سيكولوجية التطرف والإرهاب، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، (1996) ص17

16- Weinberg, Leonard B .Introduction to political terrorism, New York: c graw. Hill Publishing company 1989 p5.

17 -محمد العابدة: الإصلاح، التنمية، الديمقراطية بالوطن العربي: مدخل لقراءة ربيع الثورات العربية،ط1(الرباط: مطبعة دار السلام، نونبر 2011) ص54 .

18 -محمد صفي الدين خربوش: العنف السياسي في الجماهيرية العربية الليبية، أعمال الندوة المصرية-الفرنسية الخامسة، القاهرة 21-19 نونبر 1993، بعنوان: ظاهرة العنف السياسي من منظور مقارن، تحرير وتقديم نيفين عبد المنعم مسعد، منشورات مركز البحوث والدراسات السياسية(1995)ص279.

19- عبد الباسط دردور: العنف السياسي في الجزائر وأزمة التحول الديمقراطي،ط1(مصر: مطبعة دار الآمان، 1996)ص39.

20- Les berbères en Afrique du nord:www.axl.cefan.ulaval.ca

من العرب وحوالي220 ألف نسمة من الأمازيغ)، وتونس في المرتبة الثالثة (العدد الإجمالي للسكان: 10 ملايين و886 ألف نسمة، منها 10 ملايين و786 ألف نسمة من العرب و100 ألف نسمة من الأمازيغ)، وفي المرتبة الرابعة الجزائر (العدد الإجمالي للسكان: 39 مليونا و500 ألف نسمة، منها مابين12 و15 مليون نسمة، من الأمازيغ)، وفي المرتبة الخامسة يأتي المغرب (العدد الإجمالي للسكان 33 مليون و649 ألف نسمة، منها مابين 15 إلى 20 مليون نسمة من الأمازيغ).

و فيما يتعلق بالانتماء الديني لشعوب دول المغرب العربي فإن 99%من الساكنة تدين بالإسلام وفق المذهب المالكي. كما تعد العلاقات القبلية أساس شكل العلاقات الاجتماعية في اغلب دول هذه المجتمعات.[21]

وتجدر الإشارة، أنه بالرغم من تنصيص معظم دساتير هذه الدول، بعد استقلالها،على أن الإسلام هو دين الدولة الرسمي، والعربية هي اللغة الرسمية لها(باستثناء الدستور المغربي لسنة 2011 الذي نص في فصله 5 على أن"تظل العربية اللغة الرسمية للدولة.."كما"..تعد الأمازيغية أيضا لغة رسمية للدولة، باعتبارها رصيدا مشتركا لجميع المغاربة بدون استثناء..") فإن جميع الأنظمة لم تعط للمقتضيات الدستورية في هذا المجال أي محتوى حضاري وثقافي وعلمي واقتصادي، بل على العكس من ذلك، تماما، طبقت القوانين الوضعية في مختلف الميادين (باستثناء مجالي الإرث والأحوال الشخصية) وهمشت اللغة العربية في مرافق الدولة وفي أسلاك التربية والتعليم، فأصبح المشهد الثقافي/ الهوياتي في هذه المجتمعات اليوم، يمثله تياران متصارعان متناقضان:

*التيار الوطني ببعديه العربي والإسلامي، الذي تمثله فئة كبيرة من المثقفين الوطنيين، الذين تخرجوا من المدرسة الوطنية المغاربية، تدافع عن الانتماء العربي/ الإسلامي لهذه المجتمعات وتدعو لاستقلالها الثقافي والحضاري.

*التيار التغريبي أو الفرانكفوني، وهي فئة تعلمت وتكونت شكلا ومضمونا باللغة الفرنسية ومتغلغلة في الإدارة والجيش، حيث ينادون بفرنسة الحياة الثقافية والسياسية لهذه المنطقة متعللين في ذلك بكون الثقافة العربية الإسلامية مصدرا للتخلف لا غير.

إن الصراع الدائر في غالبية دول المغرب العربي، اليوم، هو صراع هوية وصراع التحرر من التبعية الثقافية للغرب بالدلالات والمعاني الحديثة للاستقلال السياسي والاقتصادي والثقافي من ناحية،ومدخل، في حالة عدم تدبيره التدبير المحكم والأنجع، من مداخل العنف السياسي بهذه المنطقة.

ثانيا- مدخل التنمية الاقتصادية:

تعد التنمية الاقتصادية بكونها أهم أبعاد عملية التنمية الشاملة وتتمثل في مجموعة من التحولات الأساسية التي تحدث في قطاعات وعلاقات الإنتاج. وفيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين التنمية الاقتصادية والعنف السياسي فإنها، حسب عدد من الدراسات، تتميز بأشكال متباينة:

1 - خلصت بعض الأبحاث إلى وجود "علاقة سلبية" بين التنمية الاقتصادية والعنف السياسي، حيث أنهكلما ارتفعت درجة التنمية الاقتصادية كلما انخفض معدل العنف السياسي والعكس صحيح[22]. إن ظاهرة العنف السياسي تتقلص في النظم الديمقراطية التي نجحت في تلبية احتياجات المواطنين، وتتضاعف في النظم الأوتوقراطية المتخلفة.

وفي هذا المقام، نستدل بحالة الجزائر التي كانت تعتبر في سبعينيات القرن العشرين على صعيدي دول العالم الثالث ودول العالم العربي نموذجا يقتدى به للخروج من مأزق التخلف، حيث تقلص العنف السياسي ما بين سنوات 1965 و1978 .[23]

و ذلك، بسبب غياب معارضة قوية من جهة، وبالتطورات الاقتصادية الهامة التي شهدتها البلاد من خلال ارتفاع أسعار النفط والتدفق الهائل لأموال البترول على الدولة، والتي ساهمت في وضع سياسة وطنية اجتماعية تنموية رائدة، من جهة ثانية. غير أنه بعد سنة 1978 تحولت السياسة الاقتصادية للدولة من سياسة تنموية إلى سياسة ريعية، ومن نظام بيروقراطي إلى نظام مرتشي. وابتداء من سنة 1985 ومع بدء أسعار النفط في التراجع وتضاعف الأزمة الاقتصادية، انفجرت الأوضاع في 5 أكتوبر 1988 وما أعقبها من أحداث دامية وعمليات إرهابية[24].

2 - هناك دراسات أخرى خلصت إلى وجود "علاقة إيجابية" بين النمو الاقتصادي والعنف السياسي، حيث أن التنمية الاقتصادية السريعة تؤدي إلى زيادة معدل العنف السياسي، وذلك لكونه يؤثر في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للأفراد والجماعات. إذ تستفيد بعض الفئات من هذا التطور، بينما تتضرر فئات أخرى، غير أنه يكون كل من المستفيدين والمتضررين مصدرا للعنف السياسي.فالفئة المتضررة ستحاول استعادة حقوقها وأوضاعها السالفة، أما الفئة المستفيدة فستعمل على التدافع من اجل مشاركة سياسية تتماشى ووضعها الاقتصادي الجديد. وإذا لم يتمكن النظام السياسي من الاستجابة لمطالب الفئتين، فإن ذلك قد يحفزهم على المشاركة في أعمال العنف السياسي لمجابهة النظام السياسي القائم. ويمكن تطبيق نتائج هذه الأبحاث على دولة ليبيا التي شهدت أنماطا متنوعة من العنف في فترات عرفت فيها نموا اقتصاديا ملحوظا.حيث تحولت من بلد زراعي إلى بلد مصدر للنفط في عام 1961 [25]، فارتفعت العائدات النفطية من 3 ملايين دولار سنة 1961 إلى 22.527 مليار دولار عام 1980 ، كما تمثل الصادرات من النفط نسبة 100%من الصادرات الليبية.

الذي لم يتمكن من تحقيق عدالة اجتماعية حقيقية لانشغاله بالإنفاق في مشروعات داخلية وخارجية لا قيمة لها[26]، وبمساعدة حركات معارضة أو انفصالية[27]. وبالتالي لجأ إلى سلك سياسة العنف لإحجام مطالب هذه القوى، انتهت بثورة 17 فبراير 2011 ما زالت أطيافها تتدافع إلى الآن[28].

الهوامش

*) أنظر أيضا لمزيد من التوسع حول معطيات التعداد السكاني في دول المغرب العربي المصادر التالية:

- بالنسبة لدولة موريتانيا، انظر: المكتب الوطني للإحصاء بموريتانيا:www.ons.mr، وانظر أيضا الكشف عن نتائج الإحصاء السكاني بموريتانيا:/www.aljazzera.net/news/arabic/2013/6/13

- بالنسبة لدولة ليبيا انظر: ؛www.statistiques-mondiales.com/libye.htm

- بالنسبة لدولة تونس، انظر: المعهد الوطني للإحصاء بتونس(www.ins.tn)، وزارة التنمية والتعاون الدولي الجمهورية التونسية؛

- بالنسبة لدولة الجزائر، انظر:office nationale des statistiques(www.Ons.dz)؛

- بالنسبة لدولة المغرب، انظر: المندوبية السامية للتخطيط(www.Hcp.ma).

*)ولمزيد من التوسع حول الأمازيغ بدول المغرب العربي، انظر الدراسة التي قامت بها جامعة "laval"، بكندا، على الرابط المشار إليه في الهامش رقم (20) المشار إليه أعلاه،

وأنظر أيضا:Alegria interface. (La peur des maquis) dons courrier international al sainte-Geneviève (France) no 549. Semaine du 10 au 16 mai 2001. p. 46.

21- حيث تعد القبيلة المالكة لوسائل الإنتاج كالأرض والماء مثلا، في كل من ليبيا (ومن بين هذه القبائل نجد قبيلتي القذاذفةوالمقارحة) وموريتانيا، وكذا في بعض المناطق الجنوبية لكل من دول المغرب والجزائر وتونس

22- seymor martin lipest/some social requisites of democracy American political sciencesreview.vol53 (1959) pp69

23-أوضح فوغلمانوفلانغن في دراستهما عن أشكال العنف السياسي من منظور تاريخي مقارن، والتي أجريت على حوالي 60 دولة مابين سنوات 1800 و1960 إلى تأكيد العلاقة السببية بين التنمية الاقتصادية والعنف السياسي، حيث تضاعف معدل العنف في الدول ذات المستوى التنموي المنخفض، واتجه إلى التراجع والتناقص مع ارتفاع معدل النمو.في حسين توفيق إبراهيم مرجع سابق ص282.

24- Mancurolson (j.r)Rapid growth as a destabilizing force. In Jason l. finkle and Richard w.gable.eds/political development and social change (new York .landan .john wiley.1969.pp551).

25- محمد صفي الدين مرجع سابق ص283

26- نستدل هنا "بمشروع النهر الصناعي العظيم" الذي لم يأت بالنتائج المرجوة منه بالرغم من أن تكلفته بلغت حوالي 28 مليار دولار، كما أنه تم توزيع أكثر من 230 مليار دولار على صفقات التسلح ودعم الإرهاب.

27- حركة إيتا الباسكية بإسبانيا، وجبهة البوليساريو بجنوب الجزائر.

28-زهير حامدي: ثلاث سنوات على الثورة الليبية: التحدياتوالمآلات، العدد7،سياسات عربية (مارس 2014)ص88.

3 - كما خلصت بعض الدراسات إلى وجود علاقة "خط منحني" بين التنمية الاقتصادية والعنف السياسي: فنجد أن العنف السياسي يقل في المجتمعات الراكدة اقتصاديا بينما يزداد بتزايد التنمية الاقتصادية، كما أن العنف يقل في المجتمعات التقليدية التي لم تتعرض للتغيير السريع[29].وهي وضعية تشبه إلى حد ما دولة موريتانيا حيث تتسم من ناحية بالركود الاقتصادي مقارنة مع باقي دول المغرب العربي، ومن ناحية ثانية تتصف بكونها مجتمع تقليدي قبلي، وبالتالي فالعنف الذي شهدته موريتانيا يمكن وضعه في خانة العنف النخبوي أو العنف من داخل النظام. وأيضا يتزايد ويتضاعف في المجتمعات الانتقالية، وهذا ما نلاحظه في دولتي تونس وليبيا ما بعد الثورة. ويتناقص في المجتمعات التي تمكنت من تطوير هيئات سياسية واجتماعية فعالة، ومن تحقيق إصلاحات سوسيو اقتصادية مكنتها من استيعاب آثار عملية التغيير الاجتماعي[30].

وهنا نستدل بمثال المغرب الذي نجح في تدبير الاحتجاج الشعبي لحركة 20 فبراير، وفي استيعاب المعارضة السياسية اليسارية(حكومة عبد الرحمان اليوسفي في سنة 1998) والإسلامية المعتدلة(حكومة عبد الإله بنكيران لسنة 2011)، وفي إطلاق مبادرات إصلاحية اقتصادية وسياسية، توخى من خلالها إصلاح البنية السياسية للنظام المغربي(دستور 2011)[31]

4 -غير أن هناك أبحاثا بينت على عدم وجود علاقة وثيقة بين التنمية الاقتصادية والعنف السياسي: إذ هي مجرد علاقة ضعيفة، وبالتالي فإن تعدد أشكال العلاقة بين الظاهرتين تعود بالأساس إلى عوامل عديدة منها تباين الظروف السوسيو اقتصادية للمجتمعات موضوع البحث، والتباين بين الدراسات من حيث المؤشرات المستخدمة،ووجود متغيرات وسيطة تضبط العلاقة بين الظاهرتين كمعدل نمو الناتج المحلي ونسبة مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي على سبيل المثال لا الحصر.

ثالثا- مدخل التنمية السياسية:

تعد منطقة المغرب العربي من المناطق التي تنتقد بسبب ضعف بنيتها الديمقراطية، من خلال غياب الإطار الدستوري أو التشريعي المساند لبروز وضعيات ديمقراطية حقيقية، وحتى إن وجدت في بعضها، تبقى ديمقراطية الواجهة ليس إلا.[32]

يتميز المجال السياسي بالمنطقة بالتنوع من نظام ملكي (المغرب) وجمهوري(الجزائر، تونس، موريتانيا)وجماهيري (ليبيا قبل ثورة 17 فبراير)،كما أن المشاركة السياسية المحركة للتداول الديمقراطي للسلطة ضعيفة إن لم نقل غائبة في جل هذه الدول (ليبيا)[33]، تونس[34]، الجزائر[35])، أما في المغرب فبالرغم من التعددية الحزبية، فإنها لم ترق إلى السقف المقبول ديمقراطيا[36]،وهي ملاحظة تنطبق على هيئات المجتمع المدني، التي لا تساهم في إنتاج رأسمال بشري،اجتماعي واع، ومستقل ومبادر، ولكنها هيئات ريعية تنتعش ماديا ورمزيا من الدولة وتسوق لمواقف هذه الأخيرة متجاهلة احتجاجات ومطالب الناس الحقيقية.

هذه الوضعية تنتج مؤسسات تمثيلية وتنفيذية، عاجزة عن تنفيذ سياسات عامة، اجتماعية واقتصادية وثقافية طموحة.

عطفا على ما ذكر، نستنتج أن هناك أزمة الشرعية في اغلب دول المغرب العربي، فبعضها استمدت شرعيتها من حيازة الاستقلال(الجزائر) وأخرى ارتكزت على شرعية الانقلاب (ليبيا وتونس، ما قبل ثورتي 17 فبراير والياسمين، وموريتانيا والجزائر)، وفي مقابل ذلك، فشلت جل هذه الدول في صيانة بلادها الصيانة الاقتصادية والسياسية والثقافية، وأيضا تناست أن شرعية ممارسة السلطة تعتمد، في وقتنا الحاضر، على عنصري شرعية الاختيار وشرعية الإنجاز[37].

إن محاولة قياس هذه القاعدة على أنظمة المنطقة، تبين أن أغلبها لا تستجيب لها، حيث اعتمدت الانقلابات في الوصول إلى السلطة، كما أن بعضها اخلف الموعد للتصالح مع التاريخ السياسي، حينما لم يعترف النظام الجزائري بنتيجة صناديق الاقتراع التي كانت لصالح جبهة الإنقاذ الإسلامية، وعشرية الدم التي تلت الانقلاب الأبيض ضد حكم الشاذلي بن جديد.لقد فشلت جل هذه الأنظمة في أخذ شرعية الحكم، وفي إنجاز مشاريع سوسيو/ اقتصادية وبنيوية، وهو ما تم تسميته من لدن تقرير التنمية البشرية لعام 2004بشرعية الإنجاز.لقد اندثرت مرتكزات هذه الأنظمة الإيديولوجية قومية كانت أو وحدوية، وتهاوت خياراتها الاقتصادية والاجتماعية (ليبرالية أو اشتراكية)على صخرة الثورات التي مست كلا من تونس وليبيا، وجعلت المنطقة مفتوحة على احتمالات عديدة، أهمها:

الاحتمال الأول: نجاح ثورتي تونس وليبيا وانعكاسهما على تحميس باقي الدول المغاربية في إنجاز إصلاحات موسعة (المغرب: خطاب 9مارس 2011، ودستور 2011//الجزائر: إزالة حالة الطوارئ التي سادت منذ تسعينات القرن العشرين ، وخطاب رئيس الدولة للإصلاحات الدستورية بتاريخ 15 ابريل 2011).

الاحتمال الثاني: الالتفاف على ثورتي الياسمين و17 فبراير، وتأثير ذلك على تقاعس أنظمة المنطقة في سن إصلاحات شمولية وجريئة.

إن مطلب التنمية بهذه المجتمعات يبقى صعب المنال في ظل الظروف الداخلية والخارجية الراهنة، ومع ذلك، فإن الإلحاح الشديد لشعوبه في الوصول إلى بر التنمية يبقى العامل الوحيد للنجاح في كسر بنى العبودية والفقر.

المحور الثالث- النظم التسلطية وظاهرة العنف السياسي بدول المغرب العربي.

إن اقتصار أنظمة المغرب العربي في

الهوامش

29- Douglas a. hibbs. Mass political violence /across-national causal analysis (New York- johnWiley 1973/champs 3).

30- Michael c.Hudson, condition of political violence and instability: APreliminarytests of three hypotheses (Beverly Hills, calif.: sage; 1970(.

31- نص دستور 2011 المغربي في تصديره : "إن المملكة المغربية وفاء لاختيارها الذي لا رجعة فيه...تواصل إقامة مؤسسات دولة حديثة، مرتكزاتها المشاركة والتعددية والحكامة الجيدة...والعدالة الاجتماعية...في نطاق التلازم بين حقوق وواجبات المواطنة"

أنظر أيضا الحسين مصباح وآخرون مسارات الربيع المغربيومآلاته، سياسات عربية مرجع سابق ص73 .

32- هذه الوضعية جعلت باحثين مرموقين كإيلي حوراني، غسان سلامة، برهان غليون،بهجت قوراني،أو منظمات دولية حكومية وغير حكومية كبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، معهد الديمقراطية، والمساعدة الانتخابية، ومعهد دراسات ابن خلدون حول المجتمع المدني(مصر)أو مركز دراسات الوحدة العربية(لبنان)، أو دول كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي، كل هذه الجهات دعت إلى مساعدة المنطقة العربية بما فيها المجتمعات المغاربية، على البناء الديمقراطي ابتداء من مبادرة روبرت بليتر(سنة 1996)، وصولا إلى مشروع الشرق الأوسط الكبير(سنة 2004).

Mhandberouk .the Arab world between oriental despotism and liberal democracy/an American perspective the diplomate.June/1996/pp21

33- شهدت ليبيا بعد الثورة تحولا جذريا في الحياة السياسية، تميز بتعدد الفاعلين السياسيين، وبضعف المجتمعين السياسي والمدني وبوجود تحديات، وذلك من قبيل:

*التحدي الأول: الإجماع السياسي وبناء هياكل سياسية وطنية وفرض هيبة الدولة؛

*التحدي الثاني: استيعاب الكتائب المسلحة في بوتقة أمنية وطنية وجامعة؛

*التحدي الثالث: توفير الخدمات الأساسية للمواطن الليبي والاهتمام بالملف الاقتصادي؛

*التحدي الرابع: تحقيق المصالحة الوطنية.

زهير حامدي مرجع سابق ص94 .

34- أرست تونس ما بعد الثورة أسس الجمهورية الثانية (دستور 2014)، غير أن ذلك لن يتأتى بدون قبول التحاور وتحكيم مبدأ المشاركة بدل المغالبة.

أنور الجمعاوي، سياسات عربية مرجع سابق ص69-64.

35- سرحان بن دبيل العتيبي، ظاهرة العنف السياسي في الجزائر: دراسة تحليلية مقارنة 1998-1976،العدد4، المجلد28جامعة الكويت:مجلة العلوم الاجتماعية، (شتاء 2000) ص15/ عنصر العياشي، سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر،المستقبل العربي العدد 191 (يناير 1995) ص83،و أبو جرة سلطاني، جذور الصراع في الجزائر،ط1995 (الجزائر:المؤسسة الجزائرية للطباعة، مطبعة عيسات أبو جرة سلطاني إيدير ،1995) ص136 .

36-تقرير التنمية البشرية لعام 2004،المؤلف الرئيسي ساكيكوفوكودا-بار، ترجمة غسان غصن،برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(بيروت،مطبعة كركي، 2004)ص 50.

37- المهدي المنجرة، الحرب الحضارية الأولى مستقبل الماضي وماضي المستقبل، ط7 (الدار البيضاء:مطبعة النجاح الجديدة، 2001)ص263 وما بعدها.

أنظر أيضا: Johnson, G, revolutionary change, little Brown Boston, 1970 p 27.

وضع سياسات شكلية للتحديث دون القيم المرتبطة به [38]، وعجزها عن بناء هوية وطنية جامعة تضم كل التباينات، حيث اكتفت باللجوء إلى فرض الهوية(دينية/ إيديولوجية) من الأعلى.وفشلها في فض الخلط بين المجالين السياسي والديني والذي أدى إلى ترسيخ النظم القمعية، وما نتج عن ذلك من غياب للشروط الديمقراطية وللدولة الحديثة على حد سواء.[39]

أولا- أنظمتي المغرب وتونس: نحو لبرلة العنف السياسي:

لقد كان من بين أهم تطلعات النخب السياسية المغاربية، ما قبل الاستقلال، النضال المشترك من اجل تشييد نظام سياسي متقدم يحترم الحريات الفردية ويحميها في إطار مغرب عربي موحد له نفس المنطلقات والغايات.غير أن هذه النخب، خاصة تلك التي تقلدت مقاليد السلطة، ابتعدت بعد التحرير عن تلك المبادئ، حيث لم تعمل على بناء أنظمة ديمقراطية ،بل، على العكس من ذلك تماما، قامت بتحويل الآليات الديمقراطية إلى آليات للإخضاع، بحجة تحقيق التنمية ومواجهة التحديات الخارجية.فنتج عن ذلك وجود تناقض بين التوقعات والواقع، فاختل بالتالي النسق السياسي والاجتماعي وظهرت أزمات اجتماعية أدت إلى ظهور مؤشرات العنف المركب في كل من المغرب وتونس.

1 - العنف السياسي في مغرب ما بعد الاستقلال:

تميز العنف السياسي بالمغرب بالشمولية حيث مس كل المجالات وتنوع في عدة صور(شغب،إضرابات، انقلابات..) وسلكته مختلف الشرائح(عمال، طلبة، إسلاميون، يساريون، تقدميون..) والتي ارتبطت كلها بمسألة المطالبة بتقليص الفوارق الاقتصادية والاجتماعية وبالتوزيع العادل للثروات.

اتسمت هذه الظاهرة بخاصية العنف المركب حيث انتقلت من العنف اللفظي إلى العنف الجسدي، إلى التمردات والانقلابات[40] كما أنها تميزت بالتكرار وبنهج أساليب مختلفة ولأهداف متنوعة(سن نظام ثوري ذي خيار مجتمعي شيوعي أو اشتراكي..).[41] [42]

لم يشهد المغرب حالات العنف غير الرسمي بأشكاله النخبوية والشعبية فقط، بل عرف ولمدة ثلاثة عقود نوع من العنف الرسمي، حيث كان النظام اكبر منتج للعنف السياسي من خلال تدبيره العنيف لخلافاته مع الحركات المعارضة لشرعيته، فاعتمد العنف المركب كآلية للإخضاع والانتقام والاستبعاد السياسي، وذلك من خلال الاختطافات والاغتيالات والاعتقالات والمحاكمات الصورية والتعذيب في المعاقل السرية (تازمامرت..) والذي مس جميع الخصوم السياسيين(يساريون إسلاميون..).غير أنه مع التحولات الداخلية والإقليمية والدولية اضطرت معها الدولة على الاعتراف بمسؤولياتها عن العنف السياسي، حيث أحدثت هيئة الإنصاف والمصالحة بهدف جبر الأضرار الناتجة عن سنوات الجمر والرصاص[43]، كما تم استيعاب المعارضة وإدماجها في أجهزة الدولة (حكومتي اليوسفي لعام 1998، وبنكيران لسنة 2011) كما قامت بمبادرات إصلاحية اجتماعية قلصت من الضغوط الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

2 - العنف السياسي في تونس ما بعد التحرير[44]:

إنه بالرغم من تميز النخبة الحاكمة في تونس بخلفيتها الفكرية الليبرالية الديمقراطية، وتطلعها، بعد التخلي عن نظام البايات، لتكريس نظام جمهوري ديمقراطي، فإن واقع الحياة السياسية تميز بوجود نظام غير ديمقراطي بامتياز، حيث تم القضاء على الصحافة التونسية، باستثناء صحافة الحزب الحاكم، وتراجع عدد الجمعيات والمنظمات وغياب معارضة حقيقية وعمل نقابي مستقل. لقد ارتبطت المسألة الديمقراطية بتونس ما قبل الثورة بإشكالية أن الوحدة القومية أهم بديل للديمقراطية، وأن هذه الأخيرة لم تكن من أولويات الحركة الوطنية التي اهتمت بتحرير الوطن وتوحيد الأمة. كما أن المواطن التونسي غير جدير بحقوق الإنسان والحريات العامة لعدم نضجه وجهله بجوهر الديمقراطية.

وإذا كان النظام البورقيبي قد وضع مشروعا إصلاحيا تحديثيا فإنه اعتبر مشروعا فوقيا-حسب المعارضة- وليس نتيجة طبيعية صادقت عليه المؤسسات الدستورية، بل كان عبر الدولة المسيطرة،حيث كان بمقدور بورقيبة لما يمتلكه من كاريزما أن يؤسس لتجربة ديمقراطية حداثية تكون نموذجا وقاعدة لبناء اتحاد مغرب عربي موحد. ومع ذلك يمكن اعتبار تونس البورقيبيةوالبنعلية" جزيرة استقرار" بفضل الإيجابيات المتعددة للسياسة الاجتماعية والاقتصادية للبلاد، والتي تهاوت مع ثورة الياسمين.[45]

ثانيا- أنظمة الجزائر،ليبيا: نحو مشاعية العنف السياسي:

تصر معادلة سياسية على القول بان الأنظمة الديمقراطية تكون أقل عرضة للعنف السياسي لتمكنها من تحقيق العدالة الاجتماعية وتوسيع المشاركة السياسية، عكس الأنظمة الأوتوقراطية التي تصبح عرضة لعدم الاستقرار السياسي، وهو نموذج تمثله جل الدول المغاربية بما فيها دولتي الجزائر وليبيا.

1 -تمظهرات العنف السياسي بدولة الجزائر:

إذا كان الشعب الجزائري قد قام بتضحيات جسام لنيل استقلاله، فكان يمني النفس باستقلال شامل يعتمد على تلبية احتياجاته وعلى نظام سياسي متوازن يستجيب للضغوط الداخلية والخارجية، وكذا، النجاح في مواجهة التغيير، وإذا كان النظام السياسي قد تمكن، في "المرحلة البومدينية"، من وضع توازن سياسي واجتماعي واقتصادي هش من خلال المبادرات الإصلاحية التي طرحها(سياسة التعريب، الثورة الزراعية،السياسة التصنيعية..)فإن إخفاق هذه المبادرات أدى إلى كشف عجز النظام عن تطبيق برامجه وعن عدم قدرته على صياغة بدائل تعبر عن تطلعات جميع فئات الشعب الجزائري، مما أدى إلى اختلال في النسق السياسي والاجتماعي، وإلى تبلور ظاهرة العنف السياسي التي امتدت من 1976 إلى فبراير 1999.

أ- **العنف السياسي** النخبوي: وتمثل في العملية الانقلابية التي قادها الرئيس هواري بومدين في 19 يوليو1965 والتي أطاحت بالرئيس احمد بن بلا، حيث قام بانفراده المطلق بالحكم من خلال قيامه بتغيير هيكلي للنظام السياسي والعمل على إعادة بناء الحزب الوحيد.

ب- **العنف السياسي الشعبي**، والذي تشكل على النحو التالي[46]:

*أعمال الشغب والمظاهرات: ومن أهمها أحداث أكتوبر 1988 والإضرابات بالجامعات الجزائرية ومحاولات تخريب مقرات الهيئات الحكومية، وتحطيم عربات القطار في مدينة القسنطينة مابين سنتي 1992 و1993 وأعمال الشغب بمنطقة القبائل في أواخر 1993، وتظاهر أنصار الجبهة الإسلامية للإنقاذ بسبب حبس زعمائها بالبليدة (عباس مدني، علي بلحاج...)

*الاغتيالات: استهدفت، في المرحلة

الهوامش

38- هويدا عدلي: الكراهية في المجتمعات من منظور"أزمة الهوية" اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية عدد يناير2015 ملحق مجلة السياسة الدولية (يناير 2015) ص15.

39- Kumaraswamy .p. /who I'm. The identity crisis in the Middle East review of international affair.vol10/no1 march 2006.

40- محمد سبيلا:العنف السياسي في مغرب ما بعد الاستقلال،عنف الدولة، أشغال الندوة المنظمة من لدن هيئة الإنصاف والمصالحة، مراكش 11و12 يونيو 2004 منشورات المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، سلسلة دراسات وندوات هيئة الإنصاف والمصالحة (بدون إشارة لسنة النشر) ص89.

41- رشدي بويبري: لأجل خيار مجتمعي يطوق العنف ويجتث مصادره: مواجهات بين الإسلاميين والعلمانيين بالمغرب، ديمقراطية، فكر،عنف، قيم، تحت إشراف وإعداد المعطي منجيب.دفاتر وجهة نظر،مركز ابن رشد للدراسات والتواصل،الرباط (2008) ص283.

42- الحسان بوقنطارمدخل إلى العلاقات الدولية ط1 (الرباط:مطبعة دار السلام ، 2005) ص14.

43- وصلت ملفات الانتهاكات إلى حدود 15 ابريل 2004 إلى حوالي 20ألف ملف، محمد سبيلا مرجع سابق ص89.

44- عبد اللطيف الحناشي: نخبة الاستقلال المغاربية والمسألة الديمقراطية: الحبيب بورقيبة نموذجا،العدد29، المجلة العربية للعلوم السياسية (شتاء 2011)ص-38.45

أنظر لمزيد من التوسع:

45 - Abu Suleyman, Abdülhamid/manifeste contre le despotisme et la corruption : le printemps arabe et l'impératif de réforme. – l'harmattan, 2013.

46- وهكذا، دخلت الجزائر مرحلة العنف السياسي التي عايشت جميع رؤساء دولة الجزائر الحديثة (الشاذلي بن جديد، محمد بوضياف،علي كافي، لمين زروال،عبد العزيز بوتفليقة..) سرحان بن دبيل العتيبي، مرجع سابق ص13.

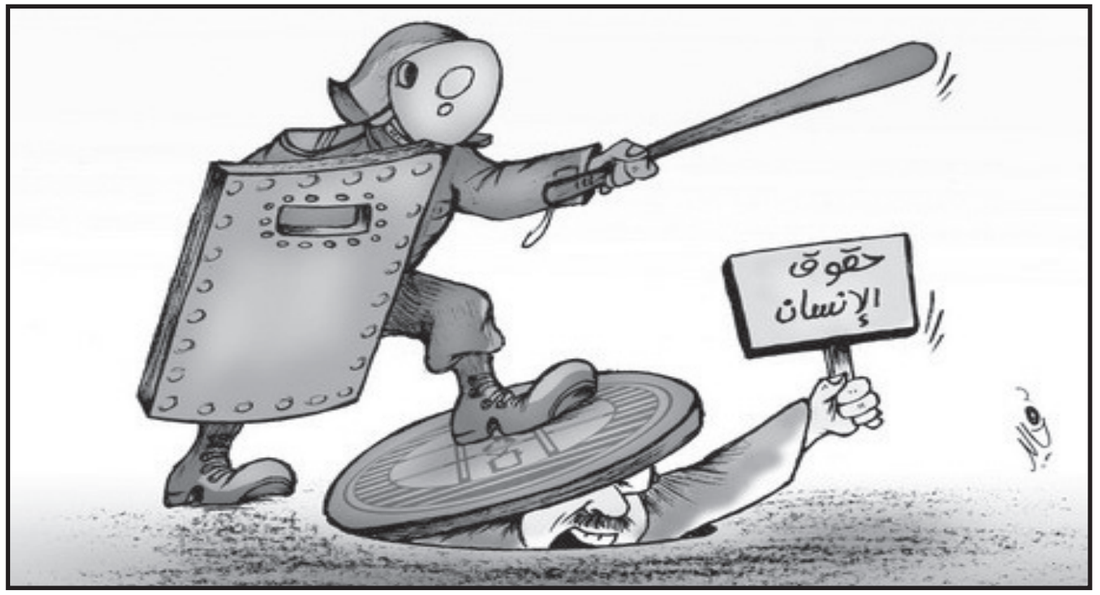

الأولى، عناصر الأمن(تم اغتيال 9 من رجال الأمن في عام 1992)، ومحاولة اغتيال خالد نزار. وفي مرحلة ثانية، استهدفت عمليات الاغتيال مفكرين (المثقف الجيلالي اليابس وأعضاء من المجلس الاستشاري الذي أحدثه محمد بوضياف)، وفي مرحلة ثالثة تحولت الظاهرة إلى أكثر دموية(عمليات جماعية استهدفت كل المواطنين: مجزرة بن طلحة وسيدي الرايس اللتين قضى فيهما 511 مدنيا...).[47]

ج-العنف السياسي الرسمي: ويتمثل في:

*إعلان حالة الطوارئ: استمرت الأولى من يوليو إلى 29 شتنبر 1991، وانطلقت الثانية من فبراير 1999 إلى أواخر سنة 2000.

*أحكام الإعدام المرتبطة بقضايا سياسية: لقد بلغت حالات أحكام الإعدام الصادرة مابين1988 وسنة 2000 إلى حوالي 1900 حالة حكم بالإعدام(300 حالة في سنة 1993 و1661 حالة في عام 1994) ومن بينها 146 حكما غيابيا.

وهناك أيضا أحكام الأشغال الشاقة المرتبطة بقضايا سياسية، وهي نوعان- حسب القانون الجزائري- أشغال شاقة مؤبدة تستغرق حياة المحكوم عليه، وأشغال شاقة مؤقتة تتراوح مدتها مابين3 و15سنة.كما أن هناك مظاهر أخرى للعنف السياسي الرسمي كالاعتقال السياسي واستخدام قوات الأمن للعنف قصد القضاء على أعمال العنف الداخلي.

وإذا كانت هذه أهم تمظهرات العنف السياسي بدولة الجزائر فإنه يمكن تحديد مستقبل الظاهرة في سيناريوهين اثنين:

السيناريو الأول- استمرار العنف السياسي وتصاعده: وذلك ارتباطا باستمرار الإشكالات السياسية والاقتصادية وغياب العدالة الاجتماعية وعجز النظام عن التعامل الإيجابي مع التنظيمات الراديكالية، وتنامي الخلافات بين أجنحة النخبة الحاكمة التي قد تدفع بالمؤسسات الأمنية في عمليات الصراع مما يزيد من حدة العنف.

السيناريو الثاني-تراجع أعمال العنف وتزايد حالات الاستقرار السياسي الداخلي: وذلك من خلال النجاح في سياسات الإصلاح الاقتصادي وتحقيق عدالة اجتماعية وتوسيع المشاركة السياسية واستيعاب مختلف القوى السياسية والمدنية الراغبة في المشاركة في إطار الهياكل والمؤسسات القائمة.

2 - مميزات العنف السياسي بليبيا:

على اختلاف جل دول المغرب العربي لم تشهد ليبيا، ما قبل الثورة، انتفاضات عديدة، فانحصرت تجليات العنف غير الرسمي في محاولات اغتيال رئيس الدولة. أما فيما يتعلق بالعنف الرسمي فإنه تميز بالقوة والشدة نظرا لعدد مرات صدور أحكام الإعدام(أكثر من 372 حالة)، وقد تكون "ضراوة" العنف الرسمي دليل على "أفول" العنف غير الرسمي، كما أن النظام تمكن من استيعاب كثير من معارضيه من أمثال الدكتور محمود المغربي(باستثناء عبد المنعم الهوني والعقيد خليفة حفتر).كما حرص النظام على توزيع المناصب وعائدات النفط بشكل يراعي الحساسيات القبلية (خاصة قبيلتي القذاذفةوالمقارحة).

والجدير بالذكر، أن العنف السياسي في الجماهيرية الليبية لم يتطور إلى حد الحرب الأهلية(التي بدأت معالمها تظهر وتتضح في دولة ليبيا ما بعد ثورة) وذلك لكون معظم الخلافات النخبوية كانت شخصية الطابع.بالإضافة إلى تفضيل المعارضين البقاء خارج أرض الوطن مستندين في ذلك على الدعم الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية.[48].

وبالرغم من تميز النظام الليبي بوجود وفرة نفطية مكنته من استيعاب غالبية معارضيه، ومن إبعاد إمكانية التذمر الاجتماعي، فإن أحداث الربيع العربي عجلت باندلاع ثورة 17 فبراير التي اعتبرت ،من جهة، ثورة مضادة لثورة 1969 التي لم تنجح في تلبية طموحات الشعب الليبي على المستويين الديمقراطي والتنموي، ومن جهة ثانية، محاولة لإعادة بناء مفهوم المواطنة ومؤسسته لتحقيق التطور وتطويق العنف.[49]

المحور الرابع- المواطنة وتطويق العنف السياسي بدول المغرب العربي: مقترحات وخلاصات

ثمة حقيقة أساسية ينبغي أن نبدأ منها، وهي أن قدرات أي مجتمع لا تقاس بمدى ما يمتلك من إمكانيات طبيعية وغير طبيعة، وإنما بمستوى استقراره النفسي ونظام العلاقات الداخلية الذي يربط بين مختلف مكوناته.[50]

وعليه، فإذا كان نظام العلاقات الداخلي يؤسس للقطيعة والتباعد والجفاء، فإن سلطان أو نفوذ المجتمع يتراجع لغياب الترابط العميق بين أبنائه ومكوناته، أما إذا كانت العلاقات الداخلية قائمة على الاحترام المتبادل فإنه سيتمكن من حماية مكتسباته من كل التحديات والأخطار[51]

إن ظاهرة العنف السياسي بهذه المجتمعات، موضوع الدراسة، ظاهرة معقدة الأسباب ومتداخلة العوامل، وبالتالي فلا مناص من مقاربة شاملة لإنهائها وتطويقها من خلال تشييد مجتمع الاستقرار والسلم والتعايش، وذلك بسن المداخل التالية:

1 / عقلنة الدولة والمجتمع: إن الديمقراطية ليست مقتصرة على مؤسسات شكلية، بل هي نمط حياة شمولي يحتاج إلى هيكلة مؤسساتية مستقلة عن الشخصنة والأبوية، وإلى نسق من القيم الثقافية وإلى نظام اقتصادي قادر على المنافسة والإنتاجية.

إنه ينبغي تأسيس دولة المؤسسات والقانون التي ترتكز على فصل السلطات والقطع مع أساليب الحكم التقليدية

الهوامش

47- بوشنافة شمسة، إدارة النظام السياسي للعنف في الجزائر 2000-1988 العدد2مجلة الباحث لكلية الحقوق ورقلة، الجزائر(مارس2005) ص 128ومابعدها.

48-محمد صفي الدين خربوش، العنف السياسي في الجماهيرية العربية الليبية، مرجع سابق ص303،

انظر أيضا بوشنافة شمسة، إدارة النظام السياسي للعنف في الجزائر 2000-1988مرجع سابق ص 128ومابعدها.

49 -J.Davis /Kaddafi's theory and practice of non-Representative Government. Government and opposition.17 (1)1982pp71.

50- محمد محفوظ: العالم العربي وأسئلة الحوار والاختلاف والتعايش، الحوار المدني في المجتمعات العربية- تجارب مقارنة- مرجع سابق ص101 وما بعدها.

51-محمد زناتي، قراءة في الثورات العربية وتساؤل حول إمكانية قيام ثورة عالمية جديدة، ط1 (القنيطرة المغرب: مطبعة أصكوم، نونبر 2011) ص163.

(الأوتوقراطية والشخصنة)، وبناء المؤسسات السياسية ذات التمثيلية الحقيقية، واستقلال القضاء، وذلك، لضمان بيئة سياسية سليمة وعمل سياسي/مدني فاعل، وللتمكن من الاستجابة لحاجيات المجتمع واستيعاب متغيراته وتحولاته.

2/تغيير البنية الاجتماعية والثقافية كشرط أساسي للتأسيس لمجتمع مدني فعال ومتماسك وقوي وقادر على الإبداع، يساهم في ترسيخ وتطوير المسلسل الديمقراطي وتقوية الهيئات السياسية. وإذا كانت عقلنة الدولة تطرح مسألة العلاقة بين الحاكم والمحكوم، فإن عقلنة المجتمع تطرح إشكالية علاقة الفرد بالمجتمع. إن قيام الدولة المواطنة وبناء المجتمع المدني تعتبران ركيزتان أساسيتان لبناء مسار ديمقراطي حقيقي يكون بمقدوره تطويق العنف وكفيل بتحسين معدل التنمية بمجتمعات دول المغرب العربي.

3/العمل على وضع دستور ديمقراطي، مبني على التوافق والتعاقد المجتمعي ومتسم بالعلو والسمو، من خلال فصل السلط وسيادة القانون وخضوع جميع المواطنين (حكام ومحكومين) لأحكامه ومقتضياته،وذلك، بغاية تطويق العنف واستتباب السلم المجتمعي وتحقيق التنمية المنشودة[52]

4 / المساهمة في تشييد نموذج مجتمعي مغاربي يتعايش فيه الجميع في ظل تدبير التنوع والاختلاف، يستلزم هذا المدخل ضرورة تحقيق:

أ-مصالحة وطنية شاملة وذلك، عبر:

-اعتبار المصالحة الوطنية خيارا استراتيجيا يؤدي إلى تعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي، ويوفر البيئة الملائمة لإنجاح الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (قطاعات الصحة والتعليم والتكوين والتشغيل)[53]؛

- لم شمل جميع المواطنين في الداخل والخارج بما فيهم أنصار الأنظمة السابقة (خاصة دولتي ليبيا وتونس)، وذلك للتغلب على تحديات المرحلة الانتقالية[54]

-التسامح والتمسك بالعروة الوثقى(الوحدة الوطنية)؛

-وضع آليات للمصالحة الوطنية(آلية سياسية واجتماعية: تفعيل دور الحكماء والعلماء، التوافق على ميثاق وطني)،(آلية إعلامية ثقافية: إعلام هادف، وممارسات ثقافية للتمسك بالوحدة الوطنية والتآخي)،(آلية قانونية: لصياغة قرارات حول العفو العام السياسي، جبر الأضرار،رد الاعتبار..).[55]

ب- مصالحة مغاربية شاملة، وذلك عبر:[56]

-فتح الحدود البرية بين المغرب والجزائر، وتفعيل اتفاقية اتحاد المغرب العربي(مراكش17 فبراير 1989)؛

- تفعيل فكرة التعاون والتكامل بين دول المغرب العربي من خلال إحياء اتفاقية اللجنة الاستشارية للمغرب العربي لعام 1964 وتنشيط الروابط التنموية والاجتماعية والاقتصادية بينها.

5/حسن تدبير المراحل الانتقالية، من خلال:[57]

- ضرورة اصطفاف الديمقراطيين في معسكر واحد، وتأجيل الإصطفافات الأخرى القائمة على البعد الهوياتي/الإيديولوجي(إسلامي، علماني) إلى ما بعد تثبيت مؤسسات دولة الحق والقانون؛

- ضرورة الاتفاق، أولا، حول المسألة الديمقراطية، لتليها، فيما بعد، مرحلة تحديد أدوات الانتقال إليها؛

- إصلاح وتحديث الأجهزة الأمنية والبيروقراطية والقضائية؛

- وضع عدالة انتقالية تساهم في فرز النخب القديمة وفي عزل المتهمين منهم المتورطين في قضايا الفساد والجنايات عن تدبير الشأن العام وعن تحمل مهام وطنية جديدة.

6/إن التصدي للعنف بالمنطقة المغاربية ومنع تكراره أمر لن يتحقق دون نشر ثقافة حقوق الإنسان، وفتح باب الحوار وترسيخ قيم الديمقراطية وحمايتها من الانحرافات، ودعم قيم المواطنة والمساواة، وإقرار الحق في الاختلاف والتأسيس للعقلانية، وتوسيع مجال حرية التعبير واستخدام قنوات التنشئة الاجتماعية والسياسية(الأسرة، الإعلام، المدرسة، المؤسسات الدينية، الأحزاب السياسية) لاكتساب المواطنين للمبادئ والقيم الثقافية والسياسية.[58]

7/عدم احتقار مطالب المواطنين وفي نهج الشفافية والحكامة الجيدة في تدبير الشأن العام، وفي الاهتمام بالهيئات المدنية واعتبارها فاعلا رئيسيا في البناء الديمقراطي وكرقم أساسي في المعادلة السياسية.[59]

8/يعتبر المدخل السوسيو- اقتصادي من أهم مداخل الدمج الاجتماعي، وذلك، من خلال سن سياسة مناهضة جميع أشكال التمييز وتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للجهات والمناطق، وللشرائح المجتمعية التي تعاني التهميش والهشاشة. يعد، إذن، هذا المدخل بداية الطريق للمصالحة، من خلال بناء الثقة وتبيان حسن النوايا، وبالتالي السير في طريق تطويق العنف والحد من مظاهره واجتثاثه.[60]

وكخلاصة، فإن الكابح الأكبر للعنف في مجتمعات دول المغرب العربي هو نشوء تحول ديمقراطي حقيقي، مع

الهوامش

52-أمحمد مالكي: هل يمكن للقانون وحده الوقاية من العنف؟ عنف الدولة، مرجع سابق ص129 وما بعدها.

53- محمد بوضياف، النظام السياسي الجزائري في ظل خيار المصالحة الوطنية: التطورات والمشاهد المحتملة،المجلة العربية للعلوم السياسية، مرجع سابق،ص26.

54- شهادة يوسف أمين شاكير،الظرفية الخاصة والتفرد الليبي في وفاء صندي ،غياب الرؤية الحضارية في الحراك الثوري العربي،أزمة نخبة وشعب،شهادة45 مفكرا وباحثا،رؤية تحليلية،ط1 (لبنان:منتدى المعارف، 2014)ص226 وما بعدها

55-شهادة عمر الحامدي، أبعاد وجذور الصراع الليبي في وفاء صندي مرجع سابق ص247-240 .

56- شهادة عبد الحميد شباط رئيس حزب الاستقلال المغربي: المغرب وامتصاص الحراك الشعبي، تجنب التحالفات الأيديولوجية في وفاء صندي ، مرجع سابق ص325 وما بعدها

57-عزمي بشارة: المراحل الانتقالية وخصائصها، المنتدى السياسي الأول "الأخبار اليوم" المغربية العدد 1678 السبت/الأحد 16/17 ماي 2015.

58- أسماء الوديع، شهادة من سنوات الرصاص عن العنف السياسي، مواجهات بين الإسلاميين والعلمانيين بالمغرب، ديمقراطية، فكر، حرية، عنف،قيم، مرجع سابق ص304 .

59-شهادة بوشعيب أوعبي، حصار الحراك بالإصلاح الدستوري في وفاء صندي ،مرجع سابق ص330.

60-هويدا عدلي مرجع سابق ص17.

التأكيد على أن مسألة هذا التحول لا تتعلق بالنظم السياسية فقط ، ولكنها انعكاس كذلك لبنى اجتماعية قائمة، مما يستوجب العمل على كل المداخل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

والجدير بالذكر، أن عملية التحول الديمقراطي تستوجب استحضار بعض القيم، مثل: المساواة والمواطنة والتعددية والعقلانية، وهي مداخل أساسية للانتقال من نظام أوتوقراطي إلى نظام ديمقراطي، ومانعة من ظهور مؤشرات العنف.[61] ■

المراجع و المصادر

المراجع باللغة العربية:

1 - الكتب:

- ابن منظور: لسان العرب،ج 10،ط3، (بيروت:دار صادرسنة 2004).
- أبو جرة سلطاني، جذور الصراع في الجزائر، (الجزائر:المؤسسة الجزائرية للطباعة ، مطبعة عيسات أبو جرة سلطاني إيدير 1995).
- المنجد في اللغة والإعلام، ط38، (بيروت:دار المشرق2000)
-المهدي المنجرة، الحرب الحضارية الأولى مستقبل الماضي وماضي المستقبل، ط 7(الدار البيضاء،مطبعة النجاح الجديدة، 2001).
- الحسان بوقنطارمدخل إلى العلاقات الدولية ط1 (الرباط:مطبعة دار السلام 2005).
- حامد صادق قنيبي، معجم لغة الفقهاء.ط2 ، (بيروت: دار النفائس، 1998).
-حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 1990).
- خضرخضر، مفاهيم أساسية في علم السياسة، (لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب، 2008)
-خليل احمد خليل، المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع، ط 1 (لبنان: دار الحداثة، 1984)
-سهيل إدريس، المنهل، قاموس فرنسي/عربي، ط 40(بيروت:منشورات دار الآداب، 2009).
-عبد الباسط دردور،العنف السياسي في الجزائر وأزمة التحول الديمقراطي، ط 1(مصر: مطبعة دار الآمان،1996).
-قيس هادي أحمد، الإنسان المعاصر عند هربرتماركيوز، (بيروت: دار المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1989).
-محمد زناتي، قراءة في الثورات العربية وتساؤل حول إمكانية قيام ثورة عالمية جديدة، ط1 (القنيطرة، المغرب: مطبعة أصكوم نونبر 2011) .
-محمد العابدة: الإصلاح، التنمية، الديمقراطية بالوطن العربي: مدخل لقراءة ربيع الثورات العربية، ط1 (الرباط: مطبعة دار السلام نونبر 2011).
- منير البعلبكي، المورد الحديث: قاموس انجليزي/عربي حديث، (لبنان: دار العلم للملايين، 2008)
- وفاء صندي ،غياب الرؤية الحضارية في الحراك الثوري العربي(أزمة نخبة وشعب)(شهادة45 مفكرا وباحثا)(رؤية تحليلية)ط1 (لبنان منتدى المعارف، 2014).
- يوسف محمد رضا، معجم العربية الكلاسيكية والمعاصرة، ط1 (لبنان:مكتبة لبنان ناشرون ،2006)

-2 الدوريات:

- أسماء الوديع، شهادة من سنوات الرصاص عن العنف السياسي، مواجهات بين الإسلاميين والعلمانيين بالمغرب، ديمقراطية، فكر، حرية، عنف، قيم، تحت إشراف وإعداد المعطي منجيب.دفاتر وجهة نظر، مركز ابن رشد للدراسات والتواصل، الرباط (2008).
- أمحمد مالكي: هل يمكن للقانون وحده الوقاية من العنف؟ عنف الدولة، أشغال الندوة المنظمة من هيئة الإنصاف والمصالحة، مراكش 11و12 يونيو 2004 :منشورات المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، سلسلة دراسات وندوات هيئة الإنصاف والمصالحة(بدون إشارة لسنة النشر).
- الحسين مصباح وآخرون مسارات الربيع المغربيومآلاته "حركة 20 فبراير" والخصوصية المغربية في تدبير الاحتجاج السياسي، سياسات عربية ، العدد 7، (مارس 2014).
- أنور الجمعاوي، تونس: العبور إلى الديمقراطية، سياسات عربية، العدد 7، (مارس 2014).
- بوشنافة شمسة، إدارة النظام السياسي للعنف في الجزائر 2000-1988مجلة الباحث ،تصدر عن كلية الحقوق، جامعة ورقلة الجزائر ،العدد2 (مارس2005).
- حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في مصر 1987-1952، دراسة كمية تحليلية مقارنة، المستقبل العربي، العدد 117 (1988).
- رشدي بويبري: لأجل خيار مجتمعي يطوق العنف ويجتث مصادره: مواجهات بين الإسلاميين والعلمانيين بالمغرب، ديمقراطية، فكر،عنف، قيم، تحت إشراف وإعداد المعطي منجيب.دفاتر وجهة نظر، مركز ابن رشد للدراسات والتواصل، الرباط (2008).
- زهير حامدي: ثلاث سنوات على الثورة الليبية: التحدياتوالمآلات، سياسات عربية، العدد 7، (مارس 2014).
- سرحان بن دبيل العتيبي، ظاهرة العنف السياسي في الجزائر: دراسة تحليلية مقارنة 1998-1976 ،مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، المجلد 28 العدد 4 (شتاء 2000)
- عبد اللطيف الحناشي: نخبة الاستقلال المغاربية والمسألة الديمقراطية: الحبيب بورقيبة نموذجا، المجلة العربية للعلوم السياسية العدد 29 (شتاء 2011).
- عزت سيد إسماعيل، سيكولوجية التطرف والإرهاب، حوليات كلية الآداب جامعة الكويت (1996).
- عنصر العياشي، سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر – المستقبل العربي العدد 191 (يناير 1995).
- قبي آدم: رؤية نظرية حول العنف السياسي في الجزائر، مجلة الباحث عدد1 تصدر عن كلية الحقوق، جامعة ورقلة الجزائر، عدد1 (2002).
- محمد سبيلا:العنف السياسي في مغرب ما بعد الاستقلال،عنف الدولة، أشغال الندوة المنظمة من هيئة الإنصاف والمصالحة، مراكش 11و12 يونيو 2004 :منشورات المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، سلسلة دراسات وندوات هيئة الإنصاف والمصالحة (بدون إشارة لسنة النشر).
- محمد صفي الدين خربوش: العنف السياسي في الجماهيرية العربية الليبية، أعمال الندوة المصرية-الفرنسية الخامسة، القاهرة 21-19 نونبر 1993، بعنوان ظاهرة العنف السياسي من منظور مقارن. مركز البحوث والدراسات السياسية.
- محمد محفوظ: العالم العربي وأسئلة الحوار والاختلاف والتعايش، الحوار المدني في المجتمعات العربية- تجارب مقارنة- أشغال الملتقى الثالث لجهة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للمجلس العالمي للعمل الاجتماعي بتنسيق مع شبكة المغرب للمجلس العالمي للعمل الاجتماعي، تحت إشراف إدريس الكراوي، أمين عام المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المغربي، (بدون إشارة لسنة ودار النشر).
- محمد بوضياف، النظام السياسي الجزائري في ظل خيار المصالحة الوطنية: التطورات والمشاهد المحتملة،المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 29 (شتاء 2011).
- هويدا عدلي: الكراهية في المجتمعات من منظور"أزمة الهوية" اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية-ملحق مجلة السياسة الدولية،عدد يناير (2015).

المراجع باللغة الأجنبية

1 -المراجع باللغة الإنجليزية:

- Douglas a. hibbs. Mass political violence /across-national causal analysis(new York- johnWiley 1973/champs 3).
- J.Davis/Kaddafi'stheory and practice of non-RepresentativeGovernment. Government and opposition.17 (1)1982pp71.
- Johnson .G/revolutionary change. Little Brown Boston.1970.p27.
- Kumaraswamy.p./whoIam .the identitycrisis in the Middle Eastreview of international affair.vol10/no1 march 2006.

- MhandBerkouk: the Arab world between oriental despotism and liberaldemocracy : An American perspective the diplomat, June 1996.
- Mancurolson (j.r)rapid growth as a destabilizing force. in Jason l. finkle and Richard w.gable.eds/politicaldevelopment and social change (new York .landan .john wiley.1969.pp551).
- Michael c.Hudson, condition of political violence and instability : APreliminary tests of threehypotheses (Beverly Hills, calif.: sage;1970.
- seymor martin lipest/some social requisites of democracy American political sciences review.vol53(1959)pp69.
- Weinberg, Leonard B .Introduction to politicalterrorism, New York : c graw. Hill Publishingcompany 1989 p5.

2-المراجع باللغة الفرنسية:

- Abu Suleyman, Abdülhamid/manifeste contre le despotisme et la corruption : le printemps arabe et l'impératif de réforme. – l'harmattan, 2013.
- Amine Samir,le monde arabe dans la longue durée : le printemps arabe ?temps des cerises, 2011.
- Ben Hammouda, Hakim/ A quoi rêve un oriental ? de nouvelles modernités pour les printemps arabes-Ed. du cygne, 2011.
- Engels, théorie de la violence, UGE 1972 ;
- George Sorel, réflexions sur la violence, Seuil, 1990.
- Philippe Brand, la violence politique dans les démocraties européennes occidentales, Paris : l'harmattan 1993 p 28.

الاستعمال السياسي لمنظمات المجتمع المدني : دراسة ميدانية لجمعيات المجتمع المدني بمدينة الدار البيضاء

عبد الحق بن درى
باحث في علم الاجتماع بجامعة
محمد الخامس الرباط

الملخص

تتناول هذه الورقةتسييس المجتمع المـدني من خلال الاستعمال السياسي للجمعيات والمنظمات غير الحكومية من طرف الأحزاب السياسية. وتهدف إلى إبـراز أثرالدعم المـالي والتنظيمي المقدمللجمعيات قصد تنزيل البرامج الحزبية واستمالة المواطنين خلال الاستحقاقات الانتخابية داخل الأحياء الهامشية.إن ما جاء في هذه الورقة هو محاولة لتقديم عناصر الإجابة على الأسئلة الآتية: كيف يتم توظيف الأحـزاب السياسية للمجتمع المدني لتحقيق أهدافها السياسية والانتخابية؟ وما هي مظاهر هذا الاستعمال؟ وكيف يؤدي حضور الدعم المالي إلى إنتاج نخب سياسية هجينة؟

اعتمدنا في الدراسة على المنهجين الكمي والكيفي، حيث أجرينا مقابلات معمنظمات المجتمع المـدني بمدينة الدار البيضاء بهدف معرفة موقفها من استعمال الأحزاب السياسية للمجتمع المـدني، لتحقيق أهدافها السياسية والانتخابية بالخصوص. وأكدت نتائج البحث الميداني كشفت لنا أن جمعيات المجتمع المدني التي تم استجوابها فرضية التوظيف السياسي للمجتمع المدني، وتبين عبر تقديم الدعم والمساندة لهذه الجمعيات بتحقيق أجندتها الحزبية.

الـكـلـمات المفتاحية: الأحـــزاب السياسية، المجتمع المدني، التمويلات المالية، الاستحقاقات الانتخابية، الفضاء الرقمي، التسويق الرقمي

Abstract

This paper addresses the politicization of civil society through the political use of associations and non-governmental organizations (NGOs). It aims to highlight the impact of financial funding provided to associations to implement party programs and attract citizens during election periods in marginalized neighborhoods. The paper attempts to provide answers to the question: How do political parties employ civil society to achieve their political and electoral objectives? What are the manifestations of this utilization? And how does financial support play a role in practices aimed at attracting vulnerable groups during election periods?

In this study, we relied on qualitative methods, conducting interviews with civil society organizations in the city of Casablanca to understand their stance on the use of civil society by political parties to achieve

their political and electoral goals, in particular. The field research results confirmed that the civil society associations interviewed supported the hypothesis of the political exploitation of civil society. It became evident that political parties are establishing networks of sympathetic associations that operate within a civil framework

Keywords Political parties, civil society, financial funding, election periods, digital space, digital marketing.

مقدمة

تتموقع الأحـزاب داخـل المشهد السياسي وتسعى إلى الظفر بمكانة هامة في مراكز القرار وفي مؤسسات تدبير الشأن العام. لذلك، تشتغل هذه الأحزاب بكل الإمكانات المتاحة والطرق الممكنة، ومن بينها تعبئة الجمعيات والمنظمات غير الحكومية ودعمها، إلى جانب خلق روافد جمعوية هدفها الاشتغال داخل الأحياء، وفي القرى والبوادي لضمان الحضور الدائم لصوت الفاعل السياسي بلسان العمل الجمعوي والمـدني. وقد اتضح ذلك بشكل كبير في الأرقام الكبيرة التي وصل إليها تأسيس الجمعيات بالمغرب،انطلاقا مما أشار إليه تقرير المندوبية السامية للتخطيط في البحث الوطني لدى المؤسسات غير الهادفة للربح،حيث وصل عددها إلى ما مجموعه أكثر من 187.800 مؤسسة غير هادفة للربح نشيطة سنة 2019. هذا بالإضافة إلى ما أشار إليه الخطاب الملكي بمناسبة ذكـرى 58 لثورة الملك والشعب،من ضرورة "التصدي الحازم لكل الخروقات، ومحاربة استعمال المال وشراء الأصوات لإفساد الانتخابات، واستغلال النفوذ، أو التوظيف المغرض للدين وللمقدسات في المعارك الانتخابية" (مقتطف من الخطاب الملكي غشت 2011).

على هذا الأساس تهدف هذه الورقة إلى تسليط الـضـوء عـلى الاستعمال السياسي لمنظمات المجتمع المدني من لدن الأحـزاب السياسية داخـل أحياء مدينة الدار البيضاء، عبر تقديم تمويلات مالية لفائدة الجمعيات، إما عبر المنح التي توفرها المجالس المنتخبة أو دعم خاص خاصة في فـترات الاستحقاقات الانتخابية بهدف استمالة المواطنين في الأحياء الشعبية. واخترنا منهجا كيفيا، حيث أجرينا مقابلات مـع فاعلين جمعويين محليين لديهم خبرة في العمل الجمعوي، ثم بعض المنتخبين المحليين. وحاولنا من خلال هذه المقابلات فهم واقع المجتمع المدني ووجهات نظر هذه الأطـراف في مسألة تسييس المجتمع المدني.

وانطلقنا في دراستنا من أسئلة بحثية صغناها على الشكل الآتي: كيف يتم توظيف الأحـزاب السياسية للمجتمع المـدني مـن أجـل تحقيق أهدافها السياسية والانتخابية؟ وما هي مظاهر هذا الاستعمال؟ وكيف يؤدي الدعم المالي للجمعيات إلى إنتاج نخب سياسية هجينة؟

وقد افترضنا أن الأحزاب السياسية تستعمل منظمات المجتمع المـدني سياسيا وانتخابيا، عبر تقديم تمويلات مالية لخدمة أجنداتها الحزبية. بعدما فقد المواطن الثقة في الأحـزاب، لجأت هـذه الأخـيرة إلى دعـم الجمعيات التي تسعى لاستمالة أبناء الحي في الاستحقاقات الانتخابية. عـلاوة على تأسيس الأحزاب لجمعيات موالية لها، لكي تضمن حضورها داخـل الأحياء طيلة السنة، وتدعم برامجها الاجتماعية والثقافية والرياضية، التي يجدها الفاعل السياسي مجالا خصبا لتحقيق أغراضها الانتخابية.

أولا- مفهوم النخب في علم الاجتماع السياسي

يعد مفهوم النخب واحـدا من المفاهيم النظرية التي يمكن استعمالها لتأطير معالجةموضوع تحمل المسؤولية الترابية أو السياسية أو المدنية داخل الدولة. ويعود مفهوم "النخب" إلى الكتابات الكلاسيكيةلكل من غايتانو موسكا Gaetano Mosca (1858-1941)، الذي أكد في نقاشه على تفوق الأقليات على الأغلبية الساحقة، وَعَبَّرَ عن ذلك "بالطبقات السياسية" و "النخب السياسية" (Weiler2007, 1)،وغالبا ما يكون هذا التفوق مبنيا على ما هو مادي أو فكري أو أخلاقي أحيانا. ثمفيلفريدو باريتو Vilfredo Pareto (1848-1923)، الذي أكد على أن النخب تتشكل من الأفـراد الأكـثر موهبةواستحقاقا (Mozetic&Weiler2007, 1) فهم أشخاص يتقنون القوة في الاقناع والدهاء السياسي،وتنبني عـادة على علاقات القرابة والثروة الموروثة. وأخيرا روبرت ميشيلز Robert Michels (1876-1936)، حيث اعتمد في تفسيره للنخب على اقترانها بالثقافة الأوليغارشية وتجذرها في المجتمع، فتؤدي هذه الثقافة إلى سيطرة فئة معينة على الأموال وكل جوانب السلطة(Michels 2015, 1).

إن كتابات الباحثين الثلاث تشكل صرحا نظريا مهما يمكن الاعتماد عليه لبناء مفهوم النخب والتفكير في نظرية النخب. ذلك أن هذا المفهوم، يرتبط بحقل السوسيولوجية السياسية.لذلك اهتم علماء الاجتماع بالقضايا السياسية، وتسليطهم الضوء على أدوار النخب في التفاعل مع التغيرات التي يعرفها المجتمع.

واسـتـمـر الـنـقـاش الأكـاديمـي في الاشتغال على مفهوم النخب، حيث تم ربطه بالتحولات السريعة التي تعرفها المجتمعات، ومدى تأثيرها على مجموعة من الفئات الاجتماعية، وتفاعلها مع ما بعض الوقائع التي تؤثر على المسار الطبيعي للحياة الاجتماعية. ولعل ما قدمه الباحث هيكلي Higley 2008 في عمله المركز حول "نظرية النخبة في علم الاجتماع السياسي"، فحاول بسط جوانب عدة لمفهوم النخبة في حقل علم الاجتماع. وأكـد على أن النخبة تعبير عن عدم وجود مصلحة مشتركة في المجموعات الواسعة والكبيرة وصعوبة تحقيقها، فيما أن المجموعات الصغيرة هي من تستطيع اتخاذ القرارات بشكل حازم وصحيح بطريقة ذكية وموضوعية، تتجاوز الخلافات التي تقع فيها المجموعات المفتوحة. فالنخب إذن هي النتيجة التي لا مفر منها للمصالح المتضاربة في جميع التجمعات الواسعة والمركبة التي تخضع لظروف سياسية واجتماعية قاهرة(Higley 2008,2).

ويمكن تعريف النخب بأنها الأشخاص الـذيـن يتمكنون، بحكم مواقعهم الاستراتيجية في المنظمات والحركات الكبيرة أو المركزية، من التأثير على النتائج السياسية بصورة منتظمة وكبيرة. وبعبارة أخـرى، فإن النخب أشخاص لديهم القدرة المنظمة على إثارة مشاكل سياسية حقيقية دون أن يتعرضوا للقمع على الفور.وهي لا تتكون فقط من قادة مرموقين و «راسخين» -كبار السياسيين ورجال الأعمال المهمين وموظفي الخدمة المدنية رفيعي المستوى، وكبار الضباط العسكريين -ولكن أيـضًـا، بدرجات متفاوتة في المجتمعات المختلفة، القادة العابرين نسبيًا والأقل شهرة من الناحية الفردية للمنظمات الجماهيرية؛ مثل النقابات العمالية والجمعيات التطوعية والحركات الجماهيرية ذات الاهتمامات السياسية. وأشار إلى «النخب المضادة» في هذا التعريف بوصفها الفئة التي لديها القدرة المنظمة، منالتأثير بشكل أساسي على النتائج السياسية والتدافعات الانتخابية.(Higley 2008, 2)

يعد الـنـمـوذج الـذي قدمه الباحث هيكلي للنخبة قادرا على تفسير الحالة التي نشتغل عليها، إذ أن النخب باعتبارها مجموعات صغيرة؛ كالنخب السياسية المنبثقة عن التمثيلية الحزبية، ويكون لها دور في تحديد مصير مجموعة من القضايا الاجتماعية. وتسعى إلى تحقيق العائد السياسي، وهـو الأمر الذي قد ينطبق على المجالس المنتخبة التي تقوم بتنزيل جزء من السياسات الاجتماعية للدولة. ولتوضيح الفكرة أكثر نستحضر ما استعمله الكاتب نفسه عندما تحدث عن النخبة الموحدة إيديولوجيا فهي التي تتميز "بالاتفاق الداخلي لهذه النخبة على إيديولوجية واحدة ومحددة من قبل جميع أشخاصها، ويتجنب هؤلاء اتخاذ مواقف متضاربة في الأماكن العامة بشأن السياسات والمعتقدات السياسية الراهنة، وتحاول الظهور بصورة متجانسة وواحـــدة"(Higley 2008, 4). إن هذا الصنف من النخبة يتجسد في المجالس المنتخبة المحلية منها والجهوية والوطنية. وتتحمل مسؤولية تدبير الشأن المحلي، بعدما يتم التصويت عليا انتخابيا عبر الاقـتراع المباشر من طرق المواطنين كل ست سنوات. فتصبح النخبة التي يعهد إليها اتخاذ القرارات في مجموعة من المجالات التي لها علاقة بالساكنة المحلية. وذهب الباحث في تحليله لأبعاد هذه النخبة إلى ضعف أهميتها، لاسيما وأنها تخضع لإكراهات خارجية تجعلها غير قادرة على العمل

باستقلالية تامة، ويجب عليها مواكبة التوجهات الاستراتيجية للدولة وباقي القوى الحية في المجتمع.

ومن جهة أخرى النخب التي تتمتع بالسلطة الإجرائية المؤسسية التي تتجسد في رجال السلطة المحلية، والمعنيون بتدبير جانب من جوانب المعيش اليومي للساكنة المحلية. دون أننسى حضور المجتمع المدني بين هذه النخب كطرف متطوع وديناميي يسعى إلى البحث عن مكانة وسط النخبتين. فيما يتعلقبهذه السلطةنجد النخب تعتمد التراضي بثن عناصرها لا المنافسات السياسية، وسماها هيغيلي " النخبة الموحدة بالتراضي"، فالأمر يتعلق بذوي السلطة والنفوذ. فهي لا تعتمد على إيديولوجية واحدة، ولا نفس الموقف السياسي، بل يتعلق الأمر بنخبة تقوم بممارسة السياسات المقيدة. وتعود أصول هذا الصنف من النخبة إلى ما كانت تسعى إليه الدول؛ " فالنخب الموحدة بالتراضي كان هدفها تحقيق الاستقلال عن المستعمرات السابقة، حيث تمكنت النخب المحلية أو «الأصلية» من ممارسة سياسات الحكم الـذاتي المقيدة.وكانت تشن صراعات طويلة، في بعض الحالات تكون أكثر عنفا، من أجل الاستقلال. واتضح ذلك من خلال النخب فيمستعمرات أمريكا الشمالية، الأمريكية والكندية على حد سواء.وقد طورت النخب المحلية في المستعمرات ذاتية الحكم جزئيًا مستوى عالٍ بما يكفي من الثقة المتبادلة عند مقاومة التدخلات powersالاستعمارية والسعي للاستقلال، بحيث يتم توحيدها بالتراضي من تاريخ الاستقلال، أو منح الحكم الذاتي الكامل. بالإضافة إلى الولايات المتحدة وكندا، كانت هناك تجربة النخب في أستراليا ونيوزيلندا خلال الجزء الأخير من القرن التاسع عشر، والنخب البيضاء في جنوب إفريقيا والهندية والمالاوية خلال النصف الأول من القرن العشرين(هيغليوبيرتون، 2006، 38-107)"

إن النقاش السابق الـذي طرحنا فيما يخص مفهوم النخبة، والإشـارة إلى السلطة المنتخبة والسلطة المحلية، يجعلنا نتساءل: هل جمعيات المجتمع المدني يمكن إدراجها ضمن فئة النخب؟ أم ماهي إلا مجرد وسيلة في يد النخب السياسية والترابية التي تحقق بها أهدافها؟

يمـكـن الـقـول إن فـئـة من جـمـعـيـات المـجـتـمـع المـــدني يمكن تصنيفهاضمن النخب، ارتباطابالتعريف الـذي قدمه هيغي ويشير فيه إلى الجمعيات والمنظمات غير الحكومية حيث قـال: "..ولـكـن أيضا بدرجات متفاوتة الجمعيات التطوعية والحركات الجماهيرية ذات الاهتمام المشترك"(Higley 2008, 2). كما أن الأدوار والوظائف التي يتأسس من أجل النسيج الجمعوي، باعتباره فاعلا في المجتمع، ويساهم في الديناميات الاجتماعية والسياسية. فإن العلاقة بين جمعيات المجتمع المدني والدولة تفرض نفسها بالنقاش الـذي يطرحه علم الاجتماع السياسي. ذلك أن التفاعل مع تمليه ضرورات الحالات الاستثنائية مثلا التي تتعرض فيها المجتمعات لمخاطر الأوبئة والكوارث، تجعل كل هذه النخب تبحث لنفسها عن مكان في مثل هذه الظروف، لتعبر عن حضورها إلى جانب الساكنة. ولاشـك أن الحديث عن الديناميات في العلاقات يجعلنا نبحث في حقيقة بحث الدولة عن بسط نفوذها وتأكيد حضورها كجهاز يعتبر نفسه القادر على إخـراج المجتمع وضعه الصعب، ومؤسسات منتخبة قـد تجعل من فترات الاستحقاقات الانتخابية محطة لتعزيز حضورها السياسي.كما أنالمجتمع المدني يحاول بدوره التعبير عن مكانته الاعتبارية في البحث عن الحلول البديلة للسياسات العمومية التي لم تستطع مواكبة انتظارات المواطنين. وبين هذه الأطـراف، يوجد المجتمع المحلي الهش الذي ينتظر الحلول المناسبة لأوضاعه الاجتماعية.وفي الوقت الذي تبحث فيه الساكنة عن الحلول الممكنة لأوضاعها الصعبة، أمام تباين توجهات النخب المتدخلة واختلاف أشكال تدخلها، يبقى علم الاجتماع مجالا يبحث عن أسباب إنتاج الهشاشة والتي أدت تداعياتها إلى التأثير على المعيش اليومي للساكنة في الأحياء الهامشية للمدن الكبرى.

ثانيا-المنهجية

اعتمدنا في الـدراسـة على المنهج الكمي والكيفي. فالمنهج الكمي تمثل في الاسـتـمارات التي استهدفت 260 جمعية في إطار بحث ميداني لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع. أما المنهج الكيفي فقد اشتغلنا على مقابلات مع جمعيات محلية تنشط في أحياء مدينة الـدار البيضاء، وبعض رجـال السلطة المحلية من أجـل فهم وجهاتالنظر المختلفة في اشتغال المجتمع المدني، إلى جانب بعض المنتخبين ممثلي الأحزاب السياسية بالمدينة. وحاولنا مراعاة الخبرة الواسعة وتنوع منظورات الاشتغال. ذلك أن المقابلات التي أجريناها مع رؤساء الجمعيات بينت الواقع الحقيقي لوضعية المجتمع المـدني بالمغرب، وكشفت عن الميكانيزمات المتحكمة في الفعل الجمعوي. فخلافا للتصور الشائع، يمكن للبحث الكيفي أن ينتج كميات هائلة من البيانات. قد تشمل هذه الملاحظات تسجيلات مكتوبة للمقابلات أو مجموعات التركيز، وملاحظات منقطة و"ملاحظات ميدانية" أكثر تفصيلاً للبحث الـرصـدي، ومذكرات أو حساب تسلسل زمني، وملاحظات الباحث التأملية التي تم تقديمها أثناء البحث. "هذه البيانات ليست بالضرورة صغيرة الحجم: يستغرق نسخ مقابلة فردية نموذجية عدة ساعات ويمكن أن ينتج عنه 20 إلى 40 صفحة من النص الفردي المتباعد، النصوص والملاحظات هي البيانات الأولية للبحث" (Pote et al 2000.

لقد لوحظ حاجة الجمعيات الملحة للموارد المالية، مما جعلها تبحث عن حاضن أو مـمـول. كـما أن السياسي يبحث بدوره عن بيئة حاضنة لأفكاره وإيديولوجيته. لذلك يلتقي الفاعل المدني بالفاعل السياسي لتحقيق الأهداف المتبادلة. ولم يتردد رؤساء الجمعيات في التعبير خلال الجلوس معهم عن صعوبة فصل السياسي عن المدني، خاصة عندما تجد في الفاعل الحزبي هو الفاعل الجمعوي الحاضر بشكل لافت في حيه. إن المقابلات التي أجريناها مع رؤساء الجمعيات رغم عدم رضاها بالعرض السياسي الـحـالي، عـبرت عـن ضرورة اختيارها لاتجاه معين ضمانا للدفاع عن مصالحه داخل الإدارات العمومية والاستفادة من برامجها.

أمـا اللقاء مع المنتخبين فطبعه خطاب سياسي يحول من خلاله إعطاء الشرعية للتوظيف السياسي للمجتمع المـدني، ويعتبر الأمر مقبولا مـادام أن هناك أدوار مشتركة بينهما وفق ما تنصه عليه القوانين المنظمة لعمل الجماعات والتي تدعو إلى تفعيل التنشيط المحلي بشراكة مع الجمعيات والمنظمات غير الحكومية، بل أكثر من ذلك فالقوانين التنظيمية تنص على منع الازدواجية في المهام وتضارب المصالح. ويحاول الفاعل السياسي إبراز أن نفس الأمر ينطبق على الجمعيات الموالية للسلطة وتشتغل معها بشكل دائم في المناسبات الوطنية وفي فـترات الأزمـات والـكـوارث، حيث ظهرت بعض الجمعيات في تفاعل تام مع السلطات المحلية على عكس جمعيات أخـرى. وبالتالي فهي مقابلات غنية ومثمرة لما حملته من معاني ومعطيات تعكس الواقع الذي يعيشه الفاعل المدني والفاعل السياسي.

وتجدر الإشارة إلى أهمية المقابلة كتقنيةنوعية لفهم واستيعاب الموضوع المناقش بشكل تفاعلي، كما استعملتها الباحثةفرونسوابوشانينBouchanine في أبحاثها حول المغرب. وأكدت على أن هناك أربـع أدوات مختلفة تمامًا تشكل ما نسميه عـادة عملا مكثفًا: المقابلات، والملاحظة التجريبية، والتي يمكننا من خلالها استيعاب تطبيقات معينة للاختبارات وقياسات المواقف، وملاحظة المشاركين، وإجراءات البحث. وأشارت إلى أهمية المقابلة، فغالبًا ما يُنظر إلى المقابلات على أنها تعتمد حصريًا على تبادل المحادثة حيث تكون وسيلة الاتصال الوحيدة هي الكلام، وحيث يكون خطاب الشخص الذي تتم مقابلته مبنيًا بشكل أساسي على أسئلة الشخص الذي يجري المقابلة ومطالباته، في التوجيه وشبه التوجيه، أو على الإلهام الشخصي" (Bouchanine1990, 139).

لقد تبين خلال المقابلات التي تم إجـراؤهـا مـدى غنى اللقاء بالفاعل المحلي المدني.فتجاربهم العملية في مجال اشتغالهم جعلنا نتقرب أكثر من واقع تسييس المجتمع المدني وآليات التحكم فيه، رغم ما يمكن تسجيله من ملاحظات حول رغبة كل طرف أحقية اختياراته وشرعنتها، لما يطبع الموضوع من حساسية من حيث إعطاء وجهة نظر حول ممارسات قد تؤثر على اختيار نخب سياسية قـادرة على الاستجابة لانتظارات المواطنين.

ثالثا- منظمات المجتمع المدني بين المال والسياسة

أسفرت المقابلات التي أجريناها مع المشاركين في البحث إلى تصنيف جمعيات المجتمع المدني إلى صنفين؛ الأول جمعيات مستقلة حاملة لمشاريع وبرامج وتشتغل بشكل منتظم، وجمعيات موالية للأحزاب السياسية وتشتغل وفق أجندات حزبية حيث تستفيد من تمويلات مادية بطرق مختلفة.

1.الجمعيات المستقلة

أكد أغلب المشاركين في البحث أن منظمات المجتمع المدني الجادة والفعالة والتي تتمتع باستقلالية مادية وتنظيمية تشكل نخبة من النخب التي تساهم في دعم الفئات الهشة والضعيفة. وتعد فاعلا أساسيا في إبراز قضايا هذه الفئات في النقاش العمومي. ذلك أن المنظمات التي تتأسس على مشاريع اجتماعية وتنموية محددة تعمل بشكل مستقل، وتساهم في تشكيل القرار العمومي بعيدا عن خدمة أجندات حزبية محددة. وقد قابلنا بعضا من هذه التنظيمات التي تعمل وفق مخطط استراتيجي متعدد السنوات، ورؤيـة واضحة حاملة قيما تشكل بها هويتها المدنية. فوجدنا مثلا بعض المنظمات غير الحكومية التي تهتم بالمرأة وتعمل على تحسين وضعيتها، وتصدر في هذا الشأن مذكرات مطلبية موجهة للجهات الرسمية المعنية التي تخص حقوق المـرأة ومناهضة العنف ضد النساء بأشكاله المختلفة، أو الاشتغال على المرأة في فترات الأزمات والكوارث التي تعرف وضعا مترديا وصعبا. إلى جانب جمعيات اشتغلت على الأشخاص في وضعية إعاقة، وحاولت الترافع حول القطع مع كل أشكال اللامساواة الصحية والاستبعاد الاجتماعي تجاه هذه الفئة. ولعل الظروف الاستثنائية التي مر منها المغرب مثل باقي دول العالم خلال فترة جائحة كوفيد-19، وزلـزال الحوز، والفيضانات الأخير بالجنوب الشرقي، أدت إلى تكريس اللايقين في صفوف فئات اجتماعية تعاني من مختلف أشكال الهشاشة والإقصاء.

ومـن الملاحظ أن هـذا النوع من الجمعيات يتمتع بجزء من الاستقلالية في اتخاذ القرارات وفي وضعيته المالية. وقد أكدت جل الجمعيات على تتوفر على مجلس إداري يعهد إليه وضع مخطط استراتيجي للجمعية،ويرسم خطط العمل والأهداف المرجوة.كما يحدد القيم التي تشتغل المجموعة، إلى جانب توفرها على رأسمال بشري بتكوين عالي، يخول لها العمل بمستوى يرقى ببرامج الجمعية وتوجهاتها، ويساهم في تطوير آليات الاشتغال. هذا بالإضافة إلى الاستقلالية المالية، حيث تبحث هذه الجمعيات عبر برامجها على ممولين غير حكوميين بناء على اتفاقيات متعددة السنوات، من أجل تنزيل أنشطة وبرامج مشتركة تستهدف في الغالب فئة أو مجالا محددا. كما برز من خلال الاطلاع على تجارب هذه الجمعيات ابتعادها عن الحقل السياسي، والذي تبدى في مواقفهم الرافضة للمشهد السياسي الذي يعتبرونه مشهدا لا يرقى لمستوى تطلعات الفاعل المدني، مما أدى إلى خلق عزوف سياسي واضح،وإحداثهوة بين الفاعل المدني والفاعل السياسي.

2. جمعيات موالية للأحزاب السياسية مستفيدة من الدعم العمومي

لقد أكدت المقابلات التي أجريناها على ما تتميز بها نسبة كبيرة من منظمات المجتمع المـدني مـن تبعية للأحزاب السياسية وغياب الاستقلالية في برامجها وأنشطتها. ذلك أن الجمعيات المحلية التي تشتغل في الأحياء تفتقد إلى مجموعة من المؤهلات التي ستساعدها على تحقيق أهدافها. وأجمعت المعطيات الميدانية على إشكالية غياب أهـداف واضحة ودواعي تأسيس هذه الجمعيات، وما هي إلا أسماء جمعيات يتم استعمالها بأشكال مختلفة. ولعل سنة2005 خصوصا مع ظهور المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، كان لها الوقع الكبير على الرفع من عدد الجمعيات بالمغرب،بعدما فتح ورش المبادرة الباب أمام الجمعيات، لإنجاز مشاريع في المجالين الحضري والقروي عبر الاستفادة من دعم مالي يحدده طبيعة المـشروع. واستمر عدد الجمعيات في الارتفاع حسب ما صرحت به المندوبية السامية للتخطيط في تقريها الأخير سنة 2019، من عدد الجمعيات النشيطة بالمغرب والذي وصل إلى حوالي 187.800 الذي يبقى دائما مرشحا للارتفاع.

لقد ساهمت الأحـزاب السياسية في ارتفاع أعـداد الجمعيات المؤسسة بالمغرب، وقامت بتأسيس روافـد من الجمعيات المحلية والوطنية التي تعمل تحت اشرافها غير المباشر. ولعل مجموعة من المنظمات الوطنية العتيدة،المعروفة بانتمائها السياسي، وتبعيتها التنظيمية والأيديولوجيةللأحزاب السياسية. وقد نهجت هذه الأخيرة هذا الاختيار من أجل ضمان حضورها الدائم في المشهد السياسي بقبعات مدنية، تسطر برامج تستهدف مختلف شرائح المجتمع (الطفولة، المرأة، الإعاقة...). وتستفيد هذه المنظمات من الدعم المادي والتنظيمي داخل مناطق اشتغالها، حيث تحظى بالأولوية في الاستفادة من مؤسسات الدولة وأجهزتها، وتأخذ حصصا من برامج التخييم،ومراكز الاستقبال الخاصة بالشباب. كما تستفيد أيـضـا مـن تمـويـل مشاريعها الكبرى التي تصل إلى ملايين الـدراهـم التي تطلقها المؤسسات الحكومية كالوزارات والمندوبيات الجهوية والإقليمية، ناهيك عن اقتحام المجال الرياضي الذي أصبح مجالا خصبا للاستثمار السياسي.

ولا تتوقف العلاقة بين الجمعيات والأحزاب السياسية في مستواها المركزي، بل تتعداه إلى اشتغال ممثلي الأحزاب والمنتخبين المحليين على خلق جمعيات الأحياء وتوظيفها في التواصل مع الساكنة المحلية. وبدورها تستفيد هذه الجمعيات مـن تـواجـد أعضائها أو داعميها في المجالس المنتخبة من أجل الحصول على المنح السنوية التي تقدمها المقاطعات والجماعات، فتحظى هذه الجمعيات بالأولوية في قبول ملفاتها، كما تحظى بالأولوية في استغلال المرافق التابعة للمجالس المنتخبة كالمركبات الثقافية وقاعات الرياضات وملاعب القرب التي أصبحت موردا ماليا لبعض الجمعيات. وقد تبين ذلك من خلال نتائج البحث الميداني مع جمعيات المجتمع المدني كما جاء في المبيان أسفله:

ويظهر من خلال نتائج البحث الميداني مدى تأثير ما قد نسميه المركزية المحلية، أي سيطرة الشأن المحلي على الجزء الأكبر من المنح، الذي يؤدي إلى تعزيز مركزية القرار المحلي في دعم الجمعيات. فقد جاءت منح المقاطعات في مقدمة المانحين بنسبة 60%ومـع ذلـك، هذا قد يعني أيضًا أن الجمعيات التي تقع خارج هذه المقاطعات أو التي لا تربطها علاقات وثيقة بالمؤسسات المنتخبة قد تجد صعوبة في الوصول إلى التمويل. ثم تأتي في المرتبة الثانية منح جماعة الدار البيضاء، حيث بلغت نسبتها (26%)، إلا أن هذا الدعم أقل من مجلس المقاطعة. هذا يعكس تباينًا في التوزيع. ذلك أنه قد تكون

الأولويات مختلفة بين المجالس المنتخبة على مستوى المقاطعات وبين جماعة الدار البيضاء. ومن تم فإن هذا المعطى قد يشير إلى أن جمعيات معينة قد تكون مستفيدة أكثر من دعم المقاطعات، بينما قد تواجه جمعيات أخرى تحديات في التعامل مع الجماعة المركزية. أما تدخل مجلس الجهة فلا يتجاوز (7%). إن هذه النسبة التي تظهر ضعيفة التي تساهم بها الجهة، وتوضح ضعف التنسيق الإقليمي في دعم المجتمع المدني، مما قد يعكس تباينًا في الأولويات أو نقصًا في الموارد المخصصة لهذه الغاية على المستوى الجهوي.

ويمكن أن نستخلص من هذا التوزيع التأثير على الجمعيات المحلية، وهي التي يعتبرها الفاعل السياسي هي الهدف من تنشيط الشأن المحلي اجتماعيا وثقافيا. لذلك يتم تركيز التمويل على المستوى المحلي، للحصول على نسبة كبيرة من الدعم من مجالس المقاطعات، الذي يعزز دور الجمعيات التي تعمل في نطاق محلي مباشر. هذا قد يزيد من قدرتها على تلبية الاحتياجات المجتمعية على مستوى القرب، حيث تكون المقاطعة أكثر دراية بالاحتياجات المحلية. ومع ذلك، فإن هذا التركيز على المقاطعات قد يعني أن الجمعيات ذات الطابع الإقليمي أو الوطني قد تجد نفسها غير قادرة على الحصول على التمويل الكافي. هذا التمييز سيؤدي إلى خلق التفاوت في تقديم الخدمات. لأن الجمعيات التي تحصل على تمويل من مجلس المقاطعة قد تكون قادرة على تقديم خدمات مخصصة لسكان المناطق التي تغطيها، ولكن الجمعيات التي لا تحصل على تمويل كافٍ قد تواجه صعوبات في تلبية احتياجات مجتمعاتها. فضلا عن بروز الاختلاف بين المناطق، فهذا التوزيع قد يعزز الفوارق الجغرافية، حيث قد تتركز الموارد في أحياء معينة وتهمش مناطق أخرى. كما أن الجمعيات العاملة في مناطق أقل تمويلاً قد تعاني من نقص الموارد، مما يؤثر سلبا على قدرتها في تقديم الخدمات، ويؤدي إلى زيادة التفاوت الاجتماعي والاقتصادي بين المناطق.

إن النقاش الذي دار مع الفاعلين الجمعويين في المقابلات التي أجريناها، تؤكد إمكانية استفادة الجمعيات من المنح يعتمد على العلاقات الشخصية التي تربط رؤساء الجمعيات بالمنتخبين. هذه العلاقات التي تعطي الأسبقية لبعض الجمعيات على حساب أخرى، فضلا عن التقارب الإيديولوجي الذي يعزز حضور الجمعيات التي تتقاسم نفس الأهداف. وقد أثر هذا البعد على مستوى الثقة بين المجالس المنتخبة والمجتمع المدني، التي أصبحت تقر بانعدام معايير موضوعية في اختيار الجمعيات التي تستحق الدعم، إلى جانب غياب الاختيار على أساس طبيعة المشاريع التي تقترحها الفعاليات الجمعوية.

تبين نتائج المبيان ما تشكله أبعاد الاستفادة من المنح التي تقدمها الجماعات الترابية، الشيء الذي يؤدي إلى اتساع الهوة بين النخب التي تشتغل في الحقل المدني والعمل الجمعوي، وبين النخب السياسية التي تشتغل من داخل الأحزاب السياسية والمجالس المنتخبة. كما يفسر هذا الوضع العزوف الواضح عن العمل السياسي من لدن الفاعلين الجمعويين الذين وجدوا في الحياة الجمعوية الفضاء الأنسب لتحقيق أهدافهم، والإسهام في الحد من معاناة الفئات الهشة. وقد أكد البحث الميداني الكمي هذا المعطى من خلال يمثل هذا توزيع العوامل المؤثرة في الاستفادة من المنح أو الموارد الخاصة بالجمعيات. يظهر أن العلاقات الشخصية تمثل العامل الأساسي للاستفادة بنسبة 63%، يليها مشاريع الجمعية بنسبة 21%، ثم القرابة بنسبة 11%، وأخيرًا عدم وجود أي عامل مؤثر بنسبة 5%.

لقد كان لهذا التوزيع تأثير على مردودية الجمعيات وعلى العائد الذي ينتظره المجتمع. فأدى إلى تكريس منطق غياب العدالة الاجتماعية وعدم المساواة. ويتضح أن التوزيع غير متوازن، ويعتمد بشكل كبير على العلاقات الشخصية والعائلية، بدلاً من الاعتماد على معايير موضوعية تتعلق بالمشاريع أو الاحتياجات الفعلية. هذا يؤثر بشكل سلبي على مبدأ الموضوعية في توزيع الموارد، حيث تظل الجمعيات الصغيرة أو الأقل تأثيرًا في شبكات العلاقات الشخصية محرومة من الدعم الكافي. إن تراجع بعض أدوار المجتمع المدني، راجع

إلىالاعتماد على العلاقات الشخصية، مما يؤدي إلى إعاقته. ومن تم، تعتمد الكثير من الجمعيات على شبكات العلاقات بدلاً من تطوير مشاريع فعالة ومستدامة. هذا يؤدي إلى ضعف مستوى تقديم الخدمات الأساسية للمجتمع، خاصةً في الأزمات أو في المناطق التي تحتاج إلى دعم كبير. كما يعد تفاقم الفوارق الاجتماعية من مظاهر تأثير العلاقات الشخصية، لأن هذا النوع من التوزيع يمكن أن يعزز الاقصاء والتهميش، حيث تحصل الجمعيات التي لديها علاقات قوية على موارد أكثر، بينما تظل الجمعيات الأخرى التي تمثل الفئات الهشة أو المناطق المهمشة خارج دائرة الدعم.

ونظرا للعزوف السياسي البارز في المغرب، وفقدان الثقة في الأحزاب السياسية.فقد أدى هذا إلى تراجع نسب الانخراط في الأحزاب، والمشاركة في الاستحقاقات الانتخابية، لاسيما أمام ما تمارسه مواقع التواصل الاجتماعي من رقابة على الفاعل السياسي. وانتشار الوقائع السلبية التي أصبحت تتزايد في الحقل السياسي. ومن تم فإنه يتم توظيف الجمعيات من طرف الأحزاب السياسية عبر تنظيم قوافل اجتماعية وطبية لفائدة الفئات الهشة سواء في المدن أو البوادي. وتبين ذلك بشكل واضح في فترات الأزمات التي مر منها المغرب، خاصة خلال أزمة جائحة كوفيد-19، حيث تم توظيف القفف المدعمة من الأحزاب السياسية في إطار مدني،وتقوم الجمعيات بتوزيعها على الأسر المعوزة. وهنا برزت مجموعة من التجاوزات في إيصال القفف إلى مستحقيها، وكانت مصدر اغتناء البعض والتلاعب بها أمام غياب رقابة على هذا النوع من الدعم.

إن من أهم مظاهر الوضع المتردي للمجتمع المدني المحلي، إقدام فئة على تأسيس الجمعيات تعاني البطالة، والتي أصبحت تمتهن العمل الجمعوي، حيث يصبح شغلها الشاغل البحث عن المنح والشراكات مع القطاع الخاص والعام، والبحث أيضا عن محتضنين خارجيين. فوضع هذه الفئة الاجتماعي الهش يؤدي إلى استغلالها من طرف الفاعل السياسي والفاعل الحزبي، الذي يقدم دعما ماليا مقابل خدمات محددة. وقد يصل الأمر إلى جعل بعض المنتمينإلىالحقل الجمعوي يتقاضون أجورا شهرية قارة مقابل تنزيل برامج خاصة ووفق شروط محددة. ويكون الفاعل السياسي ضامنالحضوره الدائم في الأحياء التي يستهدفها، خاصة في فترات الاستحقاقات الانتخابية التي ترتفع فيها أسهم الفاعلين في الأحياء، ويجعلون من أنفسهم ناطقا باسم فئة ناخبة مهمة، وتظهر هذه السلوكيات في الأحياء الهشة كدور الصفيح والسكن العشوائي وداخل الأحياء الشعبية.

3. الجمعيات والنوادي الرياضية مجالا للاستثمار المالي والعائد السياسي

يعد الج ال الرياضي من المجالات الأكثر استعمالا للمال فدى السياسيين بحثا عن العائد السياسي، وهذا ما أكده بعض الفاعلين المحليين أثناء إجراء المقابلات. ذلك أن معظم النوادي الرياضية التي تنضوي تحت لواء العصب، يترأسها سياسيين يتقلدون مناصب داخل أجهزة الدولة، سواء كتقنوقراطيين أو منتخبين. هذا بالإضافة إلى الجمعيات والنوادي الرياضية التي تنشط في الأحياء،فوجدنا فيها الحضور البارز لمستشارين أو ممثلي الأحزاب السياسية. ولا شك أن اقتحام هذا المجال من لدن هذه الفئة، يبين مدى أهمية الاستثمار السياسي في المجال الرياضي، حيث يتم توفير إمكانيات مهمة لهذه النوادي،،ومن تم اكتساب المزيد من التسويق السياسي والمكانة السياسية.

ولعل الاهتمام بالمجال الرياضي لم يكن من فراغ، بل هو راجع لما يزخر به من موارد بشرية مهمة تعتبر فئة ناخبة، عندما يتعلق الأمر بالفئات الشابة التي لديها حق التصويت في الانتخابات، وهي كذلك رأسمال بشري يمكن استعماله في إعداد اللوائح الانتخابية للأحزاب السياسية في الانتخابات الجماعية أو المهنية. ولا يمكن تحقيق هذه الأهداف إلا بحضور الدعم المالي للفئات التي تنشط في الرياضة، سواء تعلق الأمر بالمسيرين لمكاتب الجمعيات والنوادي والرياضية، أو الشباب الذين يمارسون مختلف الرياضات. فالوفاء عند نسبة منهم رهينة بالإمكانيات المالية المتوفرة، الذي يبقى شرطا للانخراط والاستمرار داخلها.

إن المنتخبين المحليين الذين يبحثون عن شرعية سياسية بسبب غياب المؤسسات الحزبية في أداء دورها في التأطير السياسي للسكان، وهذا يجعلهم يراهنونعلى بدائل لضمان الحضور الدائم والتواصل المستمر مع الساكنة تحسبا للاستحقاقات الانتخابية. وفي ظل ضعف بنيات المجتمع المدني وعدم قدرته لتحقيق الاستقلال المالي،فإن مصيره التبعية للأحزاب السياسية التي فقدت ثقتها من طرف المجتمع وتبحث لها عن شرعية في العمل الاجتماعي والجمعوي.

ذلك أن تَوَفُّر الجمعية على رأسمال علائقي يربطها بالمنتخبين يساعدها على تحقيق أهدافها وتنزيل برامجها. ويميزها عن باقي الجمعيات والفعاليات التي تبحث لها عن مكان في فترات معينة، فتأتي الجمعيات التي لها علاقات مع أحزاب سياسية ومع منتخبين بالأحياء السكنية، لتكون في مقدمة الجمعيات التي تحظى بالأسبقية في الاستفادة من موارد وإمكانيات الجماعات والمقاطعات. على عكس الجمعيات البعيدة عن دائرة الأحزاب السياسية، ولا ترغب في خدمة أجندة حزبية معينة، فإنها تأتي في المرتبة الثانية أو الثالثة لأجل الاستفادة بدروها من الإمكانيات الحكومية المتاحة. وقد بينت نتائج البحث هذا المعطى على الشكل الآتي:

يبرز المبيان نسب العلاقات الشخصية ودورها في اشتغال الجمعيات، لذلك تستدعي هذه المعطيات تحليلاً عميقا لدور العلاقات الشخصية (أو ما يُعرف بالرأسمال العلائقي) في تعزيز فاعلية الجمعيات وقدرتها على الصمود أمام التحديات، خاصة في الظروف الاستثنائية.

إن تفسير نسبة 88% التي ترى أن العلاقات الشخصية مع الفاعلين السياسيين، تبرز الدور المهم الذي تلعبه في دعم الجمعيات. وتشير إلى أن هناك إدراكًا واسعًا لأهمية هذه العلاقات في تحقيق عدة أهداف. فيمكن تفسير هذا الاعتماد على العلاقات السياسية من خلال عدة عوامل منها: أولا؛ تسهيل الوصول إلى الموارد الحكومية، فغالبًا ما تكون الموارد قليلة أو تتطلب إجراءات رسمية للحصول عليها. إلا أن العلاقات الشخصية مع الفاعلين السياسيين تتيح للجمعيات فرصة أكبر للحصول على منح أو دعم مالي أو عيني، سواء بشكل مباشر أو عبر تسهيلات إدارية. ثانيا؛ تيسير الإجراءات الإدارية، لأن الجمعيات تحتاج إلى الاستجابة الفورية لتنفيذ مشاريعها.

ووجود علاقات قوية مع الفاعلين السياسيين قد يسهم في تسهيل الحصول على التصاريح اللازمة، وتجاوز البيروقراطية، وضمان دعم من مؤسسات عمومية بشكل سريع. وثالثا وأخيرا؛ توجيه برامج الدعم لصالح الجمعيات التي تملك علاقات جيدة مع السياسيين، وتمكنها من التأثير بشكل غير مباشر على السياسات المحلية أو الوطنية، بما يتوافق مع أولوياتها واحتياجات الفئات المستهدفة. هذا يتيح لها أيضا أن تضمن تخصيص موارد وسياسات تتماشى مع متطلبات عملها.

أما النسبة التي اختارت "لا" (9%) قد ترى أن العلاقات مع الفاعلين السياسيين قد تشكل عبئًا على استقلالية الجمعيات أو تؤدي إلى تسييس العمل الجمعوي. وكانت مجموعة من الأسباب خلف هذا الرأي، التي تشملت المخاوف من التبعية السياسية لأن الجمعيات التي تعتمد بشكل كبير على السياسيين، ومواجهة مخاطر التبعية السياسية، حيث تصبح أهدافها مرتبطة بأجندات معينة، مما قد يؤثر على استقلالية قراراتها. ثم التأثير

السلبي على المصداقية، خوفا من الأحكام التي يصدرها أفراد المجتمع،حيث ينظرون إلى الجمعيات المرتبطة بالفاعلين السياسيين كجهات منحازة، مما يؤثر على مصداقيتها. إذ يُفترض أن تكون الجمعيات محايدة ومستقلة لضمان خدمة الجميع بدون تمييز. فضلا عن تحديات الاستدامةمن خلال الاعتماد على دعم الفاعلين السياسيين الذي قد يكون مصدرًا غير مستقر، ومن تم يتأثر بتغير الظروف السياسية. هذا قد يجعل الجمعيات تواجه صعوبة في ضمان الدعم المستمر على المدى الطويل. وفيما يخص النسبة الأصغر التي اختارت "لا أعرف" (3%) قد تعكس قلة الوعي أو عدم الاهتمام بتأثير العلاقات مع السياسيين على وضعياتها.

ومن تَمَّ فإنه يمكن القول إن الرأسمال العلائقي السياسي يكتسب أهمية خاصة في الأزمات، حيث يمكن للجمعيات من خلاله ضمان الوصول إلى مصادر دعم إضافية وتجاوز البيروقراطية الإدارية. ولكنه يأتي مع تحديات مرتبطة بالمصداقية والاستقلالية. يمكن تفصيل دور هذا النوع من العلاقات في عمصار أساسية: أولها تعزيز القدرة على التأثير في السياسات العام فالجمعيات ذات العلاقات القوية مع السياسيين لديها القدرة على التأثير في سياسات تدبير الشأن المحلي لصالح الفئات المستهدفة؛ ثم التأثير على توزيع الموارد حيث تصبح الموارد ضئيلة وتحتاج الجمعيات إلى دعم سريع، يمكن للعلاقات السياسية أن تسهم في تيسير حصول الجمعيات على موارد إضافية. هذه العلاقات تتيح لها الوصول إلى موارد حكومية أو استثناءات تنظيمية لا تكون متاحة بسهولة؛ فضلا عن الحماية من الضغوطات في بعض السياقات، وقد تتعرض الجمعيات لضغوط من جهات مختلفة خلال الأزمات. العلاقات مع السياسيين يمكن أن توفر "شبكة حماية" للجمعيات، مما يتيح لها العمل بمرونة أكبر وتجنب التدخلات التي قد تعرقل عملها؛ وأخيرا المخاطر المرتبطة بالتبعيةرغم استفادتها من هذا الوضع، فيجب على الجمعيات أن تكون واعية بالمخاطر المرتبطة بالاعتماد على الرأسمال العلائقي السياسي. فالعلاقات القريبة من السياسيين قد تجعل الجمعيات عرضة للتأثر بأجندات سياسية، مما قد يحد من استقلاليتها وقدرتها على تقديم دعم شامل.

رابعا- التسويق السياسي و صناعة النخب الهجينة

إن ما آل إليه الوضع السياسي في الوقت الراهن من ترد وتدهور راجع للممارسات التي يقدم عليها الفاعل الحزبي والنخب التي يفرزها النظام الانتخابي المغربي، وأمام غياب ربط المسؤولية بالمحاسبة،ومن تم يتم استعمال كل الطرق من أجل الظفر بمكاسبانتخابية. ويشكل المال المحدد الأساسي والموجه للعمليات الانتخابية وإفراز النخب السياسية. فالأحزاب السياسية فاقدة لرؤى ومشاريع تستجيب لانتظارات المواطنين التي أصبحت كما سماها البعض "دكاكين سياسية"،وتشتغل بشكل موسمي وفي فترات الاستحقاقات الانتخابية. وبالعودة إلى قياس مستوى الثقة في المؤسسات المنتخبة، أكدت دراسة التي أنجزها المركز المغربي لتحليل السياسات في خلاصاته على أن "الحكومة والأحزاب السياسية لا تحرز أدنى مستويات الثقة فحسب، بل إن الفساد وضعف أداء القطاعات الرئيسية (الصحة والتعليم) وانعدام الإرادة السياسية يخلقان حلقة مفرغة من انعدام الثقة"(المعهد المغربي لتحليل السياسات 2020، 46).

وبينت الدراسة نفسها النسب المرتفعة لمؤشر انعدام الثقة في المؤسسات المنتخبة بالخصوص، حيث أشارت إلى إن "69 بالمائة من المستطلعين لا يثقون بالأحزاب السياسية، و23 بالمائة من يثقون في حكومتهم". واحتل المغرب المرتبة 93 عالميا في التقرير السنوي المعني بتتبع الممارسة الديمقراطية على المستوى العالمي، بعد أن حصل على نقطة 5.04 من أصل 10 نقط السنة الماضية، ومنخ في صنف الدول ذات الديمقراطيات الهجينة. كما صنف تقرير "ذي إيكونيميست" الدول التي شملها إلى أربعة أصناف: دول ديمقراطية كاملة، ودول ديمقراطية معيبة، ثم دول ذات ديمقراطيات هجينة، وأخيرا دول سلطوية، مؤكدا أن 39.4 في المائة من الساكنة العالمية ترزح تحت وطأة الحكم الاستبدادي.

إن صناعة النخب السياسية الهجينة هو نتيجة الممارسات التي تتنافى مع قيم الديمقراطية، حيث تعرف المنافسات السياسية الاستعمال المبالغ فيه للمال، وتتصارع الأحزاب على الظفر بأكبر عدد من المقاعد البرلمانية في الانتخابات التشريعية لتشكيل الأغلبية الحكومية. صراع توازيه سلوكيات تعكس مستوى النخب السياسية، وتكرس منطق المال الذي يحدد مصير الحياة السياسية للبلد، إلى جانب الغياب الواضح لربط المسؤولية بالمحاسبة. فمن الطبيعي إذن أن نجد خللا في التركيبة السياسية، وفي البرامج الحكومية التي لا تستجيب لانتظارات الساكنة، ولا تطبق الوعود التي تعد بها برامجها في الحملات الانتخابية. هذا بالإضافة إلى توظيف الفعاليات المدنية المحلية الهشة واستغلالها داخل الأحياء، من أجل دعوة الناس للتصويت لشخص أو الآخر.

لقد ساهمت هشاشة النخب السياسية والاستعمال السياسي للمجتمع المدني إلى خلق هوة بين المجتمع والسياسية. وزادت من فقدان الثقة في المؤسسات المنتخبة، بعدما وقع اجترار لنفس الوجوه في المشهد السياسي لعقود من الزمن، وأصبح الناس مقتنعون برداءة الأداء السياسي والوعود الانتخابية. الأمر الذي جعل الساكنة تستجدي بالمؤسسات غير المنتخبة سواء السلطات المحلية أو مؤسسات اجتماعية أبانت عن حضورها البارز في الواقع. وكان حضور المجتمع المدني بديلا عن عدم قبول الظهور بقبعات حزبية وسياسية، خاصة في الآونة الأخيرة التي عرفت حركية في العالم العربي ورفع سقف المطالب. إلى جانب بروز مواقع التواصل الاجتماعي كسلطة يمتلكها الجميع، حيث التعبير عن المآسي التي تتخبط فيها الشعوب، واعتبرت فضاء للتعبير عن الرأي وممارسة الرقابة على الفاعل السياسي بالخصوص. فالظروف الاستثنائية التي مرت منها

المجتمعات والحاجة الملحة لمواجهة تداعيات الكوارث الصحية والاجتماعية زاد من حدة النقاش في العالم الافتراضي، وزاد من حدة نشر آلام الناس وواقعه الصعب، لكي تصل أصواتهم إلى مراكز القرار، بعدما فشل المحليون في الاستجابة لمطالبهم.

لقد أدت مواقع التواصل الاجتماعي دورا مركزيا في التأثير على الفعل السياسي، حيث وظفت بعض الأحزاب السياسية صفحاتها في الدعاية الانتخابية ورصدت لذلك إمكانيات مادية مهمة. كما تم استقطاب مجموعة من المؤثرين، وصناع المحتوى، والوجوه الفنية البارزة، وتم إقحامها في المجال السياسي من أجل التأثير على الرأي العام. وبالتالي فالفاعل الرقمي أداة من أدوات التعبير السياسي المعاصر، لاسيما وأن الفضاء الرقمي أصبح قبلة لفئة عريضة من الناس ومن مختلف الشرائح الاجتماعية، كما يتميز بسهولة الوصول إليها في وقت وجيز وبأقل مجهود، وللعمل الرقمي سمات منها " التشاركية، والانقطاع، والتفكك، والفردانية، والتمرد، واللامركزية" (شطبودواق2018، 03).

وأصبح الرهان على توظيف مواقع التواصل الاجتماعي في تعبئة الرأي العام خيارا لا محيد عنه للأحزاب السياسية، ويتم بذلك استغلال قدرات وإمكانيات الشبكات الاجتماعية في تحقيق الأهداف المرجوة.فيعمل الفاعل السياسي على استخدام الوسائل الإعلامية المتاحة لإيصال صوته عبر التواصل الرقمي والتواصل السياسي بلغة بسيطة، أو كما يسميها البعض الشعبوية. "فشبكات التواصل الاجتماعي من منظور إعلامي إيصالي تتميز بصعوبة السيطرة وتمتاز بالطبيعة التفاعلية واتساع نطاق القاعدة الاجتماعية، واندماج وسائل الإعلام الجديدة، بالإضافة إلى القدرة على اكتشاف اهتمامات الأفراد ومجالات تفكيرهم وتقديم الحلول الممكنة لمشاكلهم" (بخيت 2012، 1).

ولعل الذي يميز الأحزاب السياسية في استعمال الفضاء الرقمي هو امتلاكها للإمكانيات المادية الكافية لاستغلاله بشكل أكبر، لأنه يوفر قاعدة بشرية مهمة يمكن الوصول إلى عقر دارها بعد ضخ أموال في حسابات مدبري هذه الفضاءات، يعملون على إبراز الهويات البصريات في الإشهاريات وإيصال الرسالة إلى أبعد نقطة. إن هذا الأمر يجعل تقنيات التواصل الرقمية تعرف تطورا سريعا وابتكار وسائل للرفع من مستوى الدعاية للفعل السياسي، " فلم تعد كاريزما القائد هو الضامن لاستمرار سلطة الحزب، ولا قدراته الخطابية أو التهجينية، بل حولت الصور زمن الاتصال الافتراضي حقل الإعلام إلى حرب يكرس منطق القطيع وتفرز ردود فعل غير متجانسة" (الجموسي2016، 6) لكنها مهمة للفاعل السياسي لتحقيق أغراضه. وأصبحنا نتحدث عن "عولمة الميدان السياسي، وتنامي نفوذ مواقع الانترنيت والمدونات" (الجموسي2016، 6). وكما قال الباحث التونسي الجموسي لقد انتهت الحكومات البرلمانية الطبيعية، وانتهى الناخب الفيزيائي المستقل، وانتهى الخطاب الدعائي الانتخابي التقليدي، وانتهى القائم والزعيم، وجاء المستحدث الافتراضي وأصبح صانعا للقرار وللرأي العام نفسه.

لقد ساهمت تقنيات التواصل الرقمي في إسباغ دينامية جديدة على النقاش السياسي، وكسرت احتكار الفئة التي تسيطر على المعلومات ومراكز القرار. ذلك أن الفرص المتاحة في الفضاء الرقمي أدت إلى توسيع قاعدة الفاعلين السياسيين، وفرضت هذه الفضاءات فئات تمتاز بالتأثير على مستوى مواقع التواصل الاجتماعي كنخب جديدة قررت المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية. خاصة مع الأحزاب العتيدة التي كانت تبحث عن سبل الحصول على أكبر عدد من المقاعد البرلمانية والجماعية، ولم تُعِرْ الاهتمام لاختياراتها، مما أدى بالمشهد السياسي إلى إنتاج نخب هجينة، فاقدة للتكوين والمشروع السياسي، قريبة من أهدافها الشخصية أكثر من ممارسة الفعل السياسي الخلاق. لقد وقع تحول كبير في النخب السياسية بالمغرب، وتأثر بالخطاب الذي فرضته مواقع التواصل الاجتماعي. فيما نلاحظ ابتعاد النخب المثقفة على العمل السياسي، بسبب ما نشاهده من نقاش حزبي ضعيف، ومستوى الفاعلين السياسيين الذي لا يعكس ما يجب أن تتميز به.

يمكننا التأكيد على أهمية ما ساقه الباحث باريتو في اشتغاله على ما أطلق عليه "الموهبة" التي أصبحت شكلا من أشكال التسويق السياسي، حيث يتم استعمال أحدث الوسائل في التأثير السياسي، وتغيير الوسائل التقليدية التي كانت تستعمل في الحملات الانتخابية بعدما أصبحت مستهلكة بشكل كبير. ومن تم أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي مجالا للاستثمار والبحث عن العائد السياسي بضخ أموال طائلة هدفها التأثير على الرأي العام

خامسا- الخاتمة

أكدت هذه الدراسة على توظيف الأحزاب السياسية لمنظمات المجتمع المدني في تحقيق أهدافها وتنزيل برامجها، وكان الدعم المالي الذي تقدمه الأحزاب للجمعيات محددا رئيسيا في تسييس المجتمع المدني. فالعزوف السياسي الذي عاشه الساحة السياسية في الآونة الأخيرة، راجع إلى فقدان الثقة في الفاعل السياسي، مما أدى بهذا الأخير إلى نهج استراتيجيات بديلة تقوم على استعمال العمل الجمعوي والاجتماعي لسد الفراغ الذي حصل في الأحزاب السياسية. ولم يكتف الفاعل السياسي بالانفتاح على الجمعيات بشكل محدود، بل خلق لنفسه روافد من جمعيات تابعة له، تشتغل تحت إشرافها وتعبر عن أفكاره وتوجهاته في إطار مدني.

إن النظر في طبيعة الجمعيات التي تستفيد من أجندات الأحزاب السياسية نجد أنها تضمن فئة من الشباب يعيش في براثين البطالة والحاجة إلى مورد العيش، حيث أصبح العمل الجمعوي من هذا النوع عمل حزبي تحت غطاء جمعية. كما يحظى هذا النوع من الجمعيات بالأولوية في الاستفادة من منح وبرامج الدولة المحلية والوطنية، التي يتدخل فيها منتخبي الحزب بالدائرة. كما اقتحم الفاعل السياسي كل المجالات الاجتماعية والثقافية والرياضية حرصا منه على ضمان كتلة ناخبة خلال الاستحقاقات الانتخابية.

لقد أصبحت الأحزاب السياسية تنتج نخبا هجينة وهشة، بعدما فرض الفضاء الرقمي إيقاعا جديدا، ويعد فاعلا يؤثر في صنع القرار العمومي، فتغيرت الآليات التي تتحكم في تدبير الحياة السياسية. إذ أصبح من الممكن خلق رأي عام من خلال تدوينات أو تسجيلات قصيرة تثير ضجة وتخلق حدثا إذا وجدت سبيلا إلى ذلك. فمواقع التواصل الاجتماعي إذن فضاء يستثمره الأحزاب السياسية بأموال باهظة من أجل الدعاية الحزبية والتأثير على مستعملي العالم الرقمي الذي يضم فئة عرضة لا تضاهيها الوسائل الأخرى. ■

سوسيولوجيا النخبة المنحرفة: من جريمة ذوي الياقات البيضاء إلى الفساد السياسي

محمد عدراوي

أستاذ باحث في الدراسات الاقتصادية
كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية
بالمحمدية

الملخص

انخرط الباحثون في العلوم الاجتماعية بيير لاسكوم Pierre Lascoumes وكارلا ناغلز Carla Nagels في تأليف كتاب : "سوسيولوجيا النخب الجانحة: من جريمة ذوي الياقات البيضاء إلى الفساد السياسي Sociologie des élites délinquantes : De la criminalité en col blanc à la corruption politique الذي يسعى للاجابة عن السؤال الإشكالي التالي : كيف تستطيع النخب استثمار مواقعها من أجل ارتكاب المخالفات دون أن تُدان أو تشعر بالذنب؟ للجواب عن هذا السؤال كشف المؤلفان في إطار حقل سوسيولوجيا الجريمة عن أساليب التحايل وآليات التبريرالتي يلجأ إليها أصحاب النفوذ لتطويع القانون بما يخدم مصالحهم والمحافظة على إمتيازاتهم.

الكلمات المفاتيح : جريمة ذوي الياقات البيضاء – النخب المنحرفة – الفساد السياسي – استراتيجيات الجريمة.

Abstract

Both social science researchers Pierre Lascoumes and Carla Nagels collaborated on the book Sociology of Delinquent Elites: From White-Collar Crime to Political Corruption, which seeks to address the following problematic question: How can elites leverage their positions to commit offenses without being indicted or feeling guilty? To answer this question, the authors, working within the field of the sociology of crime, expose the methods of manipulation and justification mechanisms employed by those in power to bend the law in their favor and safeguard their privileges.

يستند هـذا الكتاب على تحليل سوسيولوجي للجريمة البيضاء بغرض الكشف عن الكيفية التي تستخدم بها النخب سواء الاقتصادية أو السياسية لموقعها من أجـل ارتكاب مخالفات قانونية و الإفلات في كثير من الأحيان من العقاب القانوني. ويهدف نهج الباحثين إلى فك رموز التقنيات التي يستخدمها هـؤلاء النخب للتهرب من القانون، بالإضافة إلى الكشف عن الثغرات البنيوية في الأنظمة القانونية والمؤسسية التي تسهل هذه السلوكيات.

تعتمد منهجية لاسكوم وناغلز على تجاوز النقد الأخلاقي البسيط للفساد والجريمة البيضاء، حيث يعتمدان مقاربة علمية تكشف عن الآليات البنيوية والديناميات الاجتماعية التي تجعل جرائم النخب ممكنة. كما يقومان بتحليل الوسائل التي يستخدمها هؤلاء الأفراد للتهرب من طائلة العقاب، و تأثير أفعالهم على الديمقراطية وثقة المواطنين في المؤسسات، وكشف الثغرات النظامية

المراجع و المصادر

•باللغة العربية :

- محمد شطب عيدان. دواق عبد القادر جواد. "أثر الفاعل الرقمي في الفعل السياسي ودوره بالتغيير في مصر عام 2011." Tikrit Journal for Political Science 14 (2018).

- المندوبية السامية للتخطيط. 2019. البحث الوطني لدى المؤسسات غير الهادفة للربح -2019- ملخص النتائج الأولية-.

- بورقية رحمة. 1991. الدولة والسلطة والمجتمع: دراسة في الثابت والمتحول في علاقة الدولة بالقبائل في المغرب. دار الطليعة بيروث.

- بخيت محمد درويش. تقييم الأدوار السياسية لشبكات التواصل الاجتماعي مؤشرات ونموذج مقترح. جامعة القاهرة. 2012

- جوهر الجمّوسي. الافتراضي والثورة: مكانة الإنترنت في نشأة مجتمع مدني عربي. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, 2016.

- المعهد المغربي لتحليل السياسات.مؤشر الثقة في المؤسسات(MIPA 2020).

•باللغات الأجنبية :

- Béatrice Hibou, Mohamed Tozy. Une lecture wébérienne de la trajectoire de l'Etat au Maroc. Sociétés politiques comparées, 2015, 37, pp.1 - 22. ffhal-03459659

- Sartori, G. From the sociology of politics to political sociology Government and Opposition, 4(2), . (1969). 195-214

- Higley, J. Elite theory in political sociology. Texas: University of Texas in Austin .(2008). http://paperroom. ipsa. org/papers/paper_4036. pdf.

- Lin, Yue Zhou. "Gramsci, the Relativity of the Integral State-Society, and the COVID-19 Interregnum." Critical Sociology 49.3 (2023): 415-435..

- Leach, S., & Wilson, D. (1998). Voluntary groups and local authorities: rethinking the relationship. Local Government Studies, 24(2), 1-18.

- Lisle, D. (2016). Waiting for international political sociology: A field guide to living in-between. International Political Sociology, 10(4), 417-433

- Mozetic, G., & Weiler, B. (2007). Pareto, Vilfredo (1848–1923). The Blackwell Encyclopedia of Sociology.

- Michels, R. (2015). Sociologie du parti dans la démocratie moderne. Enquête sur les tendances oligarchiques de la vie des groupes. Gallimard.

- Navez-Bouchanine, Françoise. " Enquête, mode d'emploi": techniques d'enquête et collectes de données dans les études socio-économiques. Editions Al Khattabi, 1990.

- Viviani, L. (2017). Politica e società: le nuovesfidedellasociologiapolitica. SocietàMutamentoPolitica, 8(15), 7-35.

- Weiler, B. (2007). Mosca, Gaetano (1858–1941). The Blackwell Encyclopedia of Sociology.

في آليات الرقابة التي تميل إلى حماية النخب، وإدامة التفاوت في المعاملة أمام العدالة.

يعتبر بيير لاسكوم هو باحث سوسيولوحي وعالم سياسي فرنسي بارز، يشغل منصب مدير أبحاث في المركز الوطني للبحث العلمي، تتركز أبحاثه على السياسات العامة وأشكال التنظيم، وعلى وجه الخصوص كيفية تحايل النخب الاقتصادية والسياسية على القانون مع الحفاظ على مكانتها وسلطتها. ولقد طور لاسكوم مقاربة تجمع بين علم اجتماع النخب وعلم الجريمة لفهم أفضل لآليات الجريمة "البيضاء"، وهي تلك الجرائم التي تُرتكب من قبل النخب والتي غالبًا ما تعتبر أقل وضوحًا، بل ومقبولة اجتماعيًا، بسبب المكانة الاجتماعية الرفيعة لمرتكبيها.

إن الإنتاج الأكاديمي لبيير لاسكوم واسع ومتعدد، حيث شارك في تأليف عدة كتب حول تنظيم المخاطر، واستراتيجيات التهرب من القواعد القانونية من قبل النخب، وتأثير السياسات البيئية. وفي كل حالة، يُظهر لاسكوم كيف يمكن استغلال الأنظمة التشريعية بمهارة من قبل أولئك الذين يعرفون ثغراتها، حيث ساقه هذا التخصص إلى التركيز بشكل خاص على ديناميات الفساد والمحسوبية، وإساءة استخدام السلطة، وهي أشكال متكررة من الجريمة في أوساط النخب.

في حين تعد كارلا ناغلز باحثة بلجيكية في علم الإجـرام متخصصة في جريمة النخب وسياسات العدالة، حيث تسعى أبحاثها إلى فهم كيفية تعامل المجتمع والنظام القانوني مع الجرائم التي يرتكبها أصحاب النفوذ. فهي أستاذة في جامعة بروكسل الحرة، تهتم بظواهرالإفلات من العقاب وعمليات تبرير الجرائم لدى النخب، وتستكشف كيفية تمكن هؤلاء الفاعلين من تبرير سلوكياتهم والتأثير على الـرأي العام. وقد نشرت ناغلز عدة دراسات حول كيفية تعامل النظام القضائي مع جرائم النخب، مشيرة إلى التفاوتات في تطبيق القانون بناءً على الوضع الاجتماعي للأفراد.

تم نشر كتاب "سوسيولوجيا النخب الجانحة: من جريمة ذوي الياقات البيضاء إلى الفساد السياسي" في سياق تزايد انعدام الثقة تجاه النخب السياسية والاقتصادية التي تورط البعض منها في فضائح مالية في عدة دول. ويسعى لاسكوم وناغلز إلى توضيح أبعاد هذه "الجريمة البيضاء" ، وكشف كيفية استخدام النخب لمواقعها من أجل التحايل على القانون، والإفلات من العقوبات، والحفاظ على مصالحها. وبالتالي، يأخذ هـذا الكتاب مكانه ضمن نقاش اجتماعي وسياسي، حيث تثير ممارسات النخب تساؤلات حول الشفافية والأخلاق والمسؤولية.

تمثل الهدف الرئيسي لهذا الكتاب في أمـريـن؛ أولاً، يسعى إلى تحليل استراتيجيات النخب للتهرب من القواعد القانونية والأخلاقية مع الحفاظ على سلطتها ونفوذها. ثانيًا، يهدف إلى توعية الجمهور بتأثير هذه الجرائم التي ترتكبها النخب على المجتمع والديمقراطية. ويقدم المؤلفان مقاربة علمية دقيقة، مستخدمين حالات واقعية وأمثلة محددة لإظهار أن هذه الجريمة ليست هامشية أو معزولة، حيث يدعوان إلى التفكير في عواقب هذا الإفلات من العقاب على النسيج الاجتماعي وعلى رؤية النظام القضائي. باختصار، يهدف الكتاب إلى تقديم تشخيص وإثـارة الوعي حول كيفية استغلال النخب للثغرات النظامية لتمرير سلوكيات غير قانونية.

يعود مفهوم "الجريمة البيضاء" إلى أبحاث عالم الاجتماع الأمريكي إدوين ساذرلاند، الذي قدم في الثلاثينيات هذا المصطلح لوصف الجرائم التي يرتكبها أشخاص من ذوي المكانة الاجتماعية الرفيعة في إطار أنشطتهم المهنية. وعلى عكس الجرائم العادية المرتبطة غالبًا بالأفعال العنيفة أو جرائم الشوارع، تشمل الجرائم البيضاء الانتهاكات الاقتصادية وإساءة استخدام السلطة، والتي عادة ما تكون بدون عنف جسدي مباشر، ولكن بآثار مالية واجتماعية هائلة.

يستعيد لاسكوم وناغلز تعريف جريمة ذوي الياقات البيضاء ويطورانه، ليشمل ليس فقط الجرائم الاقتصادية (كالاحتيال، والتهرب الضريبي، واختلاس الأموال، بل أيضًا الفساد السياسي واستغلال النفوذ. فجريمة ذوي الياقات البيضاء تتميز ببعدها "غير المرئي" وطابعها النظامي؛ فهي غالبًا ما تكون محاطة بشبكات نفوذ وتتمتع بدرجة من التسامح الاجتماعي، لأنها ترتكب من قبل شخصيات محترمة تشغل مواقع سلطة. ويرى المؤلفان أن هذه الجريمة تتطلب مقاربة خاصة لأنها تستغل الثغرات في النظام القانوني والإداري، مما يجعل السيطرة عليها معقدة بشكل خاص.

تحييد المعايير الأخلاقية

يُظهر المؤلفان لاسكوم وناغلر أن هذه الجريمة تستند على آلية "تحييد" المعايير الأخلاقية، حيث تقوم النخب بتبرير أفعالها لإضفاء الشرعية عليها. وقد تشمل هذه التبريرات الدفاع عن المصلحة العامة، أو الاستقرار الاقتصادي، أو النمو . بهذا المعنى، لا تقتصر جريمة ذوي الياقات البيضاء على أفعال فردية؛ بل تعكس أيضًا ظاهرة اجتماعية يصبح فيها السلوك الإجرامي شبه "طبيعي" ضمن الأوساط الحاكمة.

في كتاب "سوسيولوجيا النخب الجانحة"، يقوم لاسكوم وناغلز بتحليل معمق لكيفية اسـتـخـدام النخب الاقتصادية والسياسية لمناصبها لارتكاب مخالفات والتهرب من العقوبات. ويستعرض الكتاب عدة مواضيع رئيسية تكشف آليات جريمة ذوي الياقات البيضاء وتداعياتها على المجتمع، مبرزا تنوع الجرائم التي ترتكبها النخب، وآليات الإفلات من العقاب التي تحميهم، بالإضافة إلى تأثيرات هذه السلوكيات على الديمقراطية وثقة المواطنين.

أنواع جرائم النخب

يحدد لاسكوم وناغلز فئات مختلفة مـن الجرائم التي ترتكبها النخب للحفاظ على سلطتها أو تعزيزها؛ مثل الاحتيال والفساد واختلاس الأمـوال العامة والمحسوبية. ويحلل المؤلفان كل نوع من هذه الجرائم بالتفصيل، مبرزان كيفية استخدام النخب الجانحة لأدوات مثل التهرب الضريبي، والتلاعب بالمناقصات، واستخدام ترتيبات مالية معقدة لتحقيق مكاسب غير مشروعة أو تقليل الأعباء الضريبية. ولا تُعتبر هذه الجرائم مجرد "أخطاء سلوكية"، بل هي غالباً استراتيجيات متعمدة لتعزيز الثروة أو الحفاظ على مكانة النخب.

إضافةً إلى ذلك، يوضح المؤلفان أن هذه الجرائم تُسهَّل غالباً عبر قوانين غير مفعلة أو متساهلة. وتمتلك المؤسسات والشركات التي تديرها النخب نفوذاً كبيراً للتأثير على القرارات السياسية، مما يضمن توافق اللوائح مع مصالحهم. توتظهر هذه التصنيفات أن جريمة ذوي الياقات البيضاء ليست أفعالاً فردية منعزلة فحسب، بل ظاهرة أوسع ، حيث قد تشجع الهياكل المؤسسية ذاتها على السلوكيات غير القانونية.

الإفلات والتبرير

أحد الجوانب المركزية في الكتاب هو تحليل آليات الإفلات من العقاب التي تسمح للنخب بالتهرب من العقوبات، حيث يبيّن الكتاب أن النخب تستفيد من وسائل حماية متنوعة، بما في ذلك شبكات نفوذ قوية، وعلاقات إعلامية لتحسين صورتها، وموارد مالية تمكنها من توكيل محامين مختصين، حيث تساعدهم هذه العوامل في التحايل على القوانين أو الحصول على عقوبات مخففة. ويُسهم هـذا الإفـلات من العقاب في تعزيز الثغرات داخل الأنظمة القانونية، إضافةً إلى بطء وكلفة الإجراءات القضائية، مما يُثني عن المتابعة القضائية.

كـما يستعرض المؤلفان تقنيات "التبرير" التي تستخدمها النخب لتقليل وطأة أفعالهم، إذ قد يبررون مخالفاتهم بأنها في "المصلحة العامة" أو "لحماية الاقتصاد". وتخلق هذه التبريرات مسافة أخلاقية مع الانتهاك، مما يسمح للنخب برؤية تصرفاتهم بشكل إيجابي، حيث تمتد عملية التبرير أيضاً على المستوى الاجتماعي، إذ تُعتبر الجرائم البيضاء "أقل خطورة" مقارنة بالجريمة التقليدية رغم عواقبها المجتمعية.

الـتـأثـير الاجـتـمـاعـي والسياسي

للجريمة البيضاء تـأثـيرات على الصعيدين الاجتماعي والسياسي، حيث يشير لاسكوم وناغلز إلى أن هذه الجرائم تؤثر على ثقة المواطنين بالمؤسسات ونزاهة الديمقراطية، إذ يُسهم الإفلات من العقاب الذي تتمتع به النخب في تعميق الفوارق الاجتماعية، ويزيد من مشاعر الظلم والعجز بين المواطنين.

ويمكن أن تؤدي هذه الظاهرة إلى اعتقاد أن العدالة غير عادلة، وأن القوانين تصب في صالح الأغنياء وأصحاب النفوذ، وأن السلطة فوق القواعد التي يُفترض أن تنطبق على الجميع.

على المستوى السياسي، تُضعف هذه الجرائم شرعية المؤسسات العامة، إذ تُغذّي مشاعر السخرية وعدم الثقة تجاه القادة. وتـؤدي الفضائح المتكررة في مجالات الفساد والمحسوبية إلى تقويض الثقة في الأنظمة السياسية والاقتصادية. من خلال الكشف عن ثغرات التنظيم وآليات الإفلات من العقاب، حيث يدعو لاسكوم وناغلز إلى وعي جماعي وإصلاح الأنظمة الرقابية لمنع هذه السلوكيات الضارة. وتُبرز تحليلاتهم ضرورة تعزيز الشفافية، وفرض عقوبات أكثر صرامة، وإصلاح المؤسسات لمكافحة جريمة ذوي الياقات البيضاء بفعالية واستعادة الثقة في الأنظمة الديمقراطية.

خاتمة

يبرز بيير لاسكوم وناغلز الحاجة الملحّة للاعتراف بحجم وخطورة الجريمة ذات الياقات البيضاء، وهي ظاهرة ليست استثنائية ولا تقتصر على بعض الحالات المعزولة، حيث شدد المؤلفان على التأثير المدمر لهذه الممارسات على شرعية المؤسسات الديمقراطية وتفاقم للامساواة الاجتماعية، ما يستوجب تعزيز آليات الرقابة وجعل القوانين قابلة للتطبيق على النخب لمنعها من الإفلات من العقاب. ومن خلال الدعوة إلى إصلاحات مؤسسية وقضائية، يسعى المؤلفان إلى إعادة صياغة النظام لتحقيق المساواة الحقيقية أمام القانون، مما يحدّ من سلوكيات النخب المنحرفة، ويعيد الثقة في النظامين السياسي والاقتصادي. كما يؤكد الباحثين على أهمية الوعي الجماعي لدى المجتمع، مبرزان أهمية تكاثف جهود المواطنون ووسائل الإعلام وصناع القرار السياسي لفضح هذه التصرفات وتعزيز ثقافة المسؤولية. وباستكشاف الكتاب لآليات الجريمة بين النخب، فإنه يهدف إلى تحفيز التفكير حول العدالة الاجتماعية والمساواة، وتشجيع اتخاذ خطوات عملية للحد من إفلات الأقوياء من العقاب.

نـال كتاب سوسيولوجيا النخب المنحرفة تقديراً واسعاً لتحليله العميق وقدرته على معالجة موضوع معقد بأسلوب مبسّط. وتعتبر أعمال لاسكوم وناغلز ذات صلة وثيقة وراهنة بتحولات ظاهرة الاجرام في المجتمعات المعاصرة، حيث تتناول قضية جوهرية لدى الديمقراطيات الحديثة، وهي العدالة ومسؤولية النخب. ومايعزز دقة منهجيتهما في الكتاب هو غنى الأمثلة التي يستخدمانها، مما يسمح بفهم أعمق لكيفية تطبيع سلوكيات النخب المنحرفة أو تمويهها. وتقدم مقاربتهما لسوسيولوجيا الجريمة رؤى جديدة حول موضوع نادراً ما يتم التطرق إليه بهذا القدر من الشمولية.

ومع ذلك، أبدى بعض النقد تحفظاً على التشاؤم الذي يطغى على الكتاب، حيث يصف المؤلفان وضعاً تبدو فيه النخب شبه مميعة، مما قد يبدو محبطاً لمن يأملون في التحول الديمقراطي. و ربما كان البعض يتوقع اقتراحات أكثر وضوحاً وقابلية للتنفيذ لمكافحة الجريمة ذات الياقات البيضاء، أو التركيز على حالات تم فيها معاقبة النخب بشكل فعّال. بالإضافة إلى ذلك، قد يعطي الكتاب انطباعاً بالتعميم من خلال التركيز على السلوكيات المنحرفة لفئة معزولة، رغم أن هـذه السلوكيات تعكس ظاهرة ممنهجة. ومـع ذلـك، لا تقلل هذه الانتقادات من قيمة تحليل المؤلفين، الذي يبقى إسهاماً مهماً ورصينا في حقل سوسيولوجيا الجريمة بين النخب.

من خلال قراءة كتاب سوسيولوجيا النخب المنحرفة، يبدو من المدهش مـدى تطوير النخب استراتيجيات معقدة للتحايل على القانون والحفاظ على امتيازاتها، حيث يدعو الكتاب إلى التأمل حول مفهوم العدالة ودور كل فرد في مجتمع، يتمكن فيه البعض من التصرف وكأنهم فوق القوانين، وبالتالي هنالك مساءلة لقيم الديمقراطية: كيف يمكن للمواطنين أن يظلوا واثقين في نظام يبدو، في كثير من الحالات، وكأنه يحمي الأقوياء على حساب المساواة؟

في سـيـاق الأزمـــات الاقتصادية والسياسية التي تواجه العديد من البلدان، تتفاقم الفجوات الاجتماعية ويطالب المواطنون بمزيد من شفافية ومسؤولية النخب. فمن وجهة نظر شخصية، يدفع هذا الكتاب للتفكير في الحلول الممكنة للحد من هذه التجاوزات ، فرغم أنه يكشف حجم التحديات، إلا أنه يفتح الباب للأمل في التغيير، من خـلال الإصـلاحـات المؤسسية وزيـادة التعبئة الشعبية. ولتحقيق العدالة، من الضروري أن يبقى المجتمع بأسره يقظاً تجاه هذه الممارسات، وأن يطالب بتغييرات ملموسة لاستعادة المساواة أمام القانون. وبالتالي يؤكد هذا الكتاب على ضرورة الدفاع عن قيم الشفافية والمسؤولية بنشاط في كل مستويات السلطة، وهي مسؤولية تقع على عاتق الحكام، وكذلك على كل مواطن.

يمنح الكتاب انطباعًا بتقديم صورة مفرطة في التجانس عن النخب، غير أنه يتوجه بشكل محوري إلى إبراز الآليات الهيكلية التي تسهّل الانحراف داخل هذه الفئات، دون أن يقصد السقوط بالوصم الشامل لكل النخب. وفي الواقع، غالبًا ما تعتمد الدراسات السوسيولوجية عـلى نـوع مـن التعميم لاستنباط الاتجاهات والأنماط المتكررة. والهدف هنا ليس إنكار وجود نخب نزيهة، بل فهم الظروف التي قد تؤدي إلى سلوكات منحرفة في حقل النخب. ولتخفيف هذا الطابع التعميمي، يمكن استكشاف الاختلافات بين أنواع النخب المختلفة، سـواء كانت اقتصادية أو سياسية أو ثقافية، ودراسة تأثير السياقات الوطنية على هذه السلوكات. وفيما يتعلق بغياب الاقتراحات العملية في مضمون الكتاب، فإنه من المهم الإشـارة إلى أن الهدف الرئيسي للكتاب هو تحليل آليات الفساد من منظور سوسيولوجي وليس تقديم دليل عملي للسياسات العامة. ومع ذلك، كان من المفيد أن يقدم المؤلفان بعض الأفكار حول سياسات مكافحة الفساد، والاستعانة بأعمال أخرى تقدم حلولًا عملية؛ مثل الإصلاحات المؤسسية، وتعزيز آليات الرقابة، أو وضع إجراءات لضمان الشفافية باعتبارها مقترحات من شأنها إغناء المقاربة السوسيولوجية بتوصيات في مجال الحوكمة.■

جدلية الاستبداد والدين والمال والسياسة في فكر عبد الرحمان الكواكبي

عبد الكريم بحر
باحث في الفلسفة السياسية
جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء

الملخص

يقدّم هذا المقال المشروع الفكري والسياسي للمفكر عبد الرحمان الكواكبي حول جدلية الاستبداد والدين والمال والسياسة، وعلاقتهما جميعًا بالاستبداد، وخصوصًا السياسي منه، الذي يتجذّر عبر مسالك متعددة، أبرزها الدين والمال. ويناقش كيف بيّن الكواكبي أن أخطر أنواع الاستبداد هو الاستبداد السياسي، لما له من انعكاس على الدين والعلم والتربية والأخلاق والمجد والمال. كما يبرز مقاربته الأخلاقية والاجتماعية في مواجهة هذه الظاهرة، إذ لم يكتف بتشخيص أسباب الإستبداد وأنواعه ونتائجه، وإنما قدّم حلولا ناجعة لمقاومته، ولعل أبرزها تجنّب العنف وترقّي الأمة في الإدراك والإحساس عن طريق التعليم، وترسيخ حرية التفكير والتعبير، وتحقيق الفصل بين السلطات السياسية، على نحو ما هو معمول به في المجتمعات الغربية، وخاصة نظرية فصل السلطات وما يرتبط بها من مفاهيم.

كلمات مفتاحية: الاستبداد السياسي، الدين، المال، التنوير، النهضة، الإصلاح.

Abstract

This article presents Abd al-Rahman Al Kawakibi political and intellectual project, which focuses on the controversy surrounding despotism, religion, politics, wealth, and their relationship to despotism—particularly that which is endemic in politics. The latter is inherently rooted in multiple aspects, especially in religion and wealth. The chapter discusses how Al Kawakibi accentuates that the most dangerous type of despotism is political, as it affects, in one way or another, religion, science, education, socialization, morals, glory, and wealth. His approach to morality in this context is effectively indicative of the way in which it confronts this phenomenon; not only does he identify the causes, types, and results of despotism, but he also proposes effective solutions to resist it. The most prominent solutions are the avoidance of violence and the promotion of communal development at the level of moral awareness and sensibility. While Al Kawakibi posits that education is the key to resisting political despotism, he also views it as a principle for safeguarding freedom of speech and expression, leading to the separation of political powers in the same way it has been applied in Western societies.

Key words: Political despotism, Religion, Wealth, Enlightenment, Renaissance, Reform.

يعد عبد الرحمن أحمد بهائي محمد مسعود الكواكبي (1271 هـ / 1855 – 1320 هـ / 15 حزيران 1902م) أحد روّاد النهضة العربية ومفكّريها في القرن التاسع عشر، ومن مؤسسي الفكر القومي العربي. اشتهر بكتابه "طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد"، الذي يُعدّ من أهم المؤلفات العربية في القرن التاسع عشر التي تناولت ظاهرة الاستبداد السياسي بالتحليل والنقد. وُلد في مدينة حلب لعائلة عرفت بمكانتها الاجتماعية والعلمية الرفيعة. والده هو أحمد بهائي بن محمد بن مسعود الكواكبي، ووالدته السيدة عفيفة بنت مسعود آل نقيب، وهي ابنة مفتي أنطاكية في سوريا حينها. كانت مدينة حلب تزدهر بالعلوم والفقهاء والعلماء، درس الشريعة والأدب وعلوم الطبيعة والرياضيات مع نفرٍ من كبار العلماء في حلب.

يعتبر من خيرة من أنجبت عائلته، وكان يعتز بنسبه وجاهه وعلمه. كانت أسرته تملك المدرسة الكواكبية التي درس فيها والده، ولما توفيت أمه وهو في حداثة سنّه، ربّته خالته وهو صغير. استلهم الكواكبي من خالته الأدب ورجاحة العقل والاتزان في الحديث، وقد كان "شجاعا في رأيه، محرّضًا الناس على الشكوى لهمومهم ومشكلاتهم" [1] . أي أن التنشئة الاجتماعية للرجل والبيئة التي تربى فيها والظروف السياسية التي عاصرها جعلت "منه رجلا يستعصي على ناقد الأخلاق نقده، وأدب اللسان، فلا تؤخذ عليه هفوة، يزن الكلمة قبل أن ينطق بها وزنا دقيقا، حتى لو ألقي عليه السلام فكر في الإجابة، متزنا في حديثه إذا قاطعه أحد سكت وانتظر حتى يتم حديثه، ثم يصل ما انقطع من كلامه، فيؤدب بذلك محدثه، نزيه النفس لا يخذعها مطمع ولا يغريها منصب" [2].

لقد حرص والده على تلقينه العلم وتدريسه اللغات، وتلقينه الفارسية والتركية " فلما أتم دراسته انغمس في الحياة العملية، تنوعت أعماله، وتباينت اتجاهاته، فمن محرر لجريدة رسمية إلى رئيس كتاب المحكمة الشرعية إلى قاض شرعي في بلدة من البلاد السورية، إلى رئيس البلدية"[3] .

رغم المناصب التي تقلدها "ورغم الفوائد التي اكتسبها الكواكبي من هذه الفترة، ورغم الخبرة العملية التي حصل عليها إلا أن طبيعته الحرة ما كانت لتسمح ليعيش داخل جهاز دولة آل عثمان، فترك سلك الوظائف الحكومية ودخل ميدان التجارة، وفي هذا الميدان تعلم الكثير والكثير من الخبرات"[4].

السياق الإشكالي لمشروعه الفكري

لا شك أن سؤال النهضة في الفكر العربي قد أثار سجالًا بين المفكرين، كلٌّ حسب إمكاناته المعرفية ومرجعيته الثقافية والإيديولوجية. ولكن النقطة المشتركة بين تصورات جل المفكرين هي الإيمان القوي بأن هناك غربًا متقدمًا صناعيًا وتقنيًا، بينما لم تستفق الأمة العربية بعد من تأخر تاريخي مروع في جميع مجالات حياتها، سواءً اقتصاديًا أو سياسيًا، وحتى على صعيد البنية الاجتماعية. ولذا، كان سؤال النهضة حاضرًا بقوة في نفوس المفكرين كمعارضة للتأخر والقيود التي تحبس أي تحرر للأمة العربية من قبضة التخلف والجهل والاستبداد، ويرى الكواكبي أن لكل شيء سبب، فيقول "فلا بد لهذا الخلل الطارئ وضعف النازل من أسباب ظاهرية غير سر القدر الخفي عن البشر. فدعت الحمية بعض أفاضل العلماء والسراة والكتاب السياسيين للبحث عن أسباب ذلك والتنقيب عن أفضل الوسائل للنهضة الإسلامية فأخذوا ينشرون آراءهم في ذلك في بعض الجرائد الإسلامية الهندية والمصرية والسورية والتاتارية وقد اطلعت على كثير من مقالاتهم الغراء في هذا الموضوع الجليل

الهوامش

1 -موسوعة أعلام الفكر العربي، الحديث والمعاصر، ص 44، طبعة رابعة محدثة 2019، الجزء الثاني، الدكتور أيوب بودية ، عمان

2- احمد أمين، زعماء الإصلاح في العصر الحديث، مؤسسة هنداوي، ص 69.

3- احمد أمين، زعماء الإصلاح، مرجع سابق، ص 70.

4- صلاح زكي أحمد، أعلام النهضة العربية الإسلامية العصر الحديث، مركز الحضارة العربية، الطبعة العربية الأولى 2011 ص 50.

واتبعت أثرهم بنشر مالاح لي في حل المشكل العظيم"[5] .

يتبين أن هم الرجل كان التعرف حال المسلمين في جميع أقطار الأرض، وتشخيص داءهم وتقديم الدواء لهم، ويختص الأمر هنا بحال المسلمين في المملكة العثمانية- توجت أبحاثه في كتابين: الأول نقد للحكومات الإسلامية وهو "طبائع الاستبداد" والثاني نقد للشعوب الإسلامية وهو "أم القرى" وكلاهما عبارة عن مقالات كتبت في المجلات والجرائد. وتزامن ذلك مع بلوغ "الضيق في الشرق منتهاه في عهد السلطان بن عبد الحميد، ولكن يبحثون في المجتمعات بحثا واسعا يتعرفون علل الجماعات وأمراضها وأنواع الحكومات ومزايا كل شكل وعيوبه، ويحررون من القيود، ولا يعبثون بالتضحيات في سبيل الحريات، ويبني لاحقهم على ما وصل إليه سابقهم"[6]

أدى الظلم والاضطهاد إلى دراسة نظام الحكم من قبل الباحثين في شؤون الأمم. فتوجه كثير من العثمانين لدراسة أنظمة الحكم الأوربي للاستفادة منها، وصارت مصر ملاذا للأحرار وداعمة لكل واقف في وجه الاستبداد، مما أسهم في ظهور الصحف والمقالات المهتمة بهذه القضايا. كما ساعدت الترجمة على نقل الفكر الغربي إلى الشرق، مثل ترجمة كتاب "أصول النواميس والشرائع"لمونتيسكيو[7]، في خضم كل هذا، طلع الكواكبي بمشروعه الفكري والسياسي.

مشروعه الفكري والسياسي

يرى الكواكبي أن داء الاستبداد السياسي هو أصل الانحطاط بمختلف أشكاله وتجلياته، ودواؤه دفعه بالشورى الدستورية. لكن ما أصل الداء؟ (الاستبداد السياسي)؟[8] هناك عدة تصورات حول الداء، تراوحت بين ربطه بالدين وتهاون الناس فيه، وبين من أرجعه إلى اختلاف الآراء، غير أن الكواكبي رجح -عن وعي ودراسة- أن الداء يكمن في الاستبداد السياسي الذي "ينعكس على الدين، على العلم، على التربية، على الأخلاق، على المجد، على المال" [9]. لقد ألف الناس في علم السياسة نظرا لأهميته السياسية والاجتماعية، منذ العهد الرومان إلى العصر الأوربي الحديث. ولم يكن المفكرون العرب بمعزلٍ عن هذا الاهتمام؛ فمع أن العناية بهذا العلم كانت محدودة، إلا أن بعض المتأخرين أولوه اهتماما خاصا، سعيا إلى تشخيص داء الشرق، وإيجاد الدواء له. وقد عرف الكواكبي علم السياسة بأنه: "إدارة الشؤون المشتركة بمقتضى الحكمة " [10].

وفي تعريفه للاستبداد يرى أنه: "غرور المرء برأيه والأنفة عن قبول النصيحة أو الاسقلال في الرأي أو في الحقوق المشتركة".[11] ويميز بين نوعين من أنواع الاستبداد، على اعتبار أن هناك "استبدادا حقيقيا" وآخر "مجازي"، أما الأول فهو "-استبداد الحكومات خاصة، لأنها أعظم مظاهر أضراره التي جعلت الإنسان أشقى ذوي الحياة"، في حين أن الثاني فهو: "تحكم النفس على العقل وتحكم الأب والأستاذ والزوج ورؤساء بعض الأديان، وبعض الشركات، وبعض الطبقات" [12].

إن الاستبداد في اصطلاح السياسيين هو: "تصرف فرد أو جمع في حقوق قوم بالمشيئة وبلا خوف تبعة" [13]، وهو ما يقتضي استحضار المعنى الوصفي الذي يدل على أن "الاستبداد صفة للحكومة المطلقة العنان فعلا أو حكما تتصرف في شؤون الرعية كما تشاء بلا خشية حساب ولا عقاب محققين" [14]. إن الأمر هنا يتعلق بطبيعة الحكومة: هل هي مطلقة في تصرفها أم مقيدة؟ وهل تتصرف وفق أهواءٍ دون قيد، أم في إطار ضوابط محدد؟ وهل الاستبداد واحد من حيث طبيعته، أم له أشكال متعددة؟ ثم هل هو مرتبة واحدة أم مراتب متباينة؟

بالاستناد إلى كتاب "طبائع الاستبداد..."، يمكن اعتبار أن الحكومة المستبدة أشكال، فهناك حكومة الحاكم الذي حاز السلطة بالحكم أو بالغلبة أو بالوراثة، ويشمل أيضاً الفرد المقيد بفعل انتخابي لكنه غير مسؤول، ويشمل أيضا حكومة الجمع، حتى ولو كانت منتخبة وحصل إجماع حولها بالرأي، لأن هذا الأخير لا يعني قبول الاختلاف وإنما الاستبداد، والذي قد يكون عند الاتفاق أشد أضر من استبداد الفرد، ويشمل أيضا الحكومة الدستورية حيث التباعد بين قوة التشريع وقوة التنفيذ وقوة المراقبة. إذا، فالاستبداد لا يرتفع ما لم يكن هناك ارتباط بالمسؤولية [15].

يتبين من خلال التفصيل الذي قدمه الكواكبي لأشكال الاستبداد أنه كان هناك مطلعا ومتأثرا بمتن مونتيسكيو، وأنه انفتح على النظريات السياسية الغربية، خاصة نظرية فصل السلطات وما يرتبط بها من مفاهيم، مثل نظام الحكم، والعقد الاجتماعي، والمؤسسات، والقانون، وغيرها من المفاهيم ذات الصلة.

وإذا كانت الحكومة المستبدة أشكالاً، فإن للاستبداد مراتب، ويخف كلما قل عدد نفوس الرعية، وضعف الارتباط بالأملاك الثابتة، وقل التفاوت في الثروة، مع عدم إغفال ترقي الشعب في المعارف يصاحبه بالضرورة تخفيف من حدة الاستبداد [16]، وبالجملة يمكن القول إن الحكومة لا تخرج عن الاستبداد بحسب تصور الكواكبي، ما لم تكن تحت المراقبة الشديدة والاحتساب الصارم الذي لا يُسامح فيه [17]. يرى الكواكبي أن للاستبداد طبيعةً وتاريخاً، لأن تجارب البشرية أثبتت أن الاستبداد يتسلل إلى الحكومة العادلة والمسؤولة في لحظة غفلة من الأمة أو تمكن الحاكم من إستغلال هذه الغفلة. وفي هذه الحالة، تواجه الحكومة أمرين: جهالة الأمة والجيش المنظم [18].

إن آلية استقرار الحكم وتحقيق نهضة شاملة تتطلب ألا يغفل الناس لحظة واحدة عن مراقبة الحاكم [19]، علمًا أنه يصعب الحديث عن الاستبداد في الحالة البدوية، نظرا لغياب كيان سياسي واجتماعي قارٍ، فالحديث عن الاستبداد عامة، والاستبداد السياسي خاصة، مرتبط بالحالة المدنية(المجتمع والاستقرار والحكومة).

تأسيسًا على ما سبق، يتضح من الناحية التاريخية أن للاستبداد جذورا تعود إلى نشأة المدينة، حيث الاجتماع والتآلف والتفكير في المصالح المشتركة. إلا أن هذا لا يمكن أن يقوم به الجميع، إذ يتطلب وجود حاكم يسوس أمور الناس ويفكر في المصلحة الجماعية بدل المصلحة الشخصية، الأمر الذي يدفعه أحيانًا إلا الاستبداد لكبح جماح من يتجرؤ على الخروج عن طاعة الجماعة أو التمرد على قوانينها.

ومن هنا نخلص إلى السؤال المركزي في دائرة الاستبداد، والمتعلق بمعنى المستبد ذاته كما حدده عبد الرحمان الكواكبي في تصوره؛ إذ استند في تعريفه للمستبد إلى آراء عدد من الحكماء، وأهمها قوله: "المستبد عدو الحق، عدو الحرية، وقاتلهما، والحق أبو البشر، والحرية

الهوامش

5- السيد الفراتي (اسم مستعار للكواكبي)، أم القرى، الطبعة المصرية بالأزهر، 1350ه، 1931م.

6- أحمد أمين زعماء الإصلاح، مرجع سابق، ص 72.

7- المرجع نفسه، ص 72.

8- عبد الرحمان الكواكبي، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، تقديم الدكتور أسعد السحمراني، طبعة كاملة ومنقحة بمناسبة المئوية الأولى لوفاة المؤلف، دار النفائس، الطبعة الثالثة، 2006، ص 30.

9- المصدرنفسه، ص 30.

10- المصدر نفسه، ص 34 -المقدمة-.

11- المصدر نفسه، ص 37.

12- المصدر نفسه، ص 37.

13- المصدر نفسه، ص 37.

14- المصدر نفسه، ص 38.

15- المصدر نفسه، ص38.

16- المصدر نفسه، ص 38. (بتصرف).

17- المرجع نفسه، ص 39

18- المرجع نفسه، ص 39

19- المرجع نفسه، ص 40

أمهم، والعوام صبية أيتام نيام لا يعلمون شيئا، والعلماء هم أخوتهم الراشدون: إن أيقظوهم هبّوا، وإن دعوهم لبّوا، وإلا فيتّصل نومهم بالموت" [20]. كما أضاف: "المستبد يتجاوز الحد ما لم ير حاجزا من حديد...وإنه إنسان مستعد بالطبع للشر، والإلجاء للخير...ويود أن تكون رعيته كالغنم درا وطاعة، والكلاب تذللا وتملقا..." [21].

لذلك، فالاستبداد عدو التقدم، وحاجز أمام يقظة العقل، ووسيلة لانتشار الجهل وانعدام القدرة على العمل والفعل، ويجعل الإنسان كالأعمى لا يتحسس طريق الحرية، وتترتّب على ذلك صعوبة الإنتاج وتحقيق النهضة.

ومن هنا يقول الكواكبي: "من أقبح أنواع الاستبداد استبداد الجهل على العلم، واستبداد النفس على العقل" [22]

إذا ثبت للاستبداد جذورًا تاريخية، فما علاقته بالدين؟ أهي علاقة وصل أم فصل؟ يرى الكواكبي أن الاستبداد الديني هو منبع الاستبداد السياسي، نتيجة اشتراكهما في ثنائية التغلب والرياسة، بهدف السيطرة على الإنسان وجدانياً وجسدياً. فالاستبداد الديني يتحكم في القلوب، بينما الاستبداد السياسي يسيطر على الأجسام[23]. والاستبداد يقتل الإنسان ويشل قدرته عن التفكير والتأمل والعمل والإنتاج، بمعنى يوقف القدرة على تحقيق النهضة؛ أي أنه لا يمكن تحقيق نهضة بعقل غير ناهض، كما عبر عن ذلك محمد عابر الجابري [23].

إن تحالف الاستبدادين، الديني والسياسي، ينعكس سلبًا على الإنسان والرعية بشكل عام، بل ويخدم السياسيين بحيث "يسترهبون الناس بالتعالي الشخصي والتسامح الحسي، ويذللونهم بالقهر والقوة وسلب الأموال، حتى يجعلوهم خاضعين لهم، عاملين لأجلهم، يتمتعون بهم كأنهم نوع من الأنعام، يشربون ألبانها ويأكلون لحومها ويركبون ظهورها وبها يتفاخرون" [25]. بل أكثر من ذلك، فكل "مستبد سياسي إلى الآن إلا ويتخذ له صفة قدسية يشارك بها الله، أو تعطيه مقام ذي علاقة مع الله" [26]. غير أنه يمكن جعل الإصلاح الديني مدخلاً للإصلاح السياسي، اقتداءً بالغرب، خاصة وأن الطراز النبوي المحمدي قد تناقص بعد أبي بكر وعمر، حيث أصبحت الأمة تطلبه وتبكيه من عهد عثمان إلى الآن ويستمر بكاؤها. والحل يكمن في التأسيس لطراز سياسي شورى، يشبه ذلك الذي اهتدت إليه بعض أمم الغرب [27].

يتضح أن الكواكبي يستند إلى التراث الإسلامي في بعث نظام جديد يقوم على الشورى، لكنه لا يجد غضاضة في ربطه بما توصل إليه الغرب من أنظمة سياسية، حيث يدعو إلى الارتكاز على نظام الشورى، وهو نظام إسلامي صرف، ولكنه لا يرى تعارضًا بين هذا النظام وبين ما تعيشه الأمم الغربية. فإذا كانت هذه علاقة الاستبداد بالدين، فأين تتجلى علاقته بالعلم؟

إن غاية المستبد ألا تتنور الرعية بالعلم، وقد عبر الكواكبي عن ذلك بعبارة بليغة مفادها: "لو كان المستبد طيرًا لكان خفاشًا يصطاد هوامّ العوام في ظلام الجهل، ولو كان وحشًا لكان ابن آوى يتلقف الدواجن الحواضر في غشاء الليل، ولكنه، هو الإنسان يصيد عالمه جاهلُه" [28]. لذلك يبين الكواكبي أهمية علوم الحياة، كالحكمة النظرية والفلسفة العقلية، وحقوق الأمم، وطبائع الاجتماع، والسياسة، والتاريخ، وغيرها من العلوم التي تهذّب النفوس وتوسّع العقول، وتعرّف الإنسان بحقوقه وكم هو مغبون فيها" [29].

علماً أن العوام هم من يساعدون المستبد في ترسيخ حكمه، حيث "يذبحون أنفسهم بأيديهم بسبب الخوف الناشئ عن الجهل والغباوة، فإذا ارتفع الجهل وتنور العقل زال الخوف، وأصبح الناس لا ينقادون طبعا لغير مصالحهم، كما قيل: العاقل لا يخدم غير نفسه، وعند ذلك لا بد للمستبد من الاعتزال أو الاعتدال" [30].

وبالتالي، فلا نهضة ولا إصلاح دون تحرير الإنسان من الجهل والخوف، والاستعاضة عن ذلك بالعلم وتنوير العقول. ولا شك أن العلاقة بين الاستبداد والعلم تنافرية، لأن إدارة المستبد تسعى إلى إطفاء نور العلم وجعل الرعية تعيش في الجهل، إلى درجة أن العلماء الحكماء لا ينبتون، لأن صخور الاستبداد شديدة، ومن ثمة يصعب تنوير أفكار الناس[31].

لكن، لماذا يخشى المستبد العلم؟ يقدم الكواكبي جوابًا مفاده أن العلم في حقيقته يفتح باب الحرية، ويحافظ على الحق في الحياة ومعرفة عِزّة النفس، ويجعل الإنسان يدافع عن مكانة الشرف وعظمته، ويحمي الحقوق من الضياع ويرفض الظلم، ويدراك أهمية الإنسانية ووظائفها والرحمة وما يرتبط بها [32].

بمعنى أن للعلم وظائف أخلاقية وسياسية واجتماعية ودينية، وهي تلعب دورًا مهمًا في تحقيق النهضة المنشودة.

لكن إذا كان للعلم وظائف أخلاقية، فهل يمكن القول أن الاستبداد يفضي إلى هدم القيم الأخلاقية وتكريس احترامها كقيمة أخلاقية؟ بمعنى آخر، ما علاقة الاستبداد بالمجد؟ لقد تمعن الكواكبي في "نتائج القرائح التي كتبت في الاستبداد، وينظر إلى الدولة العثمانية في عهده ويستملي منها آراءه وأحكامه ثم عرض للاستبداد والمجد" [33]، معتبرا أن للمجد مكانة معتبرة في حياة المجتمعات الإنسانية، لأنه مقام "حب واحترام في القلوب، وهو مطلب طبيعي شريف لكل إنسان، لا يترفع عنه نبي أو زاهد، ولا ينحط عنه دني أو خامل"[34]. والحق أن معنى المجد يختلف من مجتمع إلى آخر، فيعتبره الشرقيون بذلاً في سبيل الله أو في سبيل الدين، واعتبرهر الغربيون في سبيل الإنسانية[35]. لذلك "فالمجد محبب للنفوس لا تفتأ تسعى وراءه وترقى مراقيه" [36]. وبالتالي، فإن الاستبداد يخلق وضعية خاصة داخل المجتمع، لأنه "عدو للعدل ونصير للظلم، لا دين ولا وجدان ولا شرف ولا رحمة"[37]. إذن، فالاستبداد يجعل المستبد عاجزًا، ويمنع التنوير عن العقول، لتصبح حياة الناس مكفهرة محرومة من كل سبل المعرفة والتنوير، ليتسنى للمستبد أن يحولها إلى شقاء، حتى لو أدى ذلك إلى الموت. فالاستبداد فجور ومهلكة ومثالب، وهي الخصائص التي ولدت وضعية جديدة وأثرت على ثروة الأمة، خاصة في جانبها المالي.

وهذا ما يحيلنا على علاقة الاستبداد بالمال، والتي يوجزها الكواكبي في كون العلاقة بين المستبد والأغنياء تتطلب إذلالهم حتى لا يكونوا له أعداء، فالأغنياء هم أعداء المستبد فكريا، ولكنهم دعائمه من الناحية العملية،

الهوامش

20-طبائع الاستبداد، ص42.

21-المصدر نفسه، ص 42.

22-المصدر نفسه، ص 42.

23- المصدر نفسه، ص 42.

24 -للمزيد، الاطلاع على كتاب "تكوين العقل العربي"، محمد عابد الجابري، إعداد مركز دراسات الوحدة العربية، ص 13 وما بعدها.

25-طبائع الاستبداد، مصدر سابق، ص46.

26-المصدر نفسه، ص 47.

27-طبائع الاستبداد، مصدر سابق، ص 51.

28-المصدر نفسه، 65.

29-المصدر نفسه، ص 66.

30-طبائع الاستبداد، مصدر سابق، ص 68.

31-المصدر نفسه، ص، ص 71-70 بتصرف.

32- المصدر نفسه، ص 71.

33- احمد أمين، زعماء الإصلاح في العصر الحديث، ص 76، مؤسسة هنداوي

34-المرجع نفسه، ص 73 بتصرف.

35-المرجع نفسه، ص 74.

36- المرجع نفسه، ص75.

37- المرجع نفسه، ص 77.

خاصة عندما يستطيع إخضاعهم، "فهم ربائط المستبد يذلهم فيئنون ويستدرهم فيحنون" [38].

لأن المستبد في نظر الكواكبي همه الوحيد هو التحكم والهيمنة والبطش، فإنه يفرض قيودًا وضوابط على الأغنياء لضمان طاعتهم لـه، حيث يمكن أن يضعهم في موقف ضعف أمام سلطته، وحينما يشعرون بالعجز، تظل الوسيبة الوحيدة للتعبير عن عدم رضاهم هي الشكوى أو الصمت، بعد ذلك، بعيد المستبد فـرض الـولاء عليهم، فتظهر طاعتهم وتعاونهم وكأن له فضل عليهم، بينما يظل هـو مسيطرا عـلى المـال والسلطة.

أما فيما يتعلق بالاستبداد والأخلاق، فقد ذهب الكواكبي إلى اعتبار أن تأثيره يصل إلى جوهرها، فالاستبداد يؤثر في أخلاق الناس، "يرغم حتى الأخيار منهم على ألفة الرياء والنفاق، ولبئس السيئتان"[39].

ذلك أن أقوى ضوابط الأخلاق تتجلى في النهي عن المنكر والنصيحة، وهو أمر لا يمكن تفعيله في ظل الاستبداد، إذ لا يستطيع القائمون بهذه الوظيفة ممارسة تأثيرهم إلا على المستضعفين الذين لا يملكون ضرراً ولا نفعًا.

وفي حديثه عن التربية والاستبداد يشبههما بـ"البناء" و "الهادم"، ويعتبر أن الهادم أقوى من البناء وأسرع منه في عمله، ويقول: "فكل ما تبنيه التربية مع ضعفها يهدمه الاستبداد بقوته، وهل يتم بناء وراءه هادم؟" [40]. ومن نتائج الاستبداد كذلك أنه يقف عائقا أمام الترقي الطبيعي للإنسان بفطرته وهمته، الذي حصره الكواكبي في ستة أنـواع: الترقي في الجسم، والترقي في القوة، والعلم، والمال، والترقي في النفس بالخصال والمفاخر، والترقي بالعائلة استئناساً وتعاوناً، والترقي بالعشيرة عن الطوارئ، وأخيرا الترقي بالإنسانية، معتبراً هذا الأخير منتهى الترقي. معتبرا أن هذه الترقيات لا يتوقف الإنسان عن السعي وراءهـا ما لم يقف أمام عائق يسلب إرادتـه، والذي إما أن يكون إما عجزًا طبيعيًا أو الاستبداد المشؤوم[41].

لم يكتف الكواكبي بتشخيص أسباب الاستبداد وأنواعه ونتائجه، وإنما قدم حلولًا ناجعة لمقاومته والتخلص منه، ولعل من أبرزها أن الاستبداد يجب أن يُقاوم بالحكمة والتدريج لا بالشدة، بحيث يقول: "إن الوسيلة الوحيدة الفعالة لقطع دابر الاستبداد هي ترقي الأمة في الإدراك والإحساس، وهذا لا يتأتى إلا بالتعليم والتحميس، ثم إن اقتناع الفكر العام إذعانه إلى غير مألوفه، لا يسمحون باستبدال القشعريرة بالعافية إلا بعد التروي المديد...وأن الاستبداد لا يجب أن يُقاوم بالعنف، كي لا تكون فتنة تحصد الناس حصدا" [42].

لقد انتشر صيته في مصر قاطبة وخارجها، وأُعجب الناس بما ينشر من مقالات إصلاحية في الجرائد والمجلات، وبينما هم منهمكوم في قراءة مقالاته، حتى فوجئ الجميع بنبأ وفاته يوم 6 من ربيع الأول سنة 1320 هـ المقابل لسنة 1920م، فأسف عليه كل من كان محبًا للإصلاح، وبكاه إخوته الذين كانوا يرون فيه نبيل الخلق، نقي الضمير، عفيف اللسان، سامي المقصد[43].

ولقد خصه الخديوي عباس حلمي بجنازة كبيرة وتم دفنه في جبل المقطم، وقد نقش على قبره بيتان من الشعر لشاعر النيل حافظ إبراهيم هما:

"هنا رجل الدنيا هنا مهبط التقى
هنا خير مظلوم هنا خير كاتب

قفوا واقـرؤوا أم الكتاب وسلموا عليه فهذا القبر قبر الكواكبي"[44].

الهوامش

38-طبائع الاستبداد، مصدر سابق، ص 101.

39-المصدر نفسه، ص 111.

40-المصدر نفسه، ص 125.

41-المصدر نفسه، ص 142 (بتصرف).

42- المصدر نفسه، ص –ص: 183-181.

43-زعماء الإصلاح في العصر الحديث، مرجع سابق ، ص 91 بتصرف.

44- طبائع الاستبداد، مصدر سابق –المقدمة- ص 12.

انتهى بنا المطاف إلى تقرير ما يلي: إنّ للاستبداد أشكالا متعددة، وأخطرها الاستبداد السياسي، ذلك أن خطورته تتمثل في سريانه داخل المجتمعات عبر المال والدين، الأمر الذي يؤدي إلى تقييد حرية الأفـراد وتأخر التنمية والتقدم. ويبقى الأمل الوحيد لمواجهته هو التركيز على العلم والتربية والتنوير، وتحقيق حرية التعبير والتفكير، وتمكين الشعوب حتى تصبح قادرة على الدفاع عن حقوقها. والحق أن قيمة الرجل لا تقل مكانة عن فلاسفة التنوير مثل مونتيسكيو وفولتير وكانط وغيرهم ممن حملوا مشعل التنوير، خصوصا وأنه ترك أثراً مهما بين الباحثين داخل مصر وخارجها، لاسيما المهتمين بالإصلاح. ■

لائحة المراجع

- موسوعة أعلام الفكر العربي، الحديث والمعاصر، ص 44، طبعة رابعة محدثة 2019، الجزء الثاني، الدكتور أيوب بودية ، عمان.
- أم القرى، السيد فراتي (اسم مستعار لـ عبد الرحمان الكواكبي)، الطبعة المصرية بالأزهر، 1350ه، 1931م.
- عبد الرحمان الكواكبي، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، تقديم الدكتور أسعد السحمراني، طبعة كاملة ومنقحة بمناسبة المئوية الأولى لوفاة المؤلف، دار النفائس، الطبعة الثالثة، 2006.
- أحمد أمين، زعماء الإصلاح في العصر الحديث، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.
- محمد عابد الجابري، تكوين العقل العربي ، إعداد مركز دراسات الوحدة العربية، ص 13 وما بعدها.
-صلاح زكي أحمد، أعلام النهضة العربية الإسلامية العصر الحديث، مركز الحضارة العربية، الطبعة العربية الأولى 2011.

في ميزان القوى: المال والتجارة والسياسة عند "ديفيد هيوم"

مونية وكيل
باحثة في الفلسفة بجامعة محمد الخامس الرباط

الملخص

تقوم السياسة بعمل استراتيجي بتوجيه وتحريك مسار الاقتصاد من أن ينتهي به المطاف إلى ارتفاع الأزمة، بأن تكون عين السياسيين والحكومة شديدة الرقابة والحذر على انتهاك التوازن القائم بين المال والتجارة، فالتدخل السياسي في الجانب الاقتصادي أفضل وسيلة لمواجهة التحديات العديدة التي تتسبب فيها بعض الاستخدامات السيئة، بحيث إن التدفق في وفرة المال والتجارة لن يؤدي إلى ازدهـار وعظمة الدولة ورفاهية الرعية؛ بقدر ما سيأتي بنتائج عكسية بالغة. لذلك، فإن العمل الذي يعزى للسياسة هو خلق العمل والاستثمار، وازدهار التجارة الداخلية والخارجية، والتناسب بين السلع والمـال، وتطوير الصناعة، وخفض التضخم... .

كلمات المفاتيح: الحكومة، التجارة، المال، الصناعة، الوفرة.

Abstract

Politics plays strategic role in directing and moving the course of the economy from ending up in the crisis, by ensuring that politicians and the government are very careful to violate the existing balance between finance and trade. Political intervention in the economic aspect is the best way to confront the many challenges caused by some inappropriate uses. So that the flow of abundance of finance and trade will not lead to the prosperity and greatness of the state and the citizen'swell-being; as much as it would be extremely counterproductive. Therefore, the work attributed to policy is the creation of employment and investment, the prosperity of internal and external trade, the proportionality of goods and money, the development of industry, the reduction of inflation… .

Keywords: Government, trade, money, industry, abundance.

لا شيء يتطلب دقـة أكـبر، لدى تساؤلنا عن الشؤون البشرية، من أن نتحدث عن مجال المـال والاقتصاد ومجال السياسة، ولا شيء يبدو مفاجئا عندما نفكر في القضايا الإنسانية بعيون اقتصادية، وذلك لأن الحياة الإنسانية تشهد بشكل عام ديناميكية تواكب خصوصية العصر. كثيرة هي المتون التي انخرطت في هذا النقاش، ولعل من أبرزها حالة ديفيد هيوم فيلسوف الاقتصاد الاسكتلندي، الذي صمّم على البحث في الحياة العملية عن حياة أكثر فعالية، فإن به وجد اختياره ينحصر في نوعين من الحياة: حياة حاكم (السياسة) وحياة تاجر (التجارة)، ورغم أن الأولى هي موضوع دراسته الأساسية، والمصدر الذي يستمد منه الإنسان مجده، إلاّ

أن اختياره ثبت على الثانية؛ إذ تسمح له التجارة، على الأقـل، بطواف العالم من قطبة إلى قطبة أخرى [1]. جاعلا من التاريخ الميدان الفيصل لدراسة تاريخ فرنسا ورومانيا وإيطاليا وانجلترا وغيرها. توصل هيوم، أثناء دراسته للتاريخ الانجليزي في مقاله "الميزان التجاري"، إلى أنه قد خلص مسار السياسة المعاصرة من الخوف من أن أوربا قد تبتلع من قبل ملوك مستبدين [2].

كان من أهم مساعي حركة التنوير الاسكتلندي، التي ينتمي إليها هيوم، تجديد وتـقـدم الحياة الاقتصادية والمالية والحياة الاجتماعية والأخلاقية والسياسية؛ فحاول هيوم أن يتعامل، في بحثه السياسي، مع موضوعات معاصرة له، واغنائها بنقاشات موجزة، مركزا في اختياره للمواضيع على المبادئ العملية، التي تعمل كقاعدة للحياة، مثل الميزان التجاري وتوازن القوى والمال والفائدة والضرائب والرصيد العام... إلخ، برصيد أوفر من الأمثلة التاريخية قلما يتم ذكرها في كتابات فلسفية أخرى. مع العلم أن الرجل لا يتعامل هنا مع الاقتصاد والمال والتجارة والسياسة بهدف الكشف عن آلياتها الداخلية وكيفية عملها، بل يسعى، على نطاق واسع، في التحليلات التي يكرسها لهذه المجالات، إلى إظهار تأثيراتها في الممارسات الإنسانية الأساسية ومن بينها السياسة. ولنتمكن، بالتالي، وبواسطة الأرقام والنتائج التي نصل إليها في هذا البحث، من ملاحظة تأثير التجارة على مزاج الإنسان ورفاهيته، وذلك لأن عظمة الدولة وسعادة الرعية لا ينفصل بتاتا عن التجارة؛ فحيثما يتطلع الفرد إلى الراحة، فإنه يجد أن كل الراحة في العمل، ويحظى بقدر هام من الآمان بحيازة المـال والـثروة، والسياسة الأفضل هي التي تتماشى مع الميل العام للمجتمع، والاهتمام بالتجارة والصناعة لأنها بقدر ما تزيد من قوة الحكام، بقدر ما تزيد من سعادة الرعية، فالتجارة والصناعة ليستا سوى ثروة حقيقة للدولة.

ولأن هيوم ينتمي إلى مرحلة الاقتصاد الكلاسيكي، الذي وسم القرن الثامن عشر، فإنه قدّم، وصديقه ادم سميث، تفسيرا للعلاقة بين الضرائب وخلق فرص العمل، وهو بالتأكيد تفسير مغاير للسياسة الاقتصادية اليوم، التي تزيد في كمية الاستثمار والربح. وقد ناقش هيوم قضية الزيادة الضريبية على الرأسماليين، التي كان لها أثر مباشر في تراكم الرأسمال، وهو بذلك كان يسعى إلى فرض ضرائب مرتفعة على الأعمال التجارية، ودعوة إلى إحداث حالة بين الحرية التجارية وتدخل الدولة، الشيء الذي لم يُستحسن من قبل الاقتصاديين وصانعي السياسات الحكومية ولوبي الأثرياء، بقولهم إن الزيادة في الضرائب تؤدي، لا محالة إلى تقليل الاستثمار، من ثمة العمل (وهو ما يمكن أن نصفه بالسياسة الاقتصادية التي تحدد وفق أنماط خاصة وإيديولوجيات معينة).

كان غرض هيوم من تجديد الفكر السياسي؛ تحقيق المنفعة العامة أو ما يسميه المعنى العام للمصلحة. لذلك ظل يحذر من أن تتسبب غيرة التجارة في نشوب الصراع بين البلدين الجارين بدل التركيز على ازدهارها، وما يصحبه من نفع لهما. ويعتقد بالأحرى أن سعر الفائدة المنخفض هو نتيجة لازدهار البلد وتقدمه اقتصاديا، وما المال سوى قيمة رمزية وأداة نتمكن بها من تسهيل العمليات التجارية.

والـسـؤال المـركـزي لهذه الورقة: ما المدى الذي يمكن أن نصل إليه من المـال والتجارة والسياسة عند ديفيد هيوم؟ والذي يمكن تفريعه إلى التساؤل الآتي:كيفتؤثر السياسة في مسير المال والتجارة وفي تقدم الأمة؟ وبأيّ معنى يمكننا الحديث عن سياسة اقتصادية؟ ولو قبلنا مبدئيا بأن كل نظام سياسي في أي بلد يتأثر بالاقتصاد، فإننا قد نلحظ أن هناك تماهيا بين استقرار سياسي واقتصادي من جهة، وشعب تعيس من جهة ثانية.

الهوامش

1 - ديفيد هيوم، أبحاث أخلاقية، سياسية وأدبية، نقله إلى العربية، عبد الكريم ناصيف، الطبعة الأولى، 2016، ص، 33، 34.

2 - المصدر نفسه، ص، 89.

المال والتجارة والسياسة على ضوء التجربة

للسياسة والتجارة والمال حسب هيوم، تأثير كبير على صلاح الأمة، فهم يميلون إلى التطور في الفنون والمعرفة من ناحية، والتطور في الحرية الشخصية والمدنية من ناحية أخرى. ويمكن أن نضيف حالة الحكومة، القيم، المعرفة، الفنون والعلوم وشخصية الحكام...الخ، كل هذه الموضوعات تبدو في الواقع المصادر الحقيقية لنظام عام، فهي عمل شعب بأسره وتمتد إلى أجيال طويلة. وطالما أننا نحصر تأملاتنا في التجارة أو في الاقتصاد أو الأخلاق أو السياسة...، فإننا نلجأ في كل لحظة -بتعبير هيوم- إلى الحس المشترك والتجربة اللذان يقويان نتائجنا، ويزيلان (من جانب على الأقل) الشك الذي نفكر فيه بالنسبة لكل استدلال دقيق ومتقن جدا. وبالتالي لا نستطيع أن نؤكد في التجارة أو الاقتصاد أو الأخلاق أو السياسة... نتائج إلاّ باللجوء إلى الحس المشترك والتجربة [3].

في الحكم الملكي والحكم الجمهوري

تبرهن التجربة بالنسبة لهيوم على أن هناك انعكاس واضح للحكومة في سطوع المواهب أو تهميشها، فالتجويع والفقر لا يجعل من الرعية حكماء وذو مهارة عالية؛ بقدر ما يجعلهم يفتقرون إلى البراعة والقدرة في أيّ علم أو مهنة أو فن، وفي عمل مستمر لمواجهة شبح الفقر، ولو أن فقر الناس العاديين أمر طبيعي عند هيوم، إن لم يكن نتيجة لحكم استبدادي مطلق [4].

رغم أنه يشك ما إذا كان صحيحا، لأنه يلاحظ أن الحكومات سواء كانت حرة أو استبدادية، انتقلت في القرون الحديثة -وإلى حد ما- إلى وضع أفضل، خاصة الحكم الاستبدادي، فرغم أن الحرية غير قائمة في مثل هذه الحكومات؛ سوى أن سوء الجمهورية لا يضاهي سوء الحكم المطلق، بالنظر إلى تماثل صورة الحاكم الفردي أو المستبد مع صورة العائلة؛ فالحاكم مع رعيته كالأب مع أبنائه. يضمن هذا الحكم نوعا من النظام والاستمرارية، عكس الحكم الجمهوري يميل إلى الانحطاط. وإذا استثنينا عواطف رفاق الحكام، فإن الناس يمكن طوعيا وبالاتفاق العام أن ينظروا إليهم بلوم واستهجان، وبحسب تقديراتهم فإن عواطفهم ترغب في الأخف فسادا.

لكن عندما نفكر في الحكمين معا، نجد أن كلاهما يقترب إلى الإساءة، فالفقر والطغيان يُصنع في الحكم المطلق لفائدة رجال الأموال -العدو التقليدي للنبلاء الذين اختاروا دعم الحكم المطلق وإن أدّى ذلك إلى خسارة فلاحيهم-، شأنه شأن الحرية التي وإن كانت ضرورية لازدهار العلم والمعرفة والفن والتجارة؛ سوى أنها ليست ملموسة في الحكم المطلق، حيث تهيمن الألقاب والطبقية على الصناعة والتجارة. مع إنه في كل أنواع الحكم، برأي هيوم، صراع داخلي دائم، علني أو سري بين السلطة والحرية، ولا يمكن لأيّ منهما أن يكون لها الغلبة المطلقة في الصراع. لكن في كل حكم لا بد أن تتم بالضرورة تضحية كبيرة بالحرية، مع ذلك حتى السلطة التي تقيد الحرية لا يمكنها أبدا وربما لا ينبغي عليها أبدا في أي دستور، أن تصبح غير قادرة على التحكم والسيطرة تماما. فالسلطان هو السيد المهيمن بالنسبة لحياة وثروة أي فرد، لكن لا يسمح له بفرض ضرائب جديدة على رعيته: أما الملك الفرنسي فيمكنه فرض ضرائب كما يشاء، لكنه يجد الأمر خطيرا أن يحاول المساس بحياة وثروة الأفراد [5]. بينما تتجسد إساءة الجمهورية في الضرائب التي تثقل كاهل مواطنيها، وتصبح مدمرة وغير محتملة، وبالطبع، في هذه الحالة؛ لا يمكن لشعب بأكمله أن يتحمل عبئ تسديدها، من ثمة؛ تصبح العبودية (في الملكية) مطلوبة على حرية مدفوعة التكاليف (في الجمهورية).

تأثير الأسباب الأخلاقية والأسباب الطبيعية على السلوك الإنساني

يلاحظ هيوم أن هناك نزوعا طبيعيا عند الإنسان لتمجيد ونصرة حكم عن حكم،وفضيلة الأسلاف، والحال وإن كانا من نوعية مختلفة فهما متساويان. وحيث لا يكون هناك تواصلا بين الأمم؛ فإن التجارة تنشط في عصر وتتوانى في عصر آخر، ولا يرجع ذلك إلى سبب طبيعي أو انحلال في الجنس البشري؛ بل إلى جاذبية أخلاقية تنبع من مصالح الناس وأهوائهم، بغض النظر عن تأثير الأسباب الطبيعية في ظهور بعض الأمراض والأوبئة، كالجذام -على سبيل المثال- الذي كان في العصر الكلاسيكي من بين الاختيارات الممكنة للتخلص من المجانين، بمشاركة المبنى نفسه مع المجرمين والشواذ والبطالين والمشردين... الخ. لذا كانت رغبة الناس في التكاثر لتعويض الأبناء الذين هلكوا بالجذام أو الطاعون،وبشكل خاص في ظل جودة التربة والمناخ، التي تسمح بفلاحة الأرض، من ثمة وفرة الإنتاج النباتي. كما تزيد سلاسة الحكم وعدالته في التكاثف السكاني، ممايتسنى لنا أن ننظر في الجوانب الأخلاقية كذلك، إذ يرى هيوم أن نسب العبيد كان فائق جدا في العصور القديمة مقارنة بالدول الحديثة، فالعبيد في أثينا يتجاوز أضعاف المواطنين، يشغلون صناعة الأعمال اليدوية أو في المناجم، بينما يُرسلالعبيد المُسن إلى الأراضي البعيدة والجزر الخالية، حيث يواجهون مصيرهم المجهول الذي لا مكان لهم فيهولا وطن. فعندما تصبح الدولة عاجزة عن دفع تكاليفهم؛ فإنها تقوم بإجلائهم من جنباتها، أو ضربهم بالسوط لتهذيب سلوكهم، أو بيعهم بثمن بخس لا يضاهي ثمن أيّ سلعة، وهو السبب نفسه الذي يدفع الأب لبيع بناته أو إرسالهن لدور الراهبات.

كانلمثل هذه الممارسات والعادات السياسية؛ تكريس للخضوع، وتأثير في كثافة السكان، فمن جهة، أثرت العبودية في ازدياد السكان، وذلك بتزويج العبيد لخلفة عبيد آخرين يشغلون مهام أبائهم بعد أن يطعنوا في السن، وهو ما كان يدخل ضمن الثروة والميراث الذي يتركه الأب لأبنائه، أو يتم شراؤهم في الحروب. ومن جهة ثانية؛ وبقدر ما يشكل زواج العبيد خدمة ونفعا بقدر ما يعجل من انتفاء السلوك. مما يستدعي الحذر من إثارة الفتن والانقسامات داخل البلد جرّاء تضخم أعداد العبيد. وبالتالي كل ما يمكن أن يستنتجه هيوم من هذه العمليات الفكرية؛ هو أن العبودية بصورة عامة ضارة لكل من سعادة البشر وتكاثرهم على السواء، وأن الأفضل بكثير أن يحل محلها ممارسة استئجار الخدم[6].

كما يمكن بشكل ما، تتبع التأثير الذي تركته السياسة في تقسيم الناس في كل بلدة، فعلى سبيل المثال؛ كان تقدم الزراعة في انجلترا أحد أسباب اختفاء الفلاحين، وتحويل الكدح إلى ريع الفلاحين، كما تم في عهد هنري السابع وإليزابيث الأولى "تغيير السلوكات" المرتبطة بمظهر الرفاهية، باعتباره أحد العوامل في تجديد ثروات البارونات، وتطوير طبقة مستقلة من الحرفيين والتجار والمواطنين البسطاء ممن سيتم العمل معهم. هكذا إذن، بمثل هذا التطور في التجارة والصناعة تحولت من خلاله الملكية في يدي طبقة النبلاء، وهي طبقة صغيرة ذات ثروة متوسطة، وإحدى الأسس الاجتماعية الموسعة. ومن تم تبع ميزان القوى حركة ميزان الملكية [7].

الفكر القاصر والفكر العويص

انطلق هيوم من هذه التقسيمات في مقاله "في التجارة" من بحثه السياسي، إلى تصنيف البشر في كل حكومة إلى: ذوي فكرعويص يستطيعون إدراك الحقائق، ويضعون الخطط في السياسة والتجارة والاقتصاد أو أيّ شغل من أشغال الحياة، في سلسلة طويلة ومترابطة بكل حلقاتها. وفكر قاصر تنقصه مهارة وقدرة ذوي التفكير الشديد، الذين ينطلقون من

الهوامش

3 - فردريك كوبلستون، تاريخ الفلسفة، المجلد الخامس، ترجمة، محمود سيد أحمد، مراجعة وتقديم، إمام عبد الفتاح إمام، الطبعة الأولى، 2003، ص، 433، 434.

4 - ديفيد هيوم، أبحاث أخلاقية، سياسية وأدبية، مصدر سابق، ص، 312.

5 - المصدر نفسه، ص، 131، 132.

6 - ديفيد هيوم، أبحاث أخلاقية، سياسية وأدبية، مصدر سابق، ص، 412.

7 - Éléonore Le Jallé, Hume et la régulation morale, 1ère édition, France, 1999, p, 86.

مبادئ معمقة ومعقدة، وذلك لكونها عامة، فليس من اليسير أن يتوفق الناس في فهم وتميز في أكبر قدر من المجالات، ويبقى كل حكم، حكما خاصا، وحيثما يشكل المسار العام اهتمام الجميع، فإن الشغل الرئيسي للسياسيين، خاصة في شؤون الحكم الداخلي للدولة، حيث الصالح العام هو، أو يجب أن يكون هدفهم ويتوقف ذلك على توافق جملة من الأسباب وليس الحوادث العرضية والحظ وعلى نزوات بضعة أشخاص، كما هو الحال في السياسة الخارجية. لهذا السبب، فإن ذلك ما يشكل الفارق بين التأملات الخاصة والعمليات الفكرية العامة، كما يجعل البراعة والتشذيب مناسبين أكثر بكثير للأخيرة مما هي للأولى [8].

ولكون صلاح الدولة وعظمتها من صلاح السياسة والتجارة، فإن الصالح العام يُدعّم ويُحفز ليصبح قويا ومتماسكا، ما لم تتجه هذه الفنون إلى خدمة أشخاص معينين، دون أن تعزى بصورة صحيحة إلى تحقيق المنفعة العامة. كما يمكننا أن نرى أنها ليست طريقة ذات أهمية فيما يخص السعادة الداخلية للدولة، ما إذا كان المال بكم أكبر أو أصغر، فالسياسة الجيدة للحاكم تكمن فقط في إبقائه، إن أمكن، في حالة تزايد وذلك لأنه بتلك الوسيلة يبقي روح الصناعة في البلاد حية متجددة، ويزيد من كم العمل الذي تكمن فيه كل قوة حقيقية وثروة. إن الأمة التي يتناقص مالها، تكون عمليا في ذلك الوقت أضعف وأبأس من أمة أخرى لا تمتلك مالا أكثر بل يدا عاملة متزايدة. هذا يمكن تعليله بسهولة، إذا ما فكرنا أن التغيرات في كمية المال، سواء من هذا الجانب أو ذاك، لا تكون مصحوبة مباشرة بتغيرات تتناسب معها في أسعار السلع، فهناك دائما فاصل قبل أن تنتقل المواد إلى وضعها الجديد، وهذا الفاصل ضار بالصناعة، عندما يتناقص الذهب والفضة، بقدر ما هو مفيد عندما يكون هذان المعدنان في حالة ازدياد. فالعامل لا يقوم بالعمل نفسه لدى الصناعي والتاجر، رغم أنه يدفع السعر نفسه لقاء كل ما يشتريه من السوق. والمزارع لا يمكنه أن يتصرف بحبوبه وماشيته، رغم أن عليه أن يدفع الإيجار نفسه لصاحب أرضه. لذا من السهل كثيرا التنبؤ بالفقر والشحاذة والبطالة التي لا بد أن تتبع ذلك [9].

يسند هيوم تهذيب السياسة إلى صلاح الحالة الاقتصادية للبلاد، ويسرد بعض الأمثلة الخاصة في التاريخ، تتعلق بالأشكال الخاصة للحكم من طرف النبلاء أو الشعب، بحيث قد قدم دستور الجمهورية الرومانية كامل السلطة التشريعية للشعب، دون أن يسمح بصوت سلبي من النبلاء أو القناصلة على حد سواء. هذه السلطة اللامحدودة -برأي هيوم- أعطيت لهم ككل وليس كهيئة برلمانية، فكانت النتيجة هي التالية: عندما يصبح الشعب، من خلال الازدهار والفتوحات، كثير العدد وينتشر على مساحة أوسع من العاصمة، فإن قبائل – المدن، رغم أنها المزدراة أكثر، كانت تكتسح تقريبا كل تصويت: لذلك كان يغازلها أشد المغازلة كل من أراد الشعبية: كما كانت تُدعم رغم كسلها بالتوزيع العام للحبوب وبالرشوات الخاصة التي كانت تتلقاها من كل مرشح تقريبا: بهذه الوسيلة أصبح الرومان يوما بعد يوم أكثر إغفالا للقواعد الصارمة وأصبح معسكر مارتيوس مكانا دائما للشغب والاضطرابات: كما تم إدخال عبيد مسلحين بين هؤلاء المواطنين المشاغبين، بحيث انحدر الحكم كله إلى الفوضى، لذا كانت السعادة الكبرى التي كان الرومان يتطلعون إليها إنما هي حكم القياصرة المستبدين. هكذا كانت آثار الديمقراطية بدون مجلس نيابي[10].

وعندما يُؤمّن الناس معيشتهم وحاجياتهم؛ فإنهم يتفقون أن عظمة الدولة وابتهاج مواطنيها لا ينفصل بتاتا عن التجارة. هذه التجارة وكما تحدث عنها هيوم في مقاله "في الفائدة"؛ تزيد من الصناعة، وذلك بنقلها مباشرة من طرف من الدولة إلى طرف آخر، وعدم السماح لأي شيء منها بأن يهلك أو يصبح عديم الفائدة. إنها تزيد الاقتصاد في الإنفاق، من خلال توفير شغل للناس وتشغيلهم في فنون الكسب الذي سرعان ما يشغل عاطفتهم ويقضي على كل نكهة للمتعة والإنفاق. إنها نتيجة حتمية لكل المهن الصناعية، أن تؤدي إلى توليد حب الاقتصاد وتجعل حب الكسب يتغلب على حب المتعة. هناك، بين المحامين والأطباء الذين يمارسون مهنتهم، عدد أكبر ممن يعيشون ضمن دخلهم أكثر ممن يتجاوزنه أو حتى يوفرون منه. لكن المحامين والأطباء لا يعملون في أية صناعة، أي يكسبون ثروتهم من حساب الآخرين، بحيث يكونون واثقين من أنهم بقدر ما ينقصون من ممتلكات بعض مواطنيهم بقدر ما يسرعون في زيادة ممتلكاتهم. التجار على العكس، يقدمون شيئا للصناعة من خلال خدمتهم كقنوات لنقلها إلى كل ركن من أركان الدولة: وفي الوقت نفسه، من خلال الاقتصاد في الإنفاق، يكتسبون قدرات أكبر تفوق قدرات الصناعة ويجمعون ملكية كبيرة من السلع واليد العاملة التي هي الأدوات الأساسية لإنتاجها. لهذا، ما من مهنة أخرى، سوى المتاجرة، يمكنها أن تجعل فائدة المال ذات شأن، أو بعبارة أخرى يمكنها أن تزيد الصناعة وتسلم، من خلال زيادة الاقتصاد في الإنفاق أيضا، قيادة تلك الصناعة إلى أعضاء بعينهم من المجتمع [11].

وهكذا؛ ومع مزيد من الوفرة والرخاء، يضمن الصالح العام سيرا مطمئنا، ويتلقى الأفراد في دولة مزدهرة اقتصاديا، كثير المتع التي لم يكونوا ليحلموا بها قط في دولة فقيرة، حيث يكون الفقر أمرا ظاهرافي الحكم الاستبدادي المطلق وسياسته العنيفة.

في قسم المزارعين والصناعيين

إن تقسيم الناس إلى فلاحين وصناعيين وتجار وجيوش أمر ضروري عند هيوم، وترف الناس القائم على الراحة والخمول، يتعارض مع عظمة الدولة – وهو ما يسمح بالقول إن الحكام السياسيين يهتمون بمصالحهم أكثر من سعادة رعيتهم-. زيادة إلى أنّ تساوي الناس يضع تجارة البلد على المحك،فإسبارطة التي كانت تتوفر آنذاك على نسب كبيرة من الجنود والجيوش؛ كانت بحاجة إلى من يعيلها تجاريا، فرغم الفائض للجنود في الدولة الأقوى والذي يتضاعف مرات في فترات الحرب؛ سوى أن ذلك له أثر معاكس.

ولأن الظروف تتغير وتقترح مزايا مختلفة، ينتقل المجتمع بالنسبة لهيوم من قسم المزارعين الذين تخلوا عن حياتهم البربرية القائمة على القنص والبدو، إلى قسم الصناعيين ممن استفادوا من خدمات ومواد المزارعين، وحولوها إلى سلع مختلفة تستجيب للضرورات العامة للحياة. تساهم هذه الفنون إذا حسن استعمالها في ازدهار ورخاء الأمة، بعد أن تتمكن من توفير العمل لعدد كبير من الناس، ومتى ضعفت انتقل الدعم للجيوش. وهنا يظهر أن عظمة الدولة لا تقترن بسعادة الرعية عندما تسخر جميع الأيادي العاملة لشغل وخدمة الشعب، بل إن الدولة الأقوى من تعيش على افتقار الترف والرخاء، باختصار، ليس هناك من سبب معقول يمكن أن يعزى للقوة الكبيرة التي كانت تتصف بها الدول القديمة مقارنة بالحديثة، سوى افتقارها للترف والتجارة [12].

فتقليص البلدة من التجار والصناعيين، يزيد من الجنود والأساطيل الذي تستطيع به تهديد البلدات المجاورة، بل وتسهم إلى حد كبير، في التمتع بالحرية، التي لها تأثير عنيف في توجيه نزوع الناس نحو الروح الجماعية، هذه الروح تظهر بوضوح أكبر في الحالة التي يشعر فيها الناس برعب مستمر، ويكونوا مستعدين في أيّ لحظة لمواجهة الخطر الذي قد يصلهم دفاعا عن أنفسهم وأراضيهم. وبدرجة ما، تتجه هذه الحماية في الغالب، إلى كسب الرواتب أو امتيازات الإعفاء من الضرائب.

ومن هذا المنظور، ورغم أن افتقار التجارة والصناعة يؤدي إلى إضافة قوة لشؤون الشعب، فإنه يؤدي، في حالات

الهوامش

8 - ديفيد هيوم، أبحاث أخلاقية،سياسية وأدبية، مصدر سابق، ص، 302.

9 - المصدر نفسه، ص، 330، 331.

10 - المصدر نفسه، ص، 114، 115.

11 - المصدر نفسه، ص، 342.

12 - ديفيد هيوم، أبحاث أخلاقية، سياسية وأدبية، مصدر سابق، ص، 305.

كثيرة، إلى ضعفه وانتكاسته. على أن تتمكن الحكامة الجيدة من مسايرة الاتجاه العام للشعب، بوفرة الفنون والصناعة والتجارة التي تزيد من قوة الحكام، ومن رفاهية الرعية عوض فقره في ظل سياسة العنف. وإذا ما تم تحفيز الصناعة، ستقطع الطريق بالتدفق بوفرة نحو الزراعة، وإذا ما ازدادت مهارة أكثرية الناس ومثابرتهم، فلا بد من أن ينشأ فيض كبير من عملهم يتجاوز ما يكفي لإعالتهم. وعلى هذا النحو؛ لن يكون لديهم ما يغريهم بزيادة مهاراتهم وكدهم نظرا لأنهم لا يستطيعون أن يبادلوا ذلك الفيض الزائد بأية سلع يمكن أن تسهم في زيادة متعهم أو غرورهم، فتسود بشكل طبيعي عادة الكسل، والقسم الأكبر من الأرض يصبح بورا غير مستخدم. وما يستخدم لا يحتاج بمعظمه للمهارة والكد من قبل المزارعين. وإذا حدث في أي وقت أن الضرورات العامة تتطلب أن تستخدم أعدادا كبيرة في الخدمات العامة، فإن عمل الناس لن يقدم في هذه الحالة فيضا يمكن إعالة هذه الأعداد به. إذ لا تستطيع اليد العاملة أن تزيد من مهارتها وكدها فجأة، والأراضي البور لا يمكن تحويلها إلى أراض منتجة إلا بعد بضع سنوات. والجيوش، في أثناء ذلك، يتعين عليها إما أن تقوم بفتوحات مفاجئة وعنيفة، أو تنحل لنقص المؤن التي تعتاش عليها. لهذا، فإن هجوما أو دافعا نظاميا يجد عدم توقعه عن شعب كهذا. وجنوده لا بد أن يكونوا جهلة وغير مهرة، شأنهم شأن مزارعيهم وصناعييهم[13] .

وعندما تصل شؤون البلد إلى وضع كهذا، ويخل التوازن، وتنقص مهارات الناس، سيصبح الكسل والخمول مطلوبا، وإذا ما طال سيقضي على كل متعة. لذلك وبلا شك، أن التغلب على الكسل يعتمد فقط تذوق متعة العمل، وفوائده الكثيرة من مجد وثروة وفضيلة ومسرّة، فلا ربح مع تقاعس، ولا راحة دون مطاردة، الأكل والخمور تبطئ الجسد وتصيبه بمضاعفات، والذهن المخمول يصبح مرهقا غير قادر على التفكير. وحين يكون موضوع مغر كهذا تحت بصرك، هل سيبدو ذلك العمل والاهتمام المطلوبان لبلوغ غايتك يوما عبئا ثقيلا، لا يطاق؟ اعلم أن هذا العمل ذاته هو العنصر الأساسي من عناصر الهناءة التي تطمح لها وأن كل متعة سرعان ما تصبح تافهة ولا طعم لها حين لا تحصل عليها بالجد والتعب. انظر إلى الصيادين الذين يتحملون المتاعب وهم ينهضون من فرشهم الوثيرة، ينفضون النوم الذي يثقل أجفانهم وقبل أن ينشر الفجر ضياءه على الكون يسرعون إلى الغابة، تاركين خلفهم في بيوتهم وفي السهول المجاورة، حيوانات من كل نوع، لحمها الطازج يوفر ألذ الأطعمة وتقدم نفسها للضربة القاتلة. الإنسان المجد يزدري متعة سهلة كهذه، إنه يبحث عن فريسة تخفي نفسها عنه في بحثه، أو تطير منه حين يطاردها أو تدافع عن نفسها حيال عنفه. ولكونه يمارس في المطاردة كل عمل ذهني ويحرك كل عضو من جسده، فإنه بعد ذلك يعثر على سحر الراحة، وبكثير من المرح يقارن بين مسراته وما لاقاه في أعماله التي شغلته[14].

جدلية المال والتجارة: بين الندرة والوفرة.

وعلى نفس القدر نفس التأثير، يؤدي ازدياد التجارة والمال إلى غلاء اليد العاملة، فإذا أصبح العمّال نادرين فإن الصانع يضطر لدفع أجور أعلى، لكنه في البداية يطلب زيادة في العمل، وهذا يقبله عن رغبة الحرفي الذي يتاح له حينذاك أن يأكل ويشرب على نحو أفضل وأن يعوض جهده وتعبه الإضافي. إنه يحمل ماله إلى السوق، حيث يجد كل شيء بالسعر نفسه الذي كان عليه من قبل، لكنه يعود بكميات أكبر ونوعيات أفضل لاستخداماته العائلية. كما أن المزارعين والبساتنة، حيث يجدون أن سلعهم كلها قد نفدت، يتابعون عملهم بهمة أكبر لإنتاج المزيد، وفي الوقت نفسه يمكنهم أن يتحملوا شراء ملابس أكثر وأفضل من تجارهم الذين ظلت أسعارهم كما كانت من قبل، وصناعتهم تشحذ فقط بالكثير من الكسب الجديد. وإنه لمن يسير أن نتتبع مسيرة المال في مسيرته عبر الدولة كلها، حيث نجد أنه أولا يسرع من عمل وجد كل فرد قبل أن يزيد سعر العمل[15].

يقابل هيوم ارتفاع السعر والعملة النقدية في مقاله "في المال"، بملاحظتين يمكن أن تفيد -على حد تعبيره- السياسيين التأمليين. تتعلق الأولى بالتأثير الذي يمكن أن تجنيه الأمة من تدفق وفرة المال، فإلى جانب أنه كان يساعد الإغريق في التعداد والحساب، فإنه يجعل كل مملكة تأخذ وجها جديدا، إذ يكسب العمل والصناعة حياة جديدة ويصبح التاجر أكثر قابلية لافتتاح مشاريع، والصناعي أكثر جدا ومهارة بل حتى المزارع يتابع محراثه بهمة وانتباه أكبر. لكن في المقابل، ستشهد المملكة ذاتها، رفع سعر السلع وإجبار الكل على أن يدفعوا عددا أكبر من تلك القطع الصغيرة الصفراء أو البيضاء لقاء ما يشترون. أما بالنسبة إلى التجارة الخارجية فيظهر أن الوفرة الكبيرة في المال ضارة بالأحرى. وذلك لأنها ترفع سعر كل نوع من أنواع العمل. الملاحظة الثانية تتعلق بندرة المال إلى حد أن صاحب الأرض قد لا يحصل على شيء منه من مستأجري أرضه، بل يضطر لأخذ أجرته عينا، ثم يستهلكها بنفسه أو ينقلها إلى أماكن يمكنه أن يجد سوقا لها. وبالطريقة ذاتها، تكون بعض الممالك ذات قوة ضئيلة في الوطن ولا يمكنها أن تقوم بجيوش وأساطيل إلى المدى نفسه كما لو أن كل جزء فيها يزخر بالذهب والفضة [16].

يعتقد هيوم عموما أن المصدر الرئيسي لثروة الدولة المتقدمة اقتصاديا، هو ما نسميه الآن الثروة البشرية أو على الأقل وفرة المال وليس الموارد، مع أن المال بالنسبة لهيوم -وإن تكلمنا بصورة مناسبة- ليس أحد موضوعات التجارة، بل هو فقط الأداة التي يتفق عليها الناس لتسهيل تبادل سلعة بأخرى. وهو ليس عجلة من عجلات التجارة: إنه الزيت الذي يجعل حركة العجلات أسهل وأيسر. وإذا ما ألقينا نظرة على أي مملكة بذاتها يتضح أن القدر الأكبر أو الأقل من كمية المال ليس بذي أهمية، نظرا لأن أسعار البضائع تتناسب دائما مع وفرة المال [17].

وتغدو التجارة والصناعة مخزون حقيقي لوفرة المال، يتم توظيفه في أوقات السلم والهدوء لراحة الأفراد وإرضائهم، إلى جانب الأسلحة التي تعتبر ثروة حقيقة لكل دولة، تُسخّر لخدمة الصالح العام، عبر إثارة عاطفة الناس نحو هذه المصلحة، بأن يتحول الجميع إلى معسكر غريب تجمعه عاطفة حب المنفعة العامة، وهي العاطفة التي تجعلهم يتحملون مشقة الكد والجوع والتعب، كما في الحروب إذ تدوم المؤن القليلة لإعالة حشود الجيوش والجنود والخدم التابعين إلى أطول وقت ممكن. ويفترض هيوم أنه قد تلاشى في الدولة الحديثة مفهوم المنافسة الحربية التي تهدد ندرة الخيرات المتاحة بين الجماعات البشرية، لذلك فإن الدولة لها منشأ اقتصادي يتمثل في الحفاظ على المزايا المكتسبة. لكن وبما أن المجتمع بنية متنوعة تتطلب وظائف متعددة غير قابلة للاختزال، فإنه لا يمكن بأيّ حال إرجاعه سوى كآثار للحياة الاقتصادية، التي تظهر كممارسة فكرية تمارس تأثيرا مهيمنا على باقي الممارسات[18] .

في التجارة الداخلية والخارجية.

يؤكد هيوم أن التجارةكانت داخلية أو خارجية، تفيد في ازدهار وقوة الدولة، كما تزيد من سعادة الرعية. إذ تتيح التجارة الخارجية مواد صناعية جديدة واستخدام سلع أجنبية بدل الاكتفاء بسلع محلية لم تتهيأ بعد، كما تعطي إغراء وفخرا بتصدير مواد البلاد إلى

الهوامش

13 - المصدر نفسه، ص، 307.

14 - المصدر نفسه، ص، 218.

15 - المصدر نفسه، ص، 327، 329، 330.

16 - المصدر نفسه، ص، 328، 329، 331.

17 - المصدر نفسه، ص، 325.

18 - FatmaMoumni, Auguste Comte et la pensée de David Hume, Paris, 2016, p, 167.

دويلات أخرى، وبدرجة أكبر المزدهرة، إما بتصدير الفائض والذي أصبح بدون سعر، أو تزويدها بسلع وأطعمة لا تسمح تربتها ولا مناخها بإنتاجها. على هذا النحو؛ يتحسس الناس مزايا وفوائد التجارة الخارجية مما يجعلهم يظفروا جهودا لتحسينها، وإذا ما امتنعت دولة عن استقبال سلع البلد المنتج، يكون مضطرا إلى تحسين سلعة أخرى تكون معنية في البلد المستقبل. وإذا عززت التجارة إنتاجها الكلي بتوفير منافذ لبيع فائض الإنتاج، فإن جميع المنتجين تقريبا سيستفيدون من زيادة المبيعات والدخل. على هذا الأساس يؤدي التجار وظيفة عالية بزيادة الإنتاج، وتمكين صنع الآخرين من الانتشار إلى أوسع نطاق، مما يمنحهم حافزا لإنتاج الفائض[19]. وإذا ما عدنا إلى التاريخ، نجد أن التجارة الخارجية، لدى معظم الأمم، سبقت زمنيا أي تحسين في الصناعات الوطنية وأدت إلى نشوء الترف المحلي. فالإغراء أقوى في أن نستخدم السلع الأجنبية الجاهزة للاستعمال والتي تكون جديدة كليا بالنسبة إلينا، من أن ندخل تحسينات على أية سلعة محلية تتقدم دائما بخطوات تدريجية بطيئة ولا تؤثر جدتها فينا أبدا. كذلك الفائدة كبيرة في تصدير ما يفيض في الوطن ولا يكون له سعر، إلى الدول الأجنبية التي لا تسمح لها تربتها ولا يكون مناخها مناسبا لإنتاج تلك السلعة. على هذا النحو يصبح الناس على معرفة بمتع وفوائد التجارة، وارتقاؤهم وصناعتهم، ما إن تستيقظ مرة حتى تدفع بهم إلى المزيد من التحسينات في كل فرع من فروع التجارة الداخلية وكذلك الخارجية. ولعل هذه هي الفائدة الأساسية التي تنجم عن التجارة مع الأجانب. إنها تنبه الناس من غفلتهم وتقدم للجزء الأكثر غنى ومرحا من الأمة الأشياء المترفة التي لم يكونوا يحلموا بها من قبل، وتثير لديهم الرغبة في انتهاج طرق في الحياة أكثر روعة مما كان أسلافهم يتبعون. في الوقت ذاته، فإن التجار القلة الذي يملكون سر هذا الاستيراد والتصدير يجنون فوائد كبيرة ويصبحون منافسين في الثروة لطبقة النبلاء القديمة، وهو ما يغري مغامرين آخرين في أن يصبحوا منافسين لهم في التجارة [20].

يعزو دوكالدستوارتDugald Stewart الفضل إلى هيوم، كونه من أوائل المؤلفين الذين أصروا على انفتاح التجارة على الصعيدين المحلي والدولي، وهو ما جذب انتباه الجمهور وأثّر في السياسة، وبشكل خاص في صديقه الشاب ادم سميث. يقول هيوم: إن المبدأ السياسي الفرنسي (لا تحكم أكثر من اللازم Do not govern too much)، قد يكون ذا قيمة كبيرة عند تطبيقه في التجارة. إنه لقول مأثور للإنسان المتحرر[21].

في مظاهر الرفاهية عند هيوم

تنتج الأرض عند هيوم سلعا متنوعة، ويتهيأ الناس بطبيعتهم إلى القيام بمهام مختلفة لبلوغ أكبر قدر من الكمال، وهو ما يتطلبحلول التبادل والتجارة المتبادلة وتحويل الملكيات بالاتفاق*، التي نالت عند هيوم أهمية كبيرة، يتم توظيفها في أوقات السلم والهدوء من أجل راحة الأفراد وإرضاءهم. وإن كان ستراود Stroud يعتبر أن رفاهية الأفراد لا تعزز المصالح الخاصة على الإطلاق؛ فإن هيوم يقترح مبدأ سياسيا مركزيا يتعلق بالمنفعة المتبادلة لمزايا المجتمع الأكبر، وكما يقول ميل Mill، «يكون الازدهار أكبر كلما تلقى زيادة في كمية الإنتاج وتنوع الطاقات الفردية»[22] . يسجل هذا ميزة متبادلة بين الكمية والتنوع، وهي نفس وجهة نظر هيوم وادم سميث، في أن حجم السلع يؤدي إلى تقسيم أكبر للعمل، وبالتالي زيادة الرخاء للجميع. وتتضاعف حظوظ المرء إلى حد عظيم من قبل المجتمع الذي ينتمي إليه، فكلما كان الآخرون أفضل حالا في هذا المجتمع، كنّا على الأرجح في حال أفضل، لم يكن ليوجد بوفيه وارنBuffetWarren أوبيل كيت Bill Gates في أمريكا لو لم يكن شعبها في حالة رفاهية، ولا يمكن أن يوجدا في زيمبابوي حيث بها طاغية يجعل من أمر الفقر ظاهرا [23].

يفترض هيومأن الفقر كان أكثر انتشارا لعامة الناس في فرنسا وإيطاليا وإسبانيا، بسبب الثروات الفائقة للتربة والمناخ. والذي يمكن تفسيره بسهولة من خلال واقعة، أنه على عكس المزارعين في انجلترا، فإن المزارعين في هذه المناطق ليسوا مجبرين على توخي الحذر أو الإبداع، ولا يحصلون على عقود إيجار طويلة الأمد يمكن أن تسدد أي استثمارات قد يقومون بها في الأرض، وبذلك وعلى الرغم من أن الحرية لا تضمن الازدهار، إلاّ أنها جزء مهم في قصة الازدهار في انجلترا أكثر مما زعمه هيوم، وهو ما سيجعل هذا الازدهار في تقسيم العمل عند سميث يستفيد من وفرة الإنتاج أكثر بكثير [24].

ولا يمكن وصف هذا الترف في التجارةبالجيد أو الرذيل شأنه شأن الموضوعات الأخلاقية، فلا يمكن لأي كائن عاقل أن يعد الانغماس في الأكل والشرب والملابس المثيرة والرفاهية رذيلة؛ ما عدا إن كان سخيفا وأحمقا، كما أن الرضا الذاتي والابتهاج قبيح عند بعض الرهبان الذين تعودوا قمع النفس عن مثل هذا الرضا الحسي، وبالمثل؛ فإن الخمور بقدر ما هي فضيلة كونها سمة للتحرر ومتعة الذات، بقدر ما هي رذيلة حينما يُضيّع المرء وقته وثروته وعائلته وصداقاته، كما أن الإسراف الكثير في الملذات دون الاستماع للخطابة والمحادثة، إنما هو ترويض للنفس على الكسل والخمول، وإنفاق المال في المسرات دون مساعدة آخرين يفترض أنهم في محنة لقسوة قلب وجحود. بذلك فإن الترف مطلوب وبريء وخيّر من لدن الآراء المتحررة، وفاسد وقبيح عند أولئك الأخلاقيون الصارمون. من ثمة؛ فالحديث عن التمييزات الأخلاقية لأشكال الترف يطرح تناقضات لغوية بالغة.

على هذا النحو، يسجل هيوم ثلاثة خصائص تحدد سعادة أصحاب الآراء المتحررة وهي: العمل، المتعة ثم الراحة. تعمل هذه الخصائص جنب بعض، فالعمل الكثير دون راحة يسبب ازعاجا وقلقا للذهن، أما الراحة المفرطة فهي حتما داء لنشاطنا وحيويتنا، تولد التراخي الذي يعوق كل استمتاع، من تم فإن العمل في فنون الصناعة والتجارة يصحبه باستمرار متعة لا تعهد في أيّ عمل آخر. وبالتالي؛ تتأثر الفنون والذهن البشري بروح العصر، خاصة عندما يتم تجاهل السذاجة والاستمتاع بالعقل، إذ تتطور الفنون والمواهب بالمحادثة والتواصل، الذي يزيد أيضا من صناعة البضائع ورفاهية الأمة وإمتاعها، لكن عندما يتقلص الطلب تصبح الأمة غير قادرة على تحمل نفقات ومؤن لأناس غير نافعين تماما. يستفيد الجمهور إذن من صناعة أفراده، كما القوانين والنظم التي تبدو بحد ذاتها من عمل ذهن شذب نفسه في ممارسة فنون التجارة والصناعة، يقول هيوم: «إن معرفة فنون الحكم تؤدي بالطبع إلى اللطف والاعتدال، من خلال تعليم الرجال كيف يفضلون المبادئ الإنسانية على الشدة والقسوة التي تدفع الرعية إلى التمرد والعصيان وتجعل إعادتهم إلى الخضوع مستحيلا عمليا، نتيجة قطع كل أمل لهم بالغفران. وعندما تلين طبائع الناس مع تحسن معرفتهم، فإن هذه النزعة الإنسانية تظهر بوضوح أكبر حتى، وتكون الميزة الأساسية التي تميز عصرا متحضرا من عصور البربرية والجهل. حينذاك تكون الانقسامات أقل وقوعا، الثورات أقل مأساوية، السلطة أقل قسوة، والفتن

الهوامش

19- Hardin Russell, David Hume, Moral and Political Theorist, Oxford, New York, 2007, p, 150, 151.

20 - ديفيد هيوم، أبحاث أخلاقية، سياسية وأدبية، مصدر سابق، ص، 310.

21 - Hardin Russell, Hume David, Moral and Political theorist, op, cit, p, 149, 150.

*- يبدو تفسير هيوم هنا للملكية ليس في حد ذاتها، ولكن من أجل الإنتاج، إنه الفرق بين عالم الزراعة والفدان، مثل ذلك الذي يفضله سكان الزمن الهوبزي وعالم حضاري يتميز بالبساطة والإبداع والحيوية. أنظر؛

- Hardin Russell, Hume David, Moral and Political theorist, op, cit, p, 150.

22 - Ibid, p, 149.

23 - Ibid, p, 149.

24 - Ibid, p, 151.

أقل حدوثا، بل حتى الحروب الخارجية تخفف من قسوتها، وبعد ساحة المعركة، حيث الشرف والفائدة يقسّيان قلوب الناس ويبعدانهم عن الشفقة وكذلك الخوف، فإن المقاتلين يتخلصون من وحشية المعركة ويستعيدون الإنسان فيهم» [25].

خلاصة

إن ما حث هيوم بصورة أساسية لأن يتحدث عن ما يعتبر علامة أكيدة على ازدهـار أية أمـة، لا ينفصل بتاتا عن المال والتجارة، انطلاقا من سلطة عامة تخدم فيها سعادة الأفراد وعظمة الدولة. فمعظم أبحاثه السياسية التي كتبها هيوم والتي تتعلق بالمال والتجارة والفائدة والضرائب وكثافة الأمـم...، كانت نيته في أن تستوعب موضوعات عامة تبدو أكثر تشذيبا وبراعة لحياة عملية فعّالة، على أن تفيد السياسيين من بلورة أفكارهم تجاه التأثير الذي يمكن أن تجنيه الأمـم من وفـرة المال والتجارة أو ندرتها. وهو بذلك يطمح إلى أن يقترح مبدأ سياسيا يُعنى بالمعنى العام للمصلحة، أي أن تكون للدولة منشأ اقتصادي يتمثل في الحفاظ على المزايا الكبرى للمجتمع. ■

الهوامش

25 - ديفيد هيوم، أبحاث أخلاقية، سياسية وأدبية، مصدر سابق، ص، 319.

لائحة المراجع

- هيوم ديفيد، أبحاث أخلاقية سياسية وأدبية، نقله إلى العربية، عبد الكريم ناصيف، الطبعة الأولى، 2016م.
- كوبلستون فردريك، تاريخ الفلسفة، المجلد الخامس، ترجمة، محمود سيد أحمد، مراجعة وتقديم، إمام عبد الفتاح إمام، الطبعة الأولى، 2003.
- Hardin Russell, David Hume, Moral and Political Theorist, Oxford, New York, 2007.
- Le Jallé Éléonore, Hume et la régulation morale, 1ère édition, France, 1999.
- Moumni Fatma, Auguste Comte et la pensée de David Hume, Paris, 2016.

حوار العدد

حوار مجلة رهانات مع الأستاذ **علي بوطوالة**

حول موضوع **جدلية المال و السياسة**

يعتبرالأستاذ علي بوطوالة باحثا أكاديميا في العلوم الاقتصادية وناشطا سياسيا مغربيا، فهو حاصل في تجربته الأكاديميةعلى الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، وخاض تجربة بيداغوجيةكأستاذ للاقتصاد بالمركز الوطني لتكوين مفتشي التعليم بالرباط. وقد عرف ضيف حوار مجلة رهانات بتجربته السياسية الممتدة والمتشعبة؛ حيث مر عبر تجربة نضالية في منظمة 23 مارس، ويعتبر وجها بارزامن مؤسسي الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، والمنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف، إضافة إلى مساهمته الفاعلة في تأسيس حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي الذي تولى فيه مسؤولية الكاتب العام الوطني، وكذا تجربته في فيدرالية اليسار الديموقراطي التي شغل فيها مسؤولية نائب الأمين العام لحزب الفيدرالية .

مجلة رهانات : وفقًا لتقرير مجلة "فوربس" لسنة 2024، بلغت ثروة رئيس الحكومة المغربي عزيز أخنوش حوالي 1.7 مليار دولار، مما وضعه في المرتبة الـ14 ضمن قائمة أثرياء القارة الإفريقية. فما الذي يفسر في نظركم هذا التحول في إنتاج النخب السياسية من الحقل السياسي وآلياته الكلاسيكية – النقابة و الحزب والحركات الاجتماعية - إلى الحقل الاقتصادي، حيث توجه رجال الأعمال على المستويين الوطني والدولي إلى ولوج الحقل السياسي الرسمي ومؤسساته؟

يجب التذكير أن رئيس الحكومة

الحالي عزيز اخنوش هو نموذج لرجال الأعمال الذين تم استقدامهم وتحفيزهم للانخراط في العمل السياسي، بقرار من فوق، أشرف على تنفيذه وزير الدولة في الدخلية السابق، إدريس البصري، وذلك في سياق توسيع القاعدة الاجتماعية للنظام السياسي، خاصة بعدما عرف المغرب ثلاث انتفاضات جماهرية في ظرف عشر سنوات فقط، في 20 يونيو 1981،ويناير 1984 بمدن مراكش والناظور، والحسيمةوتطوان،و14دجنبر 1990بفاس.تلك الأحداث، إضافة للتحولات السياسية الكبرى التي عاشها العالم في نهاية الثمانينات، وبداية التسعينات من القرن الماضي، وأبرزها انهيار الإتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية،دفعت الملك الحسن الثاني انذاك لإحداث تغيير في المشهد السياسي بوسيلتين، الانفتاح على المعارضة الديمقراطية وإشراكها في التدبير الحكومي من جهة، والضغط على رجال الأعمال، من خلال ماسمي بحملة التطهير التي شنتها وزارة الداخلية سنة 1996من جهة أخرى.

لقد عارضت مركزية الإتحاد العام لمقاولات المغرب بزعامة عبد الرحيم لحجوجي تلك الحملة،لكنها أقنعت بعض رجال الأعمال بأهمية التواجد بالبرلمان والحكومة لحماية وخدمة مصالحهم بشكل مباشر،خاصة وأن النظام يشجعهم على ذلك. هكذا تم تدشين دينامية جديدةبتوقيع اتفاق فاتح غشت 1996بين الحكومة والمركزيات النقابيةونقابة الباطرونا، وبمراجعة للدستور في شتنبر 1996،وأخيرا بتكوين ما عرف بحكومة التناوب التوافقي في مارس 1998. تجدر الإشارة أن هذه الحكومة أقدمت على تنفيد برنامج الخوصصة الذي كان مطروحا من قبل في إطار سياسة التقويم الهيكلي. هكذا،تظافرت عوامل داخليةوخارجية - متمثلة في تداعيات العولمة النيوليبرالية- في بروز نخبة اقتصادية جديدة، استفادت من الخوصصة،ومن توسع أنشطة اقتصاد الريع. كل ذلك جسد زواج السلطة بالمال بشكل غير مسبوق وخلق البيئة المناسبة لتغول لوبيات الفساد،وتكرس ذلك بخلق حزب إداري جديد وإن بصيغة مبتكرة.

مجلة رهانات : في سنة 2024، أثارت صفقة أكبر محطةلتحلية مياه البحر في مدينة الدار البيضاء جدلاً واسعًا في المغرب، خاصة بعد فوز تحالف يضم شركتي "أفريقيا غاز" و"غرين أوف أفريكا" المملوكتين لرئيس الحكومة عزيز أخنوش، إضافة إلى الشركة الإسبانية "أكسيونا". إلى أي مدى يمكن اعتبار تضارب المصالح في الحكومات المغربية تحديا بارزا للديمقراطية والعدالة الاقتصادية في المغرب؟

قبل صفقة أكبر محطة لتحلية مياه البحر بالدار البيضاء التي "فاز"بها تحالف شركتي اخنوش، والتي جسدت بشكل صارخ المستوى الذي وصل إليه تضارب المصالح، تابعنا منذ 2017مسلسل فضائح شركات المحروقات، التي استنزفت جيوب المغاربة بأسعار تتضمن هوامش ربح غير مقبولة وغير مشروعة، ورغم تقرير اللجنة البرلمانية، الذي قدر مبلغ الربح الإضافي لتلك الشركات ب17مليار درهم، ورغم توصية مجلس المنافسة تحت رئاسة الأستاذ ادريس الكراوي بتغريم تلك الشركات. رغم كل ذلك استمرت الأمور وكأنه لم يحدث أي خرق،بل الأسوأ من ذلك تمت إقالة ادريس الكراوي من رئاسة مجلس المنافسة،ورفض الحكومة لمقترح نقابة مستخدمي شركة سمير بانقاذها، وإعادة تشغيلها مما كان سيساهم في تخفيض أسعار المحروقات بمتوسط درهمين حسب تقدير بعض الخبراء.

تأثرت قطاعات اقتصادية أخرى كالقطاع الفلاحي بالمضاربات، ومنح الحكومة للامتيازات لأقلية من المصدرين والمستوردين، بحيث أصبح الوسطاء يستولون على 50% من الأرباح حسب تصريح الرئيس الحالي لمجلس المنافسة، مما يفسر الإرتفاع المهول للمواد الغذائية، هذا إضافة لفقدان الخزينة العامة لملايير الدراهم بسبب إعفاء واردات الأبقار والأغنام من الرسوم الجمركية.هكذا تتبين التداعيات الخطيرة لتضارب المصالح على الديمقراطية وعلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ففقدان الدولة لموارد ضريبية هامة يؤثر في قدرتها على تمويل القطاعات الاجتماعية،وسيادة المضاربة والاحتكار يؤثر على الاستثمارات، وبالتالي على خلق مناصب شغل في ظرفية اقتصادية صعبة يعرفها الاقتصاديون بظرفية الركود التضخمي،حيث يترافق إرتفاع نسبة البطالة بارتفاع أسعار البضائع والخدمات،وهو ما نعيشه في ظل هذه الحكومة.

مجلة رهانات : يُعتبر الاقتصاد الريعي في المغرب أحد أبرز مظاهر تداخل المال والسياسة، حيث تستفيد النخب المقربة من السلطة من الامتيازات الاقتصادية، مما يعزز سيطرتها على المجال السياسي. ويؤثر هذا الوضع على حقل الأعمال في الاقتصاد المغربي، ويضعف المنافسة الحرة.فكيفيؤثر في نظركم استمرار اقتصاد الريع على مستقبل التنمية في المغرب؟ وهل هناك إرادة سياسية لتفكيك هذا النظام لصالح اقتصاد أكثر تنافسية وعدالة وإنتاجية؟

يتضمن السؤال تشخيصا دقيقا ومركزا لما يطبع الاقتصاد المغربي من اختلالات بنيوية عميقة تحول دون تحقيق إقلاع اقتصادي حقيقي،بدليل الاعتراف الرسمي، ومن أعلى سلطة في البلاد منذ سنوات بفشل النموذج التنموي، وتشكيل لجنة لصياغة نموذج تنموي جديد، لازال هو الآخر ينتظر التفعيل. السبب الجوهري يكمن بالضبط في غياب الإرادة السياسية.لقد تأكد ذلك منذ سنة 2002حين تمت إقالة الأستاذ عبدالرحمن اليوسفي من الوزارة الأولى رغم أن حزبه حصل على أول مرتبة في الانتخابات البرلمانية، واستمرار إشكالية الحكامة الرشيدة التي طالما ألحت عليها المؤسسات المالية الدولية في تقاريرها وتوصياتها بحدة في بلادنا. فالقفز على الواقع، ومحاولة طمسه بشتى الوسائل، والتهرب من الإعتراف بالمسؤولية، وإرجاع السبب للتحولات المناخية والدولية لايزيد الأزمة إلا تفاقما. دور أية حكومة هو بالضبط تدبير الإكراهات، وتطبيق سياسات عمومية كفيلة بإنعاش الدورة الاقتصادية، ورفع نسبة النمو، وخلق مناصب الشغل، خاصة وأن الشعار المرفوع هو بناء الدولة الاجتماعية.

إن تضخم أنشطة اقتصاد الريع يؤدي إلى عرقلة الاستثمارات الداخلية والخارجية،ويؤثر سلبا على الإنتاجية، ويضعف بالتالي التنافسية. لقد برهنت تجارب الدول الصاعدة، أنه لاتنمية حقيقية بدون إصلاح مؤسساتي، وتوظيف أمثل للموارد المالية والبشرية، وهذا يتطلب أولا وقبل كل شيء القطع مع الريع والفساد بكل أشكالهما.إنها لفضيحة أن يكون 12%من البرلمانيين متابعين بتهم لها علاقة بالفساد ونهب الأموال العمومية. إنها دائرة مغلقة:الريع يمكن من مراكمة الثروة، وامكانية التأثير على أغلبية الكتلة الناخبة التي تعاني من الفقر والجهل وتدني الوعي السياسي،وبالتالي الوصول الى مواقع المسؤولية. وهذه المواقع تتيح الاستفادة من الامتيازات ومضاعفة الثروة.

مجلة رهانات :في التحليل الماركسي، يُنظر إلى تقلد رجال الأعمال المناصب السياسية باعتباره تكريسًا لهيمنة الطبقة الرأسمالية على الدولة، حيث تتحول المؤسسات السياسية إلى أدوات لحماية المصالح الاقتصادية للنخب.وبالتالي يصبح المال فاعلا في الصناعة الانتخابية، وينتج"أوليغارشية" تتحكم في القرار السياسي.فهل تعتقدون أن التحليل الماركسي مازال مدخلا محوريا لفهم صناعة القرار السياسي في سياق النيوليبرالية التي وطدت تأثير الشركات العابرة للقارات على سياسات الدول الداخلية والخارجية؟

صحيح أن المقاربة الماركسية تعتبر الدولة أداة بيد الطبقة التي تمتلك وسائل الإنتاج، أي الطبقة الراسمالية أو البورجوازية، وقد اوضح الفيلسوف الفرنسي ألتوسير دور الأجهزة الأيديولوجية للدولة في شرعنة وتأبيد سيطرة الطبقة الحاكمة. وبغض النظر عن الانتقادات التي وجهت لهذة المقاربة على إثر انهيار الإتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية، فإن ما أسماه لينين بالتحليل الملموس للواقع الملموس

لازال يمثل المدخل لفهم الوضع الوطني في ارتباطه بالسياق الدولي. بعد مرور أكثر من ثلاثة عقود على زحف العولمة النيوليبرالية على مختلف بلدان العالم، اصبح معروفا أن الفاعلين الأساسيين في هذه العولمة هم المراكز الراسمالية المتقدمة، والمؤسسات المالية الدولية إضافة للمنظمة العالمية للتجارة، وأخيرا الشركات العملاقة المتعددة الجنسية والعابرة للقارات.

في ظل تحكم المراكز الرأسمالية في القرار السياسي، فإنتداعيات ذلك أضحت خطيرة ومكشوفة على بلدان الجنوب، خاصة ما يتعلق بالسيادة الوطنية. في هذا السياق تكونت أوليغارشيات محلية، وشبكات دولية متحكمة في معظم الأنظمة السياسية. الجديد الآن هو أن الصراع داخل الولايات المتحدة الأمريكية بين توجه العولمة المرتبط بالمركب الصناعي العسكريالمستثمر في الحروب، وبين توجه الأمركة(أي أمريكا أولا)، قد أدى إنتصار مرحلي لهذا الأخير الذي تمثله إدارة ترامب.وإذا استحضرنا ما أقدم عليه هذا الأخير من إجراءات تهدف الى تعطيل آليات تدخلات لوبي العولمة، يتبين أن هناك فرصة لبعض دول الجنوب،ومنها المغرب لاستعادة سيادتها الاقتصادية عن طريق الاستغلال الأمثل للهامش المتاح لها في نظام دولي جديد متعدد الاقطاب.

مجلة رهـانـات :وفـقًـا لمؤشر الحرية الاقتصادية الصادر سنة 2024 عن مؤسسة التراث--The Heritage Foundation-، فإن المغرب احتل المرتبة 101 عالميًا من بين 184 دولـة، متصدرًا بذلك دول شمال إفريقيا. وحصل المغرب على 56.8 نقطة من أصل 100، ما وضعه في صنف فئة "الاقتصاد الحر بشكل معتدل". فلماذا مـازال في نظركم المغرب متأخر في مـؤشر الحرية الاقتصادية ؟ ومـا هـو المدخل للإرتقاء بالمؤشر الـدولي للحرية الاقتصادية في المغرب؟

تعتبر الحرية الاقتصادية مؤشرا تركيبيا وضعـتـه مـؤسـسـة مـيراث بالتعاون مـع الجريدة الاقتصادية الشهيرة "وول ستريت جورنال "سنة 1995في سياق تأسيس المنظمة العالمية للتجارة التي انعقد مؤتمرها التاسيسي بمراكش للتذكير.ويعتمد هذا المؤشر على توفر عـشرة معايير وهي:الحق في الملكية الخاصة، وحرية تأسيس المـقـاولات، وحرية المـبـادلات، وحرية الاستثمار،والتحرير المالي،وحرية العمل، والاستقرار المالي،ومحاربة الفساد، وحرية النفقات، وأداء الضريبة.هذه المعايير مستمدة بدورها من شروط المنافسة الحرة المتمثلة في الولوج السهل للسوق، وكثرة وتنوع العروض، وحركية عوامل الإنتاج(الراسمال والعمل)وتجانس المنتجات وشفافية السوق.

المعطيات المتعلقة بكل ما سبق تقدمها المؤسسات المالية الدولية لأنها تتابع بدقة وباستمرار اقتصاديات جميع البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة. والجذير بالذكر أن آليات ضمان توفر الحريات المذكورة تؤخد أيضا بالاعتبار، وهكذا فإستقلال القضاء ونزاهته،وطبيعة الإدارة، والحريات العامة..الخ كل ذلك ينعكس في ترتيب البلدان. وتأخر المغرب في هذا الترتيب المصنف في الرتبة 101 من بين184 دولة منطقي تماما،بالنظر لأوضـاع البلاد في كافة المجالات.أما كيف يمكن تحسين رتبة المغرب، فهذا يتطلب إصلاحات مؤسساتية واقتصادية واجتماعية وثقافية، هي نفسها التي ستجعله يحقق تنمية مستدامة ويلتحق بركب الدول الصاعدة. ■

التاريخ والأسطورة : قضايا إشكالية ومنهجية

سعيد النسيوي
باحث في التاريخ بجامعة الحسن الثاني الدار البيضاء

الملخص

تحيلنا هذه الورقة البحثية على موضوع التاريخ والأسطورة وعلاقة ذلك بقضايا التاريخ ومناهجه الحديثة، خاصة مع مدرسة الحوليات التي وسعت من مفهوم الوثيقة والشواهد التاريخية، واهتمت كذلك بتاريخ الذهنيات ومواضيع جديدة في حقل التاريخ. ومن هذا المنطلق، سنعالج موضوع التاريخ والأسطورة، إذ اتخذت هذه الأخيرة من قضايا الخلق وأصل الإنسان والحياة والآخـرة وما بعدها وأصل الجماعات البشرية واللغات والأعراق مواضيع لها، فكانت بذلك حقل لاشتغال الذاكرة الإنسانية والتعبير عن قضايا كبرى من خلال الدلالات والرموز، وتطرح الأسطورة في علاقتها بالتاريخ إشكالات منهجية وإبستمولوجية، إذ تتباين الحمولة الدلالية لمفهوم الأسطورة بين اللغات والحضارات المختلفة، من هذا المنطلق، حاولنا تتبع السياق التاريخي للمفهوم والمعاني والـدلالات التي جاء بها، بين طرح يقدم الأسطورة باعتبارها مجموعة من الأباطيل والخرافات، وطرح آخر يرى فيها تعبير عن الماضي وتاريخ الجماعات البشرية بطريقة رمزية.

الكلمات المفتاح:التاريخ، الأسطورة، المناهج، الرمز، اللغة، الحضارة

This research paper refers us to the theme of history and myth and its relationship with issues of history and its modern methodologies, especially with the Annals school, which expanded the concept of historical documents and evidence, and also paid attention to the history of mentalities and new topics in the field of history. From this point of view, we will approach the theme of history and myth, as the latter addresses the issues of creation, the origin of man, life, the afterlife and what comes after, as well as the origin of human groups, languages and races as subjects. Thus, it is a field of work of human memory and the expression of major issues through connotations and symbols, and presents myth in its relationship with history, as the semantic load of the concept of myth varies according to languages and civilizations. From this point of view, we have tried to trace the historical context of the concept and its meanings. The implications proposed are between a proposition that presents the myth as a set of lies and myths, and another proposition that sees it as an expression of the past and the history of human groups in a symbolic way.

Keywords : History, Myth, Methods, Symbol, Language, Civilization.

يحيلنا موضوع التاريخ والأسطورة

على قضايا التاريخ ومناهجه الحديثة، خاصة مع مدرسة الحوليات التي وسعت من مفهوم الوثيقة والشواهد التاريخية، واهتمت كذلكبتاريخ الذهنيات ومواضيع جديدة في حقل التاريخ. ومن هذا المنطلق، سنعالج موضوع التاريخ والأسطورة، إذ اتخذت هذه الأخيرة من قضايا الخلق وأصل الإنسان والحياة والآخرة وما بعدها وأصل الجماعات البشرية واللغات والأعراق مواضيع لها، فكانت بذلك حقل لاشتغال الذاكرة الإنسانية والتعبير عن قضايا كبرى من خلال الدلالات والرموز، وتطرح الأسطورة في علاقتها بالتاريخ إشكالات منهجية وإبستمولوجية، إذ تتباين الحمولة الدلالية لمفهوم الأسطورة بين اللغات والحضارات المختلفة، فما معنى الأسطورة؟ وما علاقتها بحقل التاريخ؟

أولا: التاريخ والأسطورة: قضايا اصطلاحية ومفاهيمية

ورد في كتاب "تاريخ التأريخ"[1] لوجيه كوثراني مقارنة بين أسطوريا اليونانية وأسطورة العربية، وانطلاقا من إشكالية: ما علاقة التاريخ بالأسطورة؟ وقف عند مفردة التاريخ التي اعتبرها حديثة الاستخدام عند العرب، إذ لم ترد في القرآن أو كتابات العرب إلا مع حاجة الخليفة عمر بن الخطاب إلى توقيت المواقع، فوقع الاختيار على كلمة "أرخ" و"أرخوا"، وهي المفردات التي أخذت معاني اصطلاحية خلال القرون الأولى للإسلام فأضحت تعبر عن التدوين التاريخي.

ومن سؤال وقع الأسطورة في التاريخ، قام كوثرانيبالمقارنة بين الأصول اللغوية لكل من التعبير اليوناني والعربي عن الأسطورة، وإعادة، إحيائها في مراحيل تاريخية مختلفة، فأرجع كلمة أسطورة العربية إلى ما قبل الإسلام، وردت أيضا في القرآن الكريم: "كأساطير الأولين" والقلم وما يسطرون"، وجاءت بمعنى الكتابة، اشتقاقا من سطر وسطر بالشدة، وتفيد العبارة في لسان العرب نفس المعنى، كما وردت بمعنى مغاير وهو الأباطيل. وخلص حول هذا التأصيل اللغوي للمفردة إلى أنها تحمل معاني متعددة ولم تقتصر فقط على معنى الأباطيل، بل تعني أساسا الكتابة والتأليف كتعبير عن الحديث والأحدوثة، وتدل أيضا على الخبر كعنصر أساسي في تكوين "علم التاريخ" في الحضارة العربية.

أما بخصوص كلمة أسطوريا اليونانية، يرى كوثراني أن النقاش حولها ظهر مع الفكرة القائلة بعدم استقلالية الحضارة اليونانية بشكل قطعي عن محيطها، وطرحت مسألة التداخل بين اللغات والحضارات، إذ يعتقد بالأصول الفينيقية للعديد من العبارات، إذ تشير الأبحاث الأثرية والفيلوجية إلى الأصل الفينيقي الكنعاني لجزء من الأبجدية اليونانية، وأن "الأبجدية اليونانية اقتبست عن الأبجدية الفنيقية التي نقلها المستوطنون الكنعانيون إلى اليونان، بدليل تشابه أصواتها ودلالتها "ألفا بيتا". وتشير أسطورة قدموس وأخته أوروبا بدلالتها الرمزية والخيالية إلى الوقائع التاريخية واللغوية التي تأكد الانتشار الفينيقي البشري والثقافي واللغوي في بلاد اليونان"[2]

وهنا تطرح مسألة الأصل العربي لعبارةHistoria أوIstor وعلى أساس هذه الفرضية رجحكوثراني اعتماد المحطات التأسيسية لعلم التاريخ الأوروبي نفسه على اللفظ أسطور وأسطورة القادمتين من شبه الجزيرة العربية، اللذان انتقلا إلى اليونان عن طريق اللغة الكنعانية.

كذلك حسن قبيسي في إطار تطرقه لمجموعة من الثنائيات: الجماعة/الفرد، والعاطفي/العقلاني، والأسطوري/التاريخي، ومن خلال تطرقه لظهور الإنسان التاريخي في صلب اللاتاريخ، يرى أن كلمة تاريخ لم تظهر عند العرب حتى القرن السابع الميلادي، إذ لم ترد في الشعر الجاهلي أو في القرآن أو حتى في الحفريات الأثرية، لكن رغم ذلك كان العرب يؤرخون بالسنوات وتنسب لها الوقائع والأحداث، وكان العرب يعيشون في التاريخ وليس خارجه، ومن بين التسميات التي كان يسمى بها الدهر، وبالعربية القديمة وما تفرع عنها كان يسمى "مسطورا ومسطرا، وواحد فعله أسطورا وأسطورة"[3] ورجح انتساب هذا القول للحميرية القديمة.

أما من ناحيةبالاشتقاق اللغوي أرجع قبيسي اشتقاق الأسطورة من السطر والتسطير، وعلاقة ذلك بالسيطرة، دلالة كبيرة على علاقتها بالكتابة، وربما بالسلطة، بينما لمح إلى أن الفهم السائد الذي وصلنا عن الأسطورة موروث عن النظرة الأحادية التي درجت على الربط بين الأسطورة Myths، وبهذا المعنى أخذت كنوع من الخرافة والخيال، وفي محاولته الدفاع عن الطرح الثاني بمعنى الأسطورة ككتابة، لجأ إلى ما ورد عند المفسرين المسلمين اللذين عملوا على تفسير آيات قرآنية ورد فيها هذا اللفظ، وإجماع معظمهم على أن المعنى يفيد كتابات الأولين، "أساطير الأولين"، ويؤكد إذا كانت الأسطورة تعني الكتابة، "فهي لا تقتصر على ما يقفز إلى الذهن السياسي بالدرجة الأولى، بل تشتمل على تدوين معلومات ومعاريف، تتراوح بين وصفات الطبخ وتنتهي بحساب حركات الأفلاك، كما أنها لا تقتصر على الأمور ذات النفع المباشر، كما يقفز إلى الذهن البشري بالدرجة الأولى. وهي ملكة رافقت الإنسان منذ أن اكتشف النار والفخار والطبخ والزراعة. فالأسطورة إذن ليست كلاما يلقى على عواهنه فحسب، وإلا لما كان بذل ذلك العناء لتسطيرها. وإذا كانت قد تطايرت شظايا وعناصر بفعل مرور الدهر عليها، فوصلت إلى الأجيال اللاحقة، منتفة غير مفهومة الدلالة، فليس يعني ذلك أنها كانت هكذا بالأصل"[4] يتضح إذن من هذا الموقف لقبيسي أن الأسطورة تحمل في ثناياها بعدا تاريخيا.

عزمي بشارة في كتاب "الدين والعلمانية في سياق تاريخي"، قارن بين اللفظين العربي واليوناني، اعتبر اللفظ اليوناني: Myth وMythos هي في الأصل Muthas اليونانية، وتعني حرفيا: "سردا" و"كلاما" و"حكاية". وهي في الحالات النادرة التي ظل فيها المصطلح ملائما للفظ، وكان وحدة المقدس والدنيوي تقابلها وحدة اللفظ مع المصطلح. وربط العلاقة بين مفردتي أسطورة وStory الإنجليزية أو Histoire الفرنسية، وصنف اللفظ المعبر عن الحكاية بالإنجليزية مشتقا من السرد التاريخي اليوناني عند هيرودوتس Historia الذي شكل بداية التحرر من السرد الأسطوري، ليس في بنية التاريخ فقط بل أيضا في أهدافه، إذ كان هدف هيرودوتس من التاريخ تسجيل الحروب اليونانية الفارسية، لكن من الناحية العربية في نظر عزمي تحولت الكلمة في العربية إلى المقابل Myth عوضا عن أن تكون History، وقدم في هذا الصدد مجموعة من الأمثلة الواردة في القرآن والمعاجم العربية، مثل: "إن هذه أساطير الأولين" الواردة في صورة الأنعام، وورود كلمة الأساطير في معجم تاج العروس من جواهر القاموس بمعنى الأباطيل، وغيرها من الأمثلة التي تربط كلمة الأسطورة العربية بالأباطيل والأشياء المكتوبة كذبا، وقد شاب هذا الخلط في رأيه بين الأسطورة العملية التاريخية العربية الإسلامية المبكرة [5]، بالتالي حسب طرح بشارة فإن التعبير العربي لكلمة أسطورة ارتبط بالأشياء غير المنطقية أكثر من ارتباطه بالتعبير عن التدوين والتأريخ، لكن هذا لا ينفي الحمولة التاريخية لها.

حسن قبسي إلى جانب وجيه كوثراني يؤكدان على وجود عبارة الأسطورة في الحضارة العربية القديمة، وأن هذه الأخيرة لم تكن تعني دوما الخرافات والأباطيل كما جاء في بعض التفسيرات

الهوامش

1-وجيه، كوثراني، تاريخ التأريخ، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2012، ص ص 37_39.

2- نفسه، ص 41.

3-حسن، قبيسي، "الفكر التاريخي والأسطورة والواقع الحنظلي" مجلة الفكر العربي، مج 8 عدد 46، لبنان، 1987، ص 343. ص ص 332_351.

4-نفسه، ص 343_344.

5-عزمي، بشارة، الدين والعلمانية في سياق تاريخي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة/بيروت، 2013، ص 76.

المعجمية أو وجهات النظر الأخرى، ونفس الطرح أكده بشارة، إذ انتقد التيار العلمي الذي يتعامل مع الأسطورة كخرافة. وهناك من ذهب أبعد من ذلك ورجح الأصل العربي لكلمة أسطورة اليونانية بمعناها التاريخي، وبهذا تكون الأسطورة حسب التأصيل التاريخي تعبر عن جزء من واقع المجتمع وتحمل في ثناياها حقائق تاريخية، عكس الطرح الـذي ينزع عنها الصفة الواقعية والحمولة التاريخية.

ثـانـيـا: الأســطــورة مـادة وموضوع للتاريخ

بعد الآراء السابقة التي رجحت وجـود مفهوم الأسطورة في الحضارة العربية بحمولته التاريخية، نجد مجموعة من وجهات النظر المتعددة التي ترى في الأسطورة جزء من العملية التأريخية في فترات معينة، وفي شق آخر هناك من صنفها من شواهد الماضي ومـادة يمكن للمؤرخ أن يعتمدها في دراسة الماضي.

بـالـعـودة حسن قبيسي نجد أن الأسطورة في الحضارة العربية تدخل في سياق عملية التسطير التي هي الكتابة، وأن التسطير والتدوين كان مرتبطا أساس بالأشياء المهمة في ذلك المجتمع، وأن عملية التدوين والتسطير لم تقتصر على ما هو سياسي، بل شملت مواضيع تتعلق بالمجتمع، وانقسام اللسان العربي في تعريف الأسطورة بين معنيين، السطر بمعنى الكتابة والأسطورة بمعنى الأباطيل، لكن عاد للتاريخ العربي لتوضيح هذا التباين، إذ ميز بين التاريخ السياسي للدولة بمؤسساتها وسجلاتها ودواوينها ومؤرخيها وضرب المثال بقبائل معين وحمير وبابل وبيبلوس، وبين تاريخ العامة الذي يشمل الذاكرة الجماعية والحكاية، كعوج بن عناق إلى موقعة كربلاء، وبهذا المعطى قسم الأسطورة إلى أسطورتان، "أسطورة سجلت أساطير الـدول القديمة والمؤسسات الجماعية القديمة ومعرفتنا بها ضعيفة، وأسطورة ثانية مرتبطة بما تلقفته ذاكرة القوم من نتف أحداث وشظايا وقائع ضمن بنية الذاكرة الشعبية"[6] ولهذا السبب الأخير حسب حسن قبسي لا ينبغي أن نجعل من بنية الذاكرة الشعبية قاعدة وحيدة في فهم الأسطورة.

في ذات السياق؛ في إطار دراسةبشارة للتجربة الدينية في كتاب "الدين والعلمانية في سياق تاريخي"، تحديدا في محور الأسطورة والمعني بالحكاية للأسطورة، صنف الأسطورة كتعبير معرفي أول عن المقدس، وأنها حكاية أو سردية تعبر غالبا عن البدء والمنشأ كأسطورة الخلق. وفي علاقتها بالدين تتضمن مكونات العقيدة وتهدف للتفسير وإعطاء معاني للأشياء، تتميز بالاستمرارية والحيوية، وغير مرتبطة بمرحلة زمنية من الفكر، "فهي حافلة بالدلالات والتأويلات التي تتخطى ظاهريات التفسير إلى التأويل، متغلغلة في الفكر من باب محاولة البشر غير المتوقفة الإجابة عن سؤال لماذا، وذلك بوسائل الخيال والرموز والحدوسالرؤيوية" [7]

يتضح من خلالالتعريف الذي ذهب إليه بشارة أن الأسطورة تحمل تعبيرا عن الواقع في صيغة رمـوز ودلالات، وتنطلق عادة من الواقع لتفسير أشياء غامضة، وعاد بشارة لتأكيد هذا القول في فقرة موالية تطرق فيها للميثولوجيا، أي علم دراسة الأساطير، التي تدل أيضا عن الأساطير في علاقتها بالواقع، إذ يعتبر الأسطورة غير منفصلة عن الواقع كما يتبادر لذهن العقل العلمي، بل مرتبطة بهذا الأخـير من الناحية الشعورية، وليست مجرد قصص بل تحمل معاني تأثر في شعور الناس وسلوكهم، وأن الأسطورة تشتغل في سياق لا ينفصل فيه المقدس عن الدنيوي والعادي، بل أكثر من ذلك اعتبرها مكونا حضاريا وأداة للتعبير والكشف لعمق النفس البشرية، ولغة رموز تحاول أن تكثف الكوني، وتحاول أن تسبغ عليه معنى كليا.

أما من الناحية المنهجية، فقد عالج بشارة الإشكالات المنهجية التي تواجه الباحث في الأساطير، إذ تشكل هذه الأخيرة تحديا للباحث، كونها "تعبر عن مركب في الدين أو في الثقافة الشعبية، وتعبر بمعانيها ورموزها عن منظومة ثقافية معينة، واقتحامها للسياسة وأحيانا المجال العلمي، وذلك في حاجته أحيانا للتفسير أو بتأثير زاويـة نظر المتكلم وتأثره بواقعه المادي والاجتماعي والتاريخي" [8]، يذهب عبد الهادي عبد الرحمان لنفس الطرح؛إذ على المستوى المنهجي تعمل الأسطورة على "تحويل كل ما هو غير طبيعي إلى طبيعي، أي القيام بتطبيع كل ما هو مخالف للموضوعية، وجعله أمـرا طبيعيا أو بديهيا" [9]، من هذا المنطلق على الباحث الاستعانة بجميع الوسائل المنهجية من أجل استخلاص الحقائق التاريخية التي تحملها الأساطير.

ثالثا: التاريخ والأسـطـورة محاولة في الفصل

عادة ما تطرح مثل هذه المفاهيم في ظاهرها صوبة في الفصل، إذ تتداخل وتتقاطع فيما بينها، خاصة بالنسبة لغير المتخصص، فطالما تم تصنيف حقل التاريخ إلى وقت قريب ضمن الجنس الأدبي، الذي يهتم بالقصص والروايات وسرد أحداث الماضي، لكن منذ القرن التاسع عشر بدأت ملامح حقل التاريخ كحقل معرفي مستقل تتضح، إذ أصبحت له قواعده ومناهجه الخاصة به.

في إحدى المحاولات التي قامها رضا شكوك، (متخصص في التاريخ والتراث واللغات)، قام بالتميز بين حقيقة التاريخ وحقيقة الأسطورة وحقيقة الخرافة، وجمع بينهما من حيث اشتراكهما في تصوير الواقع، لكن هذا التصوير وطرقه تختلف بين المفاهيم الثلاث، فالتاريخ مثلا يعتمد الدقة في تحري الحقائق والربط بينها بالمنطق والأدلـة ويتسم بالواقعية، بينما الأسطورة تطلق العنان للخيال بعد أن تأخذ مادة اشتغالها من التاريخ فتألف بها قصصا مع الحفاظ على جوهرها، وتصور الواقع عن طريق الرموز والدلالات، وعلى مستوى الفاعلين ربط حقل التاريخ بالمتخصصين، بينما الأسطورة ربطها بمخيلة الشعوب، إذ تحاول تصوير واقع المجتمعات البشرية على ضـوء ماضيها وفي هـذه النقطة تشترك بالذات مع التاريخ، أما الخرافة فعكس المفهومين السابقين مادتها فلسفية تأملية.

ومـن حيث المقارنة بين التاريخ والأسطورة اللذان يشتركان في محاولة ترجمة الواقع، وقف شكوك عند اختلاف الأساطير عن الخرافات من حيث سعيها لربط المـاضي بالحاضر، واستمرارية شخصيات الأسطورة وعدم تغيرها، كما ميزها عن القصة والخرافة باستمراريتها في جغرافيتها، وعدم امكانيتها خدمة غرضها إلا إذا كانت في جغرافيتها، واستشهد للتدليل عـلى الحقائق التاريخية الموجودة في الأساطير بسفر التكوين، الذي صنفه ك"مجموعة من الأساطير طرأ عليها تغيير قليل أو كثير من الزمن عن طريق الرواية الشفوية من جيل إلى جيل، وذلك بإدخال تفاصيل إضافية عليها من قبل القصاصين والرواة، وتغيير بعض معالمها عن قصد أو عن غير قصد، واختلاف تلك الأساطير بفعل عامل الوقت عند الرواة، فدمجت عناصر منها مع عناصر أخـرى، وعرفت أبطال من أساطير مختلفة بعضهم ببعض وتطلق عليهم الأسماء ذاتها، إما بسبب التشابه بين الأسماء من الأصل أو لأسباب أخرى، ولا شك أن تغيرا طرأ على تلك الأساطير عندما جمعت من مصادرها المختلفة آخر الأمر، ثم دونت وأضيف إليها ما أضيف من قبل الجامعين والمحققين"[10]

من خلال هذا الطرح الذي قدمه شكوك نلمس البعد التاريخي الكامن في الأساطير، وترجمتها للواقع رمزيا ودلاليا، واستحضارها للماضي في ضوء الحاضر، على عكس من القصة أو الخرافة التي يغلب عليها الطابع التأملي، ومن هنا يقع الفصل بين المفاهيم الثلاث،

الهوامش

6-حسن، قبسي، مرجع سابق، ص 336_351.

7- عزمي، بشارة، مرجع سابق، ص 59.

8- نفسه، ص 72.

9- عبد الهادي، عبد الرحمان، التاريخ والأسطورة، ط1 دار الطليعة، بيروت، 1994، ص 12.

10- رضا، شكوك، "حول مفهوم الأسطورة والتاريخ والخرافة"، الحوار المتمدن، عدد 3630، 20/12/2017 ،.ahewar.org

التاريخ كحقل معرفي يعالج الأحداث والوقائع ببعديها الزمني والمكاني في علاقتها بالإنسان، والأساطير التي تحاول ترجمة الواقع عن طريق الرموز والدلالات، ثم الخرافة التي تفتقد للبعد الواقعي.

لكن بالمقابل نجد من له رأي آخر ويحاول الفصل بشكل قاطع بين التاريخ والأسطورة، إذ ميز مثلا عبد الحميد يونس بين التاريخ والأسطورة من حيث المنهج وآليات اشتغال كل منهما، فالأسطورة في نظره بالرغم من تطورها ومسايرتها للمجتمع الذي أنتجت فيه، تتسم بالثبات والحفاظ على مراسيمها وسياقاتها وعلاقاتها لفترة طويلة من الزمان، وهنا تسقط في فخ المحافظة والجمود وغياب التجديد، بينما التاريخ يتميز بالتجديد والحركية والتغير المستمر، ويتتبع حركة الزمان، فيحدد الفارق الأساسي بينهما في الثبات والتغير، وقدم مثال ثاني يوضح وجه آخر من أوجه الاختلاف بين التاريخ والأسطورة، ممثلا في الكاتب الإنجليزي "توماس كارلين" الذي وصف منهجه بالأقرب إلى الأسطورة أكثر مما هو أقرب إلى التاريخ، "لأن منطق الأسطورة يختلف عن منطق التاريخ، فطبيعة الحدث في الأسطورة خارق ويتجاوز نطاق الواقع والممكن والمعقول، وينسب ذلك للآلهة، بينما التاريخ يركز ويهتم بالإرادة الإنسانية ويبحث في الأسباب والعلل"[11] وفي هذه النقطة بالذات ميز بين الأديب الذي يستغل التاريخ ويتصرف في التفاصيل، وبين المؤرخ الذي يتوسل بالأدب بعثا للحياة في الماضي، وخلص إلى خطورة الأسطورة على التاريخ من خلال تباثها وخارق أحداثها ومثالية شخوصها.

رابعا: الأسطورة وشواهد الماضي

بعد التطورات المعرفية والمنهجية التي عرفها حقل التاريخ خلال القرن التاسع عشر مع المدرسة المنهجية "الوضعانية"، فصلت هذه الأخيرة بين التاريخ وبين القصص والحكايات والخرافات، وبحصر المدرسة المنهجية لمفهوم الوثيقة فيما هو مكتوب، حصرت مواضيع التاريخ في المجال العسكري والمجال السياسي، وتم تغييب تاريخ العديد من الشعوب التي لا تمارس الكتابة في حياتها اليومية، لكن في بداية القرن الماضي مع مدرسة الحوليات شهد حقل التاريخ نقلة نوعية جديدة على مستوى المنهجي والمعرفي، إذ تم توسع مفهوم الوثيقة مما أتاح للمؤرخ توسيع ميادين البحث التاريخ، وفي هذا الإطار جاء ما يعرف بالتاريخ الراهن والتاريخ الفوري، وظهرت مواضيع بحثية تندرج ضمن ما يعرف بتاريخ الذهنيات، وفي هذا الإطار تندرج الأساطير كإحدى القضايا التي أضحتضمن نطاق اشتغال المؤرخين، فتم توظيف ما جادت به التطورات المنهجية من أجل الوصول لوقائع تاريخية داخل بنية الأساطير.

أما عبد الله العروي في مفهوم التاريخ، تحديدا في النقطة المتعلقة بالرمز والحرف، في إطار تساءله عن وضع الشاهدة المصورة (التمثال) بعد الوثيقة المكتوبة، بمعنى إعطاء المؤرخين الأولوية لما هو مكتوب على حساب الشواهد التاريخية غير المكتوبة، يرى أن أسبقية الرمز على الحرف لم تتضح إلا عند الإنسان المعاصر، وأضحى بإمكان المؤرخ الارتقاء بشواهد الماضي بعد التطورات المنهجية التي شهدها حقل التاريخ، والتي من بينها الرواية، وبدأ من هذا المنطلق الاهتمام ب "جمع الهيروغليفية والأسطورة والميدالية والمسكوكة، لا كتحف أو غرائب، بل كآثار عن ماض واحد"[12]،يتضح من هذا الطرح أن الأسطورة تحمل في ثناياها جزء من الأسطوغرافيا التاريخية، إذ أزال عنها العروي صفة الغرابة وجعلها من شواهد الماضي المعتمدة لدى المؤرخ. ولأجل هذا الغرض يستدعي العروي ما يسميه بالعلوم المساعدة وما توفر من أدوات منهجية في الحقول المعرفية الأخرى.

لقد شكلت الأساطير مادة وموضوع لاشتغال المؤرخ خاصة في فترة القرون الوسطى، التي سادت فيها الغيبيات الإلهيات، فشكل الدين المرجع الأساسي لتفسير الأحداث والوقائع، وقد جاء ما يؤكد هذا الطرح في كتاب التاريخ الجديد لجاك لوغوف من خلال مقال إفلينباتلاجين التي اشتغلت على المتخيل، إذ يصنف هذا الاتجاه ضمن تاريخ الذهنيات، فمن بين النقاط التي تهمنا في مقالها باتلاجين تركيز "جاك لوغوف من خلال مجمل أعماله على البديل بين الثقافة العالمة وثقافة العامة، الجدلية الثقافية بين رجال الدين والعامة طيلة العصر الوسيط والمتقدم[13] ، نجد من خلال هذا الاستشهاد أحد الخيوط الناظمة بين المتخيل والأسطورة في علاقاتهما بحقل التاريخ، إذ يشتركان في مجال اشتغالهما، فالمتخيل والأسطورة كلاهما يهتمان بمواضع الأصول والنشأة وأسئلة الحياة الموت، وكلاهما ينطلق من الواقع ليلبسه بتأملاته وتخيلاته، بتعبير آخر؛ حضور التعبير الرمزي والدلالي في كلا من الأسطورة والمتخيل، ومتخيل الجماعات البشرية نفسه أحياننا يعبر عن الأسطورة.

بينما المولدي الأحمر في إطار مقاربة الموضوع من وجهة نظر علماء الاجتماع، وبالاستناد إلى مورس غودولييه، يجد ما يثبت حضور الرمزي والدلالي في الفعل الإنساني، وذلك من خلال محاولته الإجابة من سؤال "ما الواقع؟"، إذ يعتبر هذا الأخير أن "الواقع يتسم بالوحدة لا الانفصام بين المكونات المادية والفكرية التي تسهم في إنتاج العلاقات البشرية"[14] وانتقد في هذا الجانب أصحاب الطرح القائم على الفصل بين ثنائية الواقعي والرمزي، فكل فعل إنساني حسب غودولييه يحمل دلالات رمزية، وهنا تدخل الأسطورة، إذ كثيرا ما تتحول أساطير الجماعات بفعل قوة الدلالة الرمزية إلى واقع مسلم به داخل إطار الجماعية، لكن يجب المؤرخ التنبه لهذا الأمر.

كذلك إذا عدنا إلى كتاب "الجماعات المتخيلة"لمؤلفه بندكت أندرسن نجده يعرف الأمة المتخيلة: "هي متخيلة لأن أفراد أي أمة، بما فيهم أصغرهم، لن يمكنهم قط أن يعرفوا معظم نظرائهم، أو حتى أن يلتقوهم، أو حتى أن يسمعوا بهم، مع أن صورة تشاركهم تعيش في ذهن كل واحد نهم، (...) والحال أن جوهر الأمة يتمثل في وجود كثير من الأشياء المشتركة بين سائر أفرادها، وفي أن سائر هؤلاء قد نسوا أشياء عديدة"[15] وهنا نستشف العلاقة بين الواقعي والمتخيل في فكر الجماعات البشرية، وحضور كثير من الحقائق التاريخية في صفة رموز ودلالات.

خامسا: خلاصات واستنتاجات

من خلال الطروحات ووجهات النظر التي وقفنا عندها أعلاه في موضوع التاريخ والأسطورة، خلصنا إلى مجموعة من النقاط بينها:

1. على المستوى المفاهيمي: تأكيد أكثر من وجهة نظر على ورود لفظ الأسطورة في الحضارة العربية بحمولتها التاريخية، من خلال فعل سطر وأسطور، بمعنى الكتابةوالتدوين، وإن كان هناك طرح آخر يربطها بتفسير ما ورد في بعض الآيات القرآنية والمعاجم التي فسرتها بالأباطيل. أما إستوريا في الحضارة اليونانية، هناك طرح يفترض رجوعها لأصل عربي عبر الهجرات والتنقلات، بينما طرح آخر يربطها ب Myth، ورأي آخر يرجع إستوريا اليونانية من حيث حمولتها التاريخية إلى هيرودوت وتأريخه

الهوامش

11-عبد الحميد، يونس، "الأسطورة والتاريخ" مجلة الثقافة، مج 1، ع 7، مصر 1968، ص 6.

12- عبد الله، العروي، مفهوم التاريخ، ط4، المركز العربي الثقافي، بيروت/الدار البيضاء، 2005، ص 121.

13- إفلين، باتلاجين، "تاريخ المتخيل"، ضمن كتاب، جاك لوغوف، التاريخ الجديد، ط1، ترجمة محمد الطاهر المنصوري، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2007، ص 492.

14- المولدي، الأحمر، "المتخيل والمخيال الرمزي" مجلة عمران، عدد 4/16، 2016، ص 228_229.

15- بندكت، أندرسن، الجماعات المتخيلة، ط1، ترجمة ثائر ديب، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت/الدوحة، 2014. ص 63.

للحروب الفارسية الإغريقية.

2. من حيث علاقة الأسطورة بالتاريخ، أضحت الأسطورة بعد التطورات المنهجية التي شهدها حقل التاريخ مادة وموضوع للدراسات التاريخية، إذ تكاد تجمع الآراء على وجود البعد الواقعي فيها، إذ تنطلق هذه الأخيرة من الواقع وتعبر عنه عن طريق الرموز والدلالات، بينما يتم التمييز بين الأسطورة والخرافة من حيث حضور البعد الواقعي في الأسطورة، فيما الخرافة تتسم بهيمنة طابع التأمل والتفلسف بعيدا عن الواقع.

3. تصنيف الأسطورة كجزء من الشواهد التاريخية التي يمكن للمؤرخ اعتمادها كمادة تاريخية، مع الانتباه للمشاكل المنهجية والإبستملوجية التي تطرحها هذه الأخيرة، إذ تعبر عن الواقع بطرق غير مباشرة، تتجسد عادة فيما هو رمزي دلالي، مما يستوجب على المؤرخ التسلح منهجيا من أجل استخلاص الحقائق التاريخية والفصل بين الواقعي والمتخيل في الأساطير. ■

قائمة البيبليوغرافيا

كتب

- بشارة، عزمي، الدين والعلمانية في سياق تاريخي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة/بيروت، 2013.
- بندكت، أندرسن، الجماعات المتخيلة، ط1، ترجمة ثائر ديب، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت/الدوحة، 2014.
- جاك لوغوف، التاريخ الجديد، ط1، ترجمة محمد الطاهر المنصوري، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2007.
- عبد الرحمان، عبد الهادي، التاريخ والأسطورة، ط1 دار الطليعة، بيروت، 1994.
- العروي، عبد الله، مفهوم التاريخ، ط4، المركز العربي الثقافي، بيروت/الدار البيضاء، 2005.
- كوثراني، وجيه، تاريخ التأريخ، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2012.

مقالات

- الأحمر، المولدي، "المتخيل والمخيال الرمزي"،مجلة عمران، عدد 4/16، 2016، ص ص 228_229.
- شكوك، رضا، "حول مفهوم الأسطورة والتاريخ والخرافة"، الحوار المتمدن، عدد 3630، 20/12/2017 ،.ahewa.org.
- قبيسي، حسن، "الفكر التاريخي والأسطورة والواقع الحنظلي"،مجلة الفكر العربي، مج 8 عدد 46، لبنان، 1987، ص ص 332_351.
- يونس، عبد الحميد، "الأسطورة والتاريخ"،مجلة الثقافة، مج 1، ع 7، مصر 1968، ص ص 5_7.

ماذا بعد "الربيع العربي"؟
قراءة في الحاضر وأسئلة المستقبل

حنان البوعمري
باحثة في الفلسفة
جامعة الحسن الثاني المحمدية

تشكل سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية اليوم حقلاً فرعياً متميزاً في العلوم الاجتماعية، تتقاطع فيه العلوم السياسية وعلم الاجتماع والتاريخ الحديث والمعاصر. لكن ماذا نعني بالحركة الاجتماعية؟ هل نقصد بها حركة الأحزاب السياسية أو الجمعيات الوطنية أم هي جماعات غير رسمية أو جماعات طلابية؟

تعتبر الحركات الاجتماعية من بين أبرز أدوات التغيير الاجتماعي ومن أهم مظاهره. فهي جهد موحد ومتصل تقوم به مجموعة من الأفراد لتحقيق غاية معينة أو مجموعة أهداف مشتركة بين الأفراد، أو هي الجهد الذي يتجه نحو تعديل - أو تغيير أواستبدال أو تقويض - نظام اجتماعي قائم. وأول من استخدم مصطلح "الحركات الاجتماعية" هو عالم الاقتصاد وعلم الاجتماع الألماني لورينزو فون شتاين[1] في كتاب نشر عام 1848 بعنوان "تاريخ الحركة الاجتماعية في فرنسا من 1789 الى 1850". أدخل شتاين المفهوم في المناقشات العلمية للدلالة على أشكال وصيغ الاحتجاج الرامية الى تحقيق إصلاحات اجتماعية داخل المجتمع، كإصلاح شؤون المرأة أو التعليم أو الصحة. وتسمى هذه الجماعات بالحركات الاجتماعية. لذلك يشير المعنى العام لكلمة حركة إلى سلسلة الأفعال وردود الفعل على المجال الذي يرجى إحداث الإصلاح فيه.

نجد تعريفاآخر للحركات الاجتماعية مع عالم الاجتماع الأمريكي هربرت جورج بلومر الذي ركّز اهتمامه العلمي على مسألة التفاعل الرمزي وأساليب البحث الاجتماعي [2]. يرى بلومر أن الافراد يصنعون الواقع الاجتماعي عبر العمل الجماعي والفردي، أي أن المجتمع وجد فقط كمجموعة من الإمكانات والأفكار التي يمكن للناس

الهوامش

1- http://virtuelcampus.univ-msila.dz/facshs/wp-content/uploads/2020/03/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9.pdf

2- https://stringfixer.com/ar/Herbert_Blumer

استخدامها. وبهذا، فمعنى المجتمع لا يتحدد الا بسلوك الأفراد وحركيتهم. ويمكن اعتبار الحركات الاجتماعية بهذا المعنى واحدة من الإمكانات أو الأفكار التي يعبر بها الفرد عن رغبته في التغيير عن طريق التفاعل بين الأفراد داخل المجتمع.

الحركات الاجتماعية إذن هي الجهود الجماعية التي تهدف إلى إقامة أوضاع جديدة في المجتمع أو تغيير بعض الجوانب من أساليب معيشته. ويمكن حصر البوادر الأولى في نشأة الحركة الاجتماعية ضمن مشاعر القلق والاضطراب التي تسود نفسية الأفراد ثم المجتمع ككل. هذا القلق ناتج عن تطلع الفرد للمستقبل. ويحمل هذا الشعور السلبي معه نسمة أمل في التغيير وتحقيق حياة أفضل، مع شعور إيجابي أكبر، أي توفير مجتمع يضمن العدالة وحقوق الانسان وتوفير معيشة تحفظ كرامته. والسبيل الوحيد إلى هذا هو في حراك اجتماعي تتعاون فيه كل الأجزاء التي ترى نفسها مهمشة داخل المجتمع.وهذا ما حدث مع بلداننا العربية في أواخر عام 2010، إذ قامت ثورة في تونس وانتقلت إلى عدد من الدول العربية. هذه الثورة لم تكن عرضية، بل هي انفجار لتراكمات وضغوط مجتمعية، وهي أيضاً ثورة عن سؤال غياب الديمقراطية والسعي إلى تحقيقها.

وسعياً إلى الديمقراطية والعيش الكريم والعدالة الاجتماعية، حصلت ثورات ما يسمى ب"الربيع العربي" بين أواخر 2010 ومطلع2011. وكانت معظم الشعارات تبدأبعبارة "الشعب يريد إسقاط النظام". انطلقت الشرارة من تونس بعد إقدام الشاب البوعزيزي على إحراق نفسه يوم 17 ديسمبر 2010 في مدينة سيدي بوزيد يأساً من تردّي وضعه الاجتماعي. وسرعان ما خرجت تظاهرات في طول البلاد وعرضها رافعةً شعارات تطالب بالعدالة والحرية وتحسين الأوضاع الاجتماعية.وأدّت هذه التظاهرات الى تنحي الرئيس التونسي. وبعد فترة انتقالية اشتد ساعد الإسلام السياسي وصولاً إلى السلطة. وما لبثت أن انتقلت حمى "الربيع العربي" الى دول أخرى تعاني مشاكل تشبه، إلى حد بعيد، تلك التي أدت الى الثورة في تونس. فكانت مصر تالية، إذ خرج شعبها يوم 25 يناير 2011، وأسفرت المواجهات الأولى عن سقوط قتلى أدى الى تنحي مبارك في 11 فبراير. وأكملت حمى "الربيع العربي" انتقالها الى بلدان أخرى، منها اليمن في 11 فبراير 2011،فيما سمي "جمعة الغضب". وتم رفع شعارات لا تختلف كثيراً عن شعارات تونس ومصر مثل "الشعب يريد اسقاط النظام" وشعار "إرحَل". ثم عرفت البحرين في 14 فبراير 2011 موجة احتجاجات للمطالبة بإصلاحات سياسية في سبيل الحرية والديمقراطية. إلا أن تلك الاحتجاجات وئدت في مهدها حين قمعتها قوات درع الجزيرة (المخصصة لصد الهجمات الخارجية على دول مجلس التعاون الخليجي).

أما احتجاجات الجزائر مطلع 2011 فلم تكن أكثر حظاً إذ لم تنجح في جذب قطاعات شعبية واسعة. لكنها عادت الى الظهور في وقت لاحق بزخم شعبي أكبر. وفي المغرب دعت مجموعة نشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي إلى حركة عرفت بحركة 20 فبراير تدعمها هيئات حقوقية وأحزاب سياسية الى تظاهرات تطالب بملكية برلمانية تمنح الأحزاب صلاحيات موسعة مع المطالبة بإصلاحات سياسية وحقوقية واجتماعية تشمل استقلال القضاء ومحاسبة الفاسدين وناهبي المال العام.وأسفرت هذه الاحتجاجات عن إعلان دستور 2011 وصعود الإسلاميين الى السلطة.

شهد العراق عامي 2011 و2013 احتجاجات طالبت بإجراء إصلاحات سياسية، وتجددت الاحتجاجات عام 2018 ضد نظام حيدر العبادي. وعاش الأردن أيضاًحركة اجتماعية مطلع 2011 اتّخذت شكل مسيرات ضد تردي الأوضاع الاقتصادية والغلاء وانتشار البطالة والفساد. ولعل سورية، التي انطلقت فيها ثورة الأحرار يوم الجمعة 18 مارس 2011 ضد القمع والفساد والاستئثار بالسلطة،شكلت حالة خاصة، اذ تحول ربيعها حرباً أهلية لم تخمد نارها حتى اليوم. وتجدد الوضع نفسه تقريباً مع الحالة الليبية التي تعيش اليوم حالة غياب السلطة في البلاد.

يبدو جلياً أن الحركات الاجتماعية المعبرة عن نفسها في شكل ""الربيع العربي"" التي شهدتها بعض البلدان العربية جاءت نتيجة للوضع الاجتماعي المتردّي وغياب الحرية والعدالة وغياب أهم العناصر التي كانت أساس المطالب الشعبية، أي غياب الديمقراطية، بالإضافة الى أنها حركات جاءت عبر مبادرات مجتمعية لا تتبع الأحزاب السياسية او تنتمي إلى تنظيمات أيديولوجية معينة؛ بل كانت الدعوة عامة لكل شرائح المجتمع عن طريق وسائل التواصل وبدون وسيط. بهذا تكون الحركات الاجتماعية المتمثلة في "الربيع العربي" قد وضعت نمطاً جديداً مغايراً ومختلفاً للفعل السياسي، بحيث لم يعد فعل الثورة أو الاحتجاج يقتصر على الأحزاب أو النقابات أو جهة ما تدافع عن أيديولوجية ثورية، بل ساهمت هذه الحركات في انتشار الوعي السياسي بين الأفراد. كمالاحظناأنمنتولىالقيادةأوالزعامةفي الثورات العربية هم أشخاص من المجتمع، ليستلديهمأيخبرةسياسيةولاه ممتحزبون، ولا لهم طموح وطمع في تسلق سلم السلطة والتفرد بها. وتجدر الإشارة إلى غياب الفعل السياسي، أي غيابالسياسيين عن المشهد العام، بمعنى أنالافرادفقدواالأملفيالتنظيرالسياسيإلى حدلميبقَمعهللسياسةجدوىلأنرجالها لا يشتغلون من أجل المواطن بقدر عملهم بمنطق المصالح الخاصة.

بعدما عرجنا على الدول التي عرفت حركات احتجاجية تحت مسمّى ""الربيع العربي""، سنقوم بمقارنة بين النماذج التي نجح فيها الحراك نسبياً، وبين تلك التي تحول فيها الحراك الى حالة عراك مستمرّ، ثم أخيراً النماذج التي حققت نتائج متواضعة. في هذه المقارنة اعتمدنا على أحدث كتاب بعنوان "ماذا بعد "الربيع العربي"؟ قراءة في الحاضر وأسئلة المستقبل"، وهو يحوي دراسات معمقة لهذه الظاهرة.

يرى أحد المساهمين في الكتاب، محرز دريسي (تونس)، في ثورات "الربيع العربي" فرصة تاريخية للتقدم نحو الديمقراطية، وذلك في دراسته التي تحمل عنوان "الثورات العربية: تفاعلات الراهن وسؤال المستقبل الديمقراطي"[3]. وبالرغم من إمكان النظر إلى ثورات ""الربيع العربي"" كمجموعة عوائق وعثرات، لكنها تؤسس "حالة وعي يمكن البناء عليها". فالثورات حركات تغييرية مستمرة، تُقرأ نتائجها لا بمفردات اليومي الراهن بل بمنطق التاريخ في المدى الطويل. حتى الحروب الأهلية قد تساهم في بلوغ الهدف المنشود. وإذا كان هدف الثورات العربية في الأربعينات والخمسينات من القرن العشرين التحرر من الاستعمار الخارجي، فهدف الثورات الراهنة "التحرر من الأنظمة الاستبدادية ومنظومات الفساد". وهي، في نظر الدريسي، لم تكن مفاجئة، بل جاءت في مواجهة التعسف طوال أربعة عقود وأكثر، بعدما باتت الدول العربية أجهزة قمع واستبداد وفقدت أنظمة الحكم شرعيتها في مخيال الشعوب، مختطفةً "الارادة الشعبية التي هي أساس كل شرعية ديمقراطية". مع هذه الثورات برز مفهوم "المواطن – الناخِب"، أي مفهوم الشعب، كجسم انتخابي، مَصدراً للشرعية. لكنْ لا تكفي الانتخابات دليلاً على الديمقراطية، إذ قد تجري في غياب محتوى ديمقراطي، فتسفر عن ديمقراطية هشّة. ويشدد الكاتب على أن الديمقراطية ليست مفهوماً سكونياً، لكنها مفهوم حركي، أي "صيرورة". وهي حال ثقافية شعبية، تأتي عبر التربية والتعليم. ويعزو إلى حركات الربيع فضل تدريب الناس على قيم المواطَنة والديمقراطية.

وفي دراسة بعنوان "الانتفاضات العربية والاستثمار في الاستقرار" [4]، رأىهشام جعفر (مصر) أن هدف هذه الانتفاضات تأسيس نخَب جديدة تعيد بناء الدولة وفق عقد اجتماعي جديد

الهوامش

3-محرز دريسي، "الثورات العربية: تفاعلات الراهن وسؤال المستقبل الديمقراطي"، في: م. ن، ص 31-14.

4- هشام جعفر، "الانتفاضات العربية والاستثمار في الاستقرار"، في: م. ن، ص 51-33.

قائم على عناصر ثلاثة: الديمقراطية (الحرّية)، العدالة (توزيع المـوارد)، الارادة الوطنية (المتحررة من الهيمنة الدولية والاقليمية). ومما يميز الفترات الانتقالية طَرح سؤال الهويّة الوطنية التي، في غيابها، يتعذر نجاح أي تحوُّل ديمقراطي. وهي هويّة جامعة، غير فرعية (طائفية أو إثنية أو لغوية أو غير ذلك). ويرى جعفر أنه لا بدّ، في المرحلة الانتقالية، من دمج مصالح الأطراف بعد مفاوضات ومساومات توصِل إلى نقطةٍ وسط تحوي الحد المقبول من المطالب، مثل: التنمية الاجتماعية، النمو الاقـتـصـادي، التعليم، تحسين ظروف المعيشة اليومية. وقد ربطت الأنظمة العربية الحاكمة شرعية وجود الدولة بوجودها في الحكم، وطرحَت الاستقرار الأمني بدل الديمقراطية، في حين أن اهتمام القوى الإقليمية والدولية بالديمقراطية العربية تدفعه المصالح الخاصة، لا المثل العليا.

بالانتقال إلى سورية، يؤكد ماجد حبّو، في دراسته "ظاهرة "الربيع العربي": التجربة السوريّة" [5]، أنه سواءٌ كانت النظرة إلى ""الربيع العربي"" سلبية (مؤامرة) أو إيجابية (فرصة)، فالمهم أنها مرحلة فاصلة، بمعنى أن ما بعدها ليس كما قبلها. ويقول إن الأحزاب والقوى التقليدية في سـوريـة، من ماركسية وقومية ودينية، تجاهلت الحراك في البداية واعتبرته بدعة، إلا أن العوامل المحلية والاقليمية والدولية تضافرت على إحداثه. وبعد تونس وليبيا ومصر، كانت سورية المحطة الرابعة لمقاومة الدكتاتورية والاستبداد والفساد، مع بدعة توريث الحكم. ومع اتّباع العرب والـغـرب مصلحتهما في سـوريـة، عاد الإسلام السياسي إليها بعد ثلاثة عقود من الغياب. هكذا "وصل "الربيع العربي" إلى سورية وهي تعاني من نظام استبدادي فردي وشمولي، جاء عبر التوريث السياسي كظاهرة حديثة في النظام العربي"، مع تدمير المعارضة وإضافة التدهوُر الاقتصادي على يد "الـوارث الجديد". وتضامنت التيارات القومية والاشتراكية والليبرالية في إصدار "إعلان دمشق الأول للتغيير الديمقراطي المنشود"، الذي ما لبث الخلاف بين أطراف الاعلان أن أجهضه. وغرقت سورية في حمّام دم، خضعتالبلادَ على إثره لتناحر خمسةِ جيوش إقليمية ودولية، هي تركيا وإيران وروسيا والولايات المتحدة، وجيش الكيان الصهيوني المتحالفة مع مجموعات عسكرية محلية، منها "داعش". وبالرغم من أن النظام ضعف إلى درجة كبيرة إلا أن المعارضة أدركت استحالة إسقاطه في الشارع. "إذاً فالمطلوب"، يقول حبّو، "هو النضال من أجل التغيير الديمقراطي الشامل والجذري وفق مرحلية تتطلبها الـشروط الموضوعية". وإذ يأخذ على المجتمع المدني تقاعسه في تحديد الهويّة الوطنية، فالنفاق السياسي للمجتمع الدولي جعله شريكاً في "المقتلة السورية". ويدعو إلى مؤتمر وطني يعمل على تحديد الهوية المجتمعية الموحدة لكل المكونات السورية، مع إعادة الاعتبار إلى قيم المواطَنة والحقوق والحريات في مواجهة السجون والمعتقلات والقتل، وإلى فكرة الديمقراطية والحرية. ولا بد من تحوُّل نبرة الشارع الثورية إلى نبرة إصلاحية تنويرية نهضوية، مع إعادة بناء الجيش كضامن وحيد لمواجهة الفوضى.

حول الحراك المغربي، كتب عبد الحيّ البوكيلي دراسة بعنوان "حركة 20 فبراير ومآل الدولة المدنية" [6]، أعلن فيها أن العامل الثقافي، الذي يتحقق عبر التوعية والتربية والإعـلام، هو العامل الرئيسي الفاعل من أجلتحقيق الديمقراطية المـنـشـودة مـكـان الأنظمة العربية الشمولية الاستبدادية التي سخّرَت التربية والإعلام لغسل الأدمغة، ودغدغة المشاعر الدينية لإلهاء المواطنين بقضايا جانبية، مثل حقوق المرأة والأقليات، عن محاربة الاستبداد والفساد وبناء دولة المواطَنة. ويعترف بصعوبة قيام الدولة الديمقراطية؛ لكنه يجد في حركات ""الربيع العربي"" وفي نسختها المغربية، "حركة 20 فبراير"، مرحلة تشبه ما عاشته أُوروبا قبل الحداثة السياسية. ويقول إن "ما زاد هذه الحركة [المغربية] قوةً هو تعدديتها الفكرية والسياسية: شباب حداثي علماني منخرط في القيم الحقوقية الكونية ومتعطش للنقاش الفكري وتوضيح بعض القضايا المرتبطة بالدين وبحياة الفرد والجماعة، يناضل من أجل إسقاط الفساد والاستبداد ويَنشد دولـةً ومجتمعاً ديمقراطيَّين حسب المعايير الحقوقية الكونية للديمقراطية، أي التأسيس لدولة مدنية ديمقراطية كنقيض مباشر للدولة الدينية الشمولية. وفي الطرف الآخر شباب يرى في الدين الحل الوحيد لكل المشاكل". وكانت النتيجة صعود القوى الدينية التقليدية وتـراجُـع حركة 20 فبراير ومطالبتها بالدولة المدنية، مع قيام حكومة موالية للإسلام السياسي.

كما أورد الكاتب ما جاء في تصريح لرئيس الوزراء عبد الإله بن كيران، قال فيه: "إنّ العلمانيين يُشِيعون الفاحشة ويأكلون رمضان و"باغيين الحرّية". وهذا النوع من المواطنين يجب تطبيق حدّ من حدود الله عليهم... إنّ الدولة ستقوم على هذا الدين". ويرى البوكيلي أن الحراك المغربي، على إخفاقه الظاهري، ساهم في خلق وعي مجتمعي جديد. ويوافق على ما ذهب إليه جان جاك روسّو من: "استحالة الجمع بين السلطتين السياسية والدينية داخل جسم الدولة". ويذهب إلى أن تديُّن غالبية المسلمين حول العالم مختلف عن أيديولوجية الإسلام السياسي التي تعتمد الشكلية الجامدة في تفسير القرآن والشريعة. ويجد بارقة أمل لقيام الدولة المدنية في تَنامي وعي الأفراد بتهافُت الإسـلام السياسي. ويعزو إلى ثورات "الربيع العربي" الفضل في هذا الوعي بأهمية الدولة المدنية كضامن للديمقراطية والحرية والحداثة السياسية. ويثني على حل عبد الله العروي لتحقيق حداثة وفق النموذج الغربي عبر خَلق نخبة مثقفة ثورية لتصفية تراث ضخم عالق في الذهنية العربية.

في مساهمتيهما حول ليبيا واليمن، يدين مصطفى التير وعادل الشرجبي [7] ما آل إليه الحراك في بلديهما من حروب أهلية وبروز خطاب الكراهية والتكفير مع صعود الإسـلام السياسي؛ ويجدان أن بداية الحل مرتبطة بإنهاء التدخل الأجنبي وتصفية الجماعات المسلَّحة. ولم يستبعد الشرجبي أن تكون الحرب الأهلية اليمنية عاملاً لبناء الدولة، التي يجدر أن تتبنى إصلاحات سياسية تحقِّق استقلال القضاء وتنشئ آلية رقابة ونظام محاسبة. ويذهب عبّاس الياسري، في دراسته "العراق و"الربيع العربي": عناصر التشابُه والاختلاف" [8]، إلى خصوصية الحالة العراقية لوقوعها زمنياً خارج الحراك العربي، إذ بدأَت عـام 2003 كدعوة إلى كتابة دستور جديد بأيدٍ عراقية، وفي 2011 و2013 وأخيراً خريف 2019، دعت إلى إصلاح العملية السياسية وإنهاء المحاصصة بين الطوائف والمناطق ومحاسبة الفاسدين، كما دعت إلى الاحتجاج السلمي طريقاً وحيداً لإصلاح النظام لا لإسقاطه. ويرى أن "كلفة إصلاح النظام أقل بكثير من كلفة إسقاطه".

إذا قارنّا بين دراسات الكتاب حول "الربيع العربي" الملخَّصة أعلاه، لوجدنا أنها تُجمِع على مجموعة أهـداف، في طليعتها رفض الاستبداد والقمع والفساد وهـدر المـال الـعـام، وشجب الإسـلام السياسي، والدعوة إلى دولة مدنية تقوم على قيم الديمقراطية وترعاها، وتحديد الهويّة الوطنية الجامعة التي تعترف بالتنوع الإثني والديني وسواه من عناصر التعددية الاجتماعية لكن ترفض أن تتحول إلى هوية جامعة أو نظام حكم. كما تُجمِع هذه الدراسات على رفض كل أنواع الهيمنة الاقليمية والدولية، وإقـامـة دولـة القانون والمؤسسات، واحترام مقام الدين في المجتمع من غير الاعتراف بحقه في تنظيم شؤون الدولة والسياسية، وفهْم الديمقراطية على أنها تحقيق للحرية والمساواة والعدالة. وإذا ادّعى الإسلام السياسي أنه، هو الآخر، يسعى إلى الأهداف عينها، وعلى رأسها الديمقراطية، فالواقع أن ديمقراطيته لا تحقق الحرية والعدالة والمساواة وبقية القيم الاجتماعية على نحو متكافئ، بل

الهوامش

5- ماجد حبّو، "ظاهرة "الربيع العربي": التجربة السورية"، في: م. ن، ص 130-116.

6- عبد الحيّ البوكيلي، "حركة 20 فبراير ومآل الدولة المدنية"، في: م. ن، ص 84-70.

7-مصطفى عمر التير، "ليبيا: مآلات ثورة بالمشاركة"، في: م. ن، ص 68-53. عادل مجاهد الشرجبي، "الربيع اليمني: هل يزهر من جديد؟"، في: م. ن، ص 114-100.

8-عباس الياسري، "العراق و"الربيع العربي": عناصر التشابُه والاختلاف" ، في م. ن، ص 144-132.

تبقى محدودة ومشروطة بمقتضيات الشريعة. ومن هذه المقارنات والمواقف نطرح هذا السؤال: هل أخفق "الربيع العربي"؟ وهذا يقتضي تحديد مقاييس النجاح والاخفاق.

لكن قبل السؤال عن عوامل النجاح والإخفاق، يأتي السؤال عما إذا كانت نتيجة ثورات "الربيع العربي" إيجابية (ناجحة) أم سلبية (مخفقة). فالسؤال "لمـاذا أخفقت (أو نجحَت) ثـورات "الربيع العربي"؟" يشكّل، في المنطق، مغالطة تسمّى "السؤال المركَّب"، القائم على طرح سؤال مكوَّن من قسمين: هل أخفقت (أم نجحت) هذه الثورات؟ وبعد الجواب عن هذا السؤال، يكتسب السؤال الثاني شرعيته: ما أسباب إخفاق (أو نجاح) هذه الثورات؟

تقتضي الاجابة عن سوال من هذا النوع تحديد معايير النجاح ومعايير الإخفاق. ومع إضافة التحليلات المعيارية يغدو السؤال عن النجاح أو عدم النجاح نسبياً. وهذا ما نقع عليه في الكتاب عن "الربيع العربي" الذي ذكرناه. ففي حين يرى المشرف على هذاالكتاب، د. المختار بنعبدلّاوي، أن المـؤشّر الأهـم لقياس نجاح الحركات الاحتجاجية هو التحول الديمقراطي الناشئ عنها، وأن عدم حصول هذا التحول هو دليل إخفاقها لأن الوضع العربي الراهن يتجه "أبعد فأبعد عن مطالب الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية التي رفعتها شعارات "الربيع العربي""، يرى عبد الحيّ البوكيلي أن إخفاق هذه الحركات شأن "ظاهري". ومن جهته، يرى محرز دريسي في تلك الحركات، وحتى في جانبها المتعلق بالحروب الأهلية، فرصة تاريخية للتقدم نحو الديمقراطية علىالمدى الطويل. ويؤيده ماجد حبّو في أن ما يذهب أبعد من النجاح والإخفاق أن ما بعد هذه الحركات ليس كما قبلها. لكننا نسأل: ماذا لو كان ما قبل هذه الحركات أفضل مما بعدها بالنسبة إلى سؤال الحرية والديمقراطية؟ والجواب، هنا أيضاً، قائم على اعتبارات معيارية. ■

مع أحمد البياز في كتابه المغرب وفلسطين

بين جواب جيل وأسئلة أجيال...

إدريس جَبـري
أستاذ باحث في البلاغة وتحليل الخطاب
جامعة السلطان مولاي سليمان

تقديم

ارتبط اسم أحمد البياز، على الأقل، بالنسبة لجيلين بعد الاستقلال أو أكثر، بالمطارات وبنائها والإشراف على سيرها وهيكلتها وتطويرها. فهو مؤسسها الأبـرز، إن لم يكن الأوحـد في المملكة المغربية ورائدها بامتياز، وبالتالي فاسمه ملازم للمطارات والطيران المدني. حتى ما أصبحنا نعرفه لاحقا ببناء أول مطار للسلطة الفلسطينية المستقلة رمزا للسيادة والسلام، أو ما يعرف بمطار غزة الدولي، باعتباره معلمة حضارية مغربية في فلسطين، فما كان ليكون لولا مبادرته، وتتبع أشغاله والإشراف على إنجازه، وإن تحت الرعاية الملكية للراحل الحسن الثاني.

كان حُلم المهندس أحمد البياز أن يُهدي "للفلسطينيين مطارهم الأول، رمزا لسيادتهم، وعُربون وطيد العلاقة بين المغرب وفلسطين، وتجذرها في التاريخ. وغالبية المغاربة يجهلون دور أحمد البياز، وبالتالي دور المغرب في بناء ذلك المطار، بدلالاته التاريخية والحضارية والرمزية، إلا على من اطلع على كتاب أحمد البياز، المغرب فلسطين، مواعيد مع التاريخ(2014).

وعلى العموم فقد ظل اسم أحمد البياز، خاصة بُعيد الاستقلال، مرتبطا ببناء المطارات المغربية وتسييرها وتدبير شأن الطيران المدني وتحديثه وإدماجه ضمن النسيج الاقتصادي الوطني، وتلبية حاجيات الدولية، وفقا للمعايير الدولية. فلا أحد من المغاربة ركب طائرة خارج المغرب أو داخله إلا ويستحضر صراحة أو ضمنا اسم المهندس أحمد البياز، باعتباره المدير الوطني العام للمطارات سابقا، والساهر على تأهيلها وإثبات هويتها، والشاهد على من كانوا وراء تحقيق هذه الإنجازات وكتابة تاريخها، ومن مواقع مختلفة، كيف أسهم هذا المُهندس العَجيب، الذي لا يُشبه سواه، في الجمع بين نُجومِ السّماء وأَقْدامُه على الأرض، وكيف نجح لمّا خَلق الأسباب لطي المسافات بين القارات الخمس، وإلغاء المساحات بين جهات المغرب ومُدنها؟

موازاة مع ذلك، وفي أفقه الوطني والقومي والإنساني، كتب أحمد البياز كتابه، المغرب فلسطين، من موقع الفاعل والشاهد والصانع، كتابه هذا ليبسط فيه "العلاقة القوية بين المغرب وفلسطين"، عبر مسارها التاريخي، وعلى واجهات متعددة، بـدءا بـدور سلاطين المغرب وملوكه في نسج هذه العلاقة والحرص على استمرارها ودعمها، ومرورا بتعداد شخصيات وطنية كثيرة ونافذة، قديمة أو حديثة، انخرطت تمام الانخراط في تمتين هذه العلاقة وضمان استمرارها وتوسيعها وإشعاعها، وانتهاء بالشعب المغربي بقواه الحية (السياسية والنقابية والجمعوية والثقافية والفنية..) التي اعتبرت القضية الفلسطينية قضية وطنية بالقدر نفسه، وإن اختلفت زوايا النظر إلى هذا القدر وتقديره.

غير أن ما يهمنا بهذا الصدد، ونحن نقرأ كتاب، المغرب فلسطين لأحمد البياز،

هو عرض زاوية نظر الكاتب المهندس لعلاقة المغرب بفلسطين، وبسط وجهة نظره، من موقع أنه مغربي من الجيل الأول الذي عاش مخاض استقلال المغرب وأسهم فيه، وباعتباره كذلك مغربي من الجيل الوطني الذي وجد نفسه في معمعة القومية العربية فآمن بها وانخرط فيها، وأسهم في وهجها، بل وأصبح يُعد واحدا من جسورها الممتدة من سوريا وفلسطين نحو المغرب. قد يكون هذا من أسباب انتصاره اللامشروط للقضية الفلسطينية، مع استحضار كل ملابساتها التاريخية والقومية والحضارية إلى حين "طوفان الأقصى" يوم 7 أكتوبر2023، وخلّدها في كتابه. لكن هل يمكن النظر إلى القضية الفلسطينية من زاوية النظر نفسها الذي حكمت جيل أحمد البياز ووجهته؟ وهل يمكن أن نُقنع بها الجيل الراهن وباقي الأجيال القادمة؟ ثم هل يمكن لمثل هذا الموقف المتماهي مع القضية الفلسطينية التي يعكسه كتاب، المغرب فلسطين لأحمد البياز أن يصمد، ويسهم في حل القضية؟ ألا يمكن أن يكون مثل هذا الموقف سلبيا على المغرب نفسه وعن قضاياه الوجودية، أو يصرف المغاربة عن قضاياهم الوطنية وأولوياتهم، وأسئلة شبابهم وأفقهم المنظور؟ ذلك بعض ما ستقاربه هذه الورقة وتقترب منه، على أساس منطق التاريخ والاحتكام إلى أحكامه، وقاعدة فعل الزمن والايمان به..

أولا- فلسطين في الوجدان المـغـربي: فلسطين وَحدها تُوحّد

في أواسـطِ ثمانينيات القرن الماضي، كان الطالبُ المغربي، وكنتُ واحدا منهم، مسكونا بالقضية الفلسطينية. وحدها القضية هي التي كانت تُوحد مختلف الفصائل الطّلابية، المنتشرة عصرها في الجامعة المغربية. (فاس ومكناس والرباط ووجـدة ومـراكـش...). كانت القضية الفلسطينية حـاضرة وجوديا في تفاصيل حياتنا، (قُبيل أن تظهر حركة حماس، أو يندلع طوفان الأقصى وتداعياته)، في الكُوفية، وريتَا والبندقية، وفي كنائس القدس ومساجدها، وفي الشعر والأهازيج، وفي والتشكيل وفن الكاريكاتور...كانت، على سبيل المثال والذكر، شخصية حنظلة، وحدها علامة على الانتصار للقضية الفلسطينية، والانتماء للمغرب الحر الذي كنّا نحلم به رفقة من صنعوا الحلم. كان حنظلة، أيقونة فلسطينية بامتياز، يرمزُ إلى ذلك الفدائي المُلثم أيقونة للمقاومة والصمود وسبيلا للتحرر والانعتاق والثورة وتغيير الأوضاع...

وظلت القضية الفلسطينية، بالنسبة لغالبية الطلبة عصرئذ، قضيةُ من له قَضية، سواء منهم الفقراء والمحرومين والمقهورين، أو سواء منهم المظلومين والمُضطهدين والمُهمشين، وكل التّواقين للتغيير والحرية والانعتاق من رجعية العصر وحُكامه ومن كان وراءها. كانت القضيةُ حـاضرةً في كل احتجاجاتِنا، ومسيراتِنا، في غضبِنا وفرحنا، في آلامِنا وآمالنا. وكانت في المُنطلق والمنتهى، قضيةً عادلةً نهُشّ بها على أسئلتنا الصغيرة والكبيرة في حرم الجامعة وخارجها، ونستحضرها في مطالبنا وأحلامنا، ونُناور بها في تنظيماتنا وحُروبنا الصغيرة، بل ونستعين بها لخلق خُصومنا أو أعدائنا المُفترضين. فقد مَلكَتْ علينا القضية الفلسطينية عُقولنا ووِجدانَنَا، حتى أصبحت، بالنسبة إلينا نحن المغاربة، أو أغلبهم، العَينَ التي نرَى بها إلى الحياة وما بعد الحياة، وعبرها نفرح أو نحزن، أو نقبل أو نرفض، وحتى عبرها نربطُ الصداقات ونفسخها، ونختار الصديقات والأصـدقـاء أو نعرض عنهم، ونُسمّي الرفاق والرفيقات أو نعترض عليهم، بل وعبرها نحلم بالزيجات والانتماءات، ونَختار على أساسها أو نَحْجِم...

كَـبرُنـا وكـــبُرتْ معـنـا القضية الفلسطينية، وشِخْنا ولم تشِخ القضية الفلسطينية. كُنا أحيانا عندما نخلو إلى أنفسنا، ونستحضر بعض شُرور شَياطيننا، نحْتار ونشك ونتساءل: هل نحن بالفعل مغاربة أم فلسطينيون؟ و"نتفلسف" أحيانا، أو نتوهم ذلك أحيانا أخرى، فنتساءل مُنكرين: لماذا "هوسُنا" نحن طلبة المغرب، وعَريضِ قاعدته الشّعبية، بالقضية الفلسطينية؟ لقد "تَماهيْنَا" مع القضية الفلسطينية، ليس كقضية إنسانية شرعية فحسب، ولا كقضية قومية أو دينية ننتظم فيها، بل كقضية وجودية، "فوق العادة" إلى درجة لم نعد

نافذة فكرية : مع أحمد البياز في كتابه المغرب وفلسـطين

نفصلها عن قُوتِنا اليومي، وشَأننا الأُسري. الـشيء الـذي يُسائلُنا: ما الـذي تركته فلسطين للمغاربة، على حد تعبير حسن طارق في غير هذا السياق؟ يبدو لي أن الجواب عن هذا السؤال في علم الله وحده، وعند الراسخين في سُؤال الهُويات والانتماءات والمتعاليات، ولست مِن أي منهم...؟ !!

ومَا إن نبتعد عن أجواء نضالنا في الجامعة، ونتخذ المسافات اللازمات، وقد تنفسنا الصعداء، وتلمّسنا أجسادنا، وتأملنا صور بعضنا البعض، وخفتَ حَماسُنا، حتى نَصْمُت ونُنْصِت لذواتنا، وللعالم من حولنا، ونُلقي نظرةً على بَلْدَاتِنا الصغيرة والنائية، وقُرَانَا البعيدةِ والمهمّشة، ونَتلَمّس واقعنا، ونتأمل صور بعضنا البعض، ونتساءل: من نحن؟ وماذا نريد؟ نحن مغاربة في هذ البقعة الجغرافية البعيدة عن فلسطين، بما يزيد عن أربعة آلاف من الكليمترات، فلماذا حضورها عندهم بهذه القوة والقُرب إلى درجة "انتفاء" الوطن عند البعض؟ بُعْدٌ قَريب، وقُربٌ بَعيد...عجيب أمر هذه "الفلسطين"... وغريب أمر هذا المغرب... فلسطين المغرب أو بالأحْرى، المغرب وفلسطين، على الأقل بالنسبة للجيل الأول، ومنهم أحمد البياز، الذي كبُر مع القضية الفلسطينية ونشأ عليها، حتى صارت جُزءا من كينونته، وفِردوساً مفقودا.

لكن، بمجرد ما أتيتُ على قـراءة كتاب، أحمد البياز: المغرب فلسطين (دون فصل أو عطف)، مواعيد مع التاريخ، وبنَفسٍ واحد، وشغفٍ كبير، حتى عثرتُ، على بعض عناصر الإجابة التي تفسر درجـة ارتباطه بالقضية الفلسطينية، وأدركت بعض أسباب ذلك ومسوغاته. فقد كان الكاتب، وثُلة من مغاربة جيله، ضمن المحظوظين لما سافر بعيدا إلى الشرق العربي لمتابعة دراسته في سوريا، في عزّ صعودِ منسوب القومية العربية. ذلك ما يحكيه في مقدمة كتابه، قائلا:" كنت محظوظا في ما بعد لأسافر إلى الـشرق العربي لمتابعتي دراستي، كانت فرصة من تاريخ الأمة العربية، بالفعل فرصة لأكتشف سوريا وفلسطين، ولأعـيـش بالخصوص في خضم فترة بارزة من تاريخ الأمة العربية، بالفعل، بعد أيام قليلة من وصولي إلى دمشق بداية أكتوبر 1956 بدا العدوان الثلاثي (بريطانيا، وفرنسا، وإسرائيل) على مصر، واشتعلت الجبهة السورية فتطوعت مع باقي الطلبة المغاربة في دمشق لحمل السلاح لنقوم، بعد التدريبات الضرورية، بالحراسة الليلية في شـوارع دمشق. كنّا في أقسام الدراسة بلباس عسكري نضع الرشاش(بريطا) فوق الطاولة على اليمين، والكتاب على اليسار، وعشنا نحن الطلبة على طبخة كل ما فيها ماء ورغيف يابس.

في سنة 1958 شاركت في رحلة إلى فلسطين، عـززتْ ارتباطي بهذا البلد، والتي نظمها فرع دمشق للاتحاد الوطني لطلبة المغرب الذي كنت أرأسه واتحاد الطلاب الفلسطينيين، زرنا كل المدن لمدة أسبوعين، شارك فيها أبو مازن-الرئيس الحالي للسلطة الفلسطينية-كان طالبا وقتها بكلية الحقوق بجامعة دمشق" (البياز، ص25).

منذ ذلك الحين ظل سي محمد البياز، وهو المتخرج أيضا من جامعة دمشق، في تخصص العلوم الرياضية والفزيائية، مرتبطا بفلسطين وجـوارهـا الممتد، ومنخرطا في أسئلتها وصياغة أجوبة لها؛ وكتابه، المغرب فلسطين، مواعيد من التاريخ، شاهد على ذلك، وكاشف عنه. وطبيعي والحال هذا، أن يكتب كتابه هذا بهوىً فلسطيني، قلّ نظيره، ستظهر معالمه لاحقا.

غير أن مغربيا غِرّاً مثلي، ومن جيل لاحق، لا بد وأن تشتدّ حيرته، وهو يسعى لفهم أسباب هذا التّعلق الوجودي لسي أحمد البياز المغربي بالقضية الفلسطينية، وهو يرصد العلاقة التاريخية القائمة بين المغرب وفلسطين، ويبسط مختلف مظاهر دعمها، ويتعقب مـؤشرات درجـات الحضور المـغـربي في نسج تاريخها (منذ المصمودي فابن جبير وابن بطوطة وابن خلدون والشريف الإدريسي... وأحمد البياز...)، مشفوعة بشهادات حية وموثقة عن عديد من المبادرات والمشاريعَ، وهو يستقرئ ذاك التاريخ المشترك بين البلدين، أو بالأحرى بين البلد الواحد بِاسْمَين، ومنذ القرن

التاسع الميلادي حتى هذه اللحظة، هنا والآن...

ولذلك، لم أجد وصفا شاملا ودقيقا وشامخا لهذا الرجل، أحمد البياز، سوى أنه فعلا" أحد الأهرامات التي يتوقف الإنسان أمامَها بكثيرٍ من الاحترام، ولكن أيضا بِفيضٍ من الإعـجـاب"... (مهدي الفقير، ص471)، ليس فقط بما خدم به القضية الفلسطينية فحسب، ولكن كذلك لما قام به الرجل أيضا في خدمة بلده، وبناء نهضته، في عديدٍ من المشاريع الكبرى التي تنِمّ بالفعل بأننا أمام رجل ليس ككل الرجال، لا يجود بها الزمن إلا على "رأس كل مائة سنة"، ليجدد لها أمر وجودها، ويزرع بذور انتظامها بالمتاح البشري. ولَكُم بعضُ دلائلِ ذلك...

ثانيا- أحمد البياز و كتاب المغرب وفلسطين: مُفارقاتٍ وعَجائب

قرأتُ كتاب، المغرب فلسطين، مواعيد مع التاريخ، لمهندس ليس ككل المهندسين، من بداياته إلى نهاياته، وتتبعت أزيد من 500 صفحة من الحجم الكبير، بإمعان وتركيز، وإن رُقنت بِحجمِ حرفٍ صغير ومقتصدٍ، وفي صفحة مكثفة ومُكدّسة، وأعجبت بطريقة تصريف تلك المادة التاريخية "الدسمة"، ورصدت في رحلتي هذه، مزيد من المفارقات، وكثير مما يثير العجب في ما ورد في الكتاب، وصدر عن صاحبه.

من تلك المفارقات، على الأقل في التمثل الراسخ عندي، وعند السائد من الناس، أن المهندس غالبا ما يكون بعيدا عن إتقان اللغة، وخاصة العربية منها، والمعرفة بأسرارها، وجميل عباراتها، وتـرف صورها، ورائـع أساليبها. وهي الفرضية التي دحضها المهندس أحمد البياز، في كتابه هذا، وأعطى الدليل على بطلان ذلك التّمثل وتهافته، وسريع الأحكام المسبقة.

فقد كتب الكاتب كتابه، المغرب وفلسطين، بلغة عربية رائقة، منتقاةٌ عباراتُها بميزان الذهب، ومختارٌ أسلوب نظمها بِنسْغ ماء رَقراق، يُنسيك انتماءه التقني، بخصوصياته الباردة، ويُوهمك أنه من ثِمـار كليات اللغات والآداب وخِريجيها، ومـا هو بذلك (البياز، ص184).

مِـن موقع المحسُوب على اللغة العربية وآدابها، وما يتصل بها، والوَاهِمُ بأنّ مَن لَيس "أنا" لنْ يتكلم لُغتِي، على الأقل كما أتكلمها، أو من المفروض أنّي أتكلمها، أحسنَ من غَيرِي (إحالة كتاب عبد الفتاح كيليطو، لن تتكلم لغتي) لمْ أَقْدِر أن أَسْتسيغ أو أَقْبَل، حتى من باب الفَرْضِيّة، أن يتكلم مُهندسٌ تقنيٌّ مُتشبعٌ بلغة أجنبية، وخبير في أرقام الرياضيات ومعادلاتها الدقيقة، ومَسكُون بقوانينَ فِزيائية "خَشنة"، وبَاردَة، ومُشرف على المَطارات المدنية وبالابتكار التكنولوجي، لُغتي العَربية، أو يكتبَ بها، بهذا الرّونق والدّقة والاستيعاب والابتكار، وهي ليست لِغيْري مِمن لا ينتمي إلى "قَبيلَتي" اللغوية، أو شُعبتي العربيةِ وآدابِها.

لقد طرّز أحمد البياز كِتابه، المغرب فلسطين، بلغة عربية تحسب عادة على خريجي التعليم الأصيل والمعاهد المتخصصة، وكليات اللغة العربية، وهو ليس منهم. فقارئ الكتاب سيعجب، بسلامة لغته العربية وسلاستها، واستعانة صاحبه بصُوّر بليغة عميقة ومستوفية؛ فضلا عن اعتماده للغة بهمسٍ سردي وروائي رهيب، وبخيال فني جانحٍ مُمتع وإجرائي (البياز، ص186-185-184...)، يشد بتلابيب القارئ ويبهره فيذْعنُ له. حصل كل ذلك، وغيره ممّا يميز الكتاب ويطبعه بطابع لا يمكن أن يكون سوى لقامة سامقة بمسار وطني وقومي طويلين، يشهد عليه الكتاب، ويقدم عليه الدليل تلو الآخر، في المغرب وفلسطين، وعلى امتدادهما الكوني. يحدث كل هذا، على أساس مرجعية موازية للكاتب، يمتاحها بعمق وأُفق وبُعد نظرٍ من اللغة والثقافة والأدب والفن والعلم والنّفس والسياسة والدبلوماسية، وتخترق كتابه وتمنحه ميزة خاصة، وطابعا لا يكون إلا لمن له قدرات خاصة ممّن اصطفاهم الله وأولي الأمر للمهمات الصعبة، في الأزمنة الصعبة.

ومَنْ شكّ في ما ندّعيه سابقا ولاحقا، فله أن يتمعن في مفارقاتٍ عجائبية تخترق الكتاب، وترصع جبين صاحبه، وتفرض على القارئ أن يُخاطب أحمد البياز وعينُهُ في عَينِهِ قائلا: و"بَاز" أسي أحمد، بَـاز... و"بَـاز"... لهذا الرّجل المُهندس...كيف لك أن تُحقق ما حقّقت، وتُنجز ما أنجزته، وأنت تخطه بيديك، وتُوثقه بما وثقت في كتاب ضخم ينتظر

نافذة فكرية : مع أحمد البياز في كتابه المغرب وفلسطين

ضرائر أخرى؟

لنبدأ من التوثيق وجـواره، على أن نعود إلى إنجازات المنجز لاحقا. فقد اقترح الكاتب المهندس على قُرائه في هذا الكتاب بَاقاتِ صُور عديدة، ووثائقَ ثمينة بقيمة تاريخية نادرة تخترق الكتاب، وتَشدّ العين بتوزيعها على مساحات الكتاب بحرفية وجمالية، تُسائل الرّائي، وبالأخص المـؤرخ والباحث السميائي وتدعوهم لآداء مهامهم. فكل واحدة من تلك الصور أو الوثائق المبثوثة على صفحات الكتاب، تشهدُ إما على حَدث جَلل، أو على وَاقعةٍ دَالة، أو على مَوقفٍ حَاسم، أو تحيل على شخصية وازنة، أو تُذكّر بتدشين مشروعٍ، أو تُشير إلى تصميم مؤسسة واعدة...

غَـرابـة هـذا المهندس، غير باقي المهندسين، مِمّن نعرف كثيرا منهم، مِن غرابة، من يمكن أن ندرجهم في دائرة "مجانين العقلاء" أو "عقلاء المجانين"، من رجالات الدولة القادرين على المغامرة واتخاذ القرار في الوقت المناسب، لما يخدم المصلحة العامة، ويبني الأوطان. يبدو لك هذا النوع من "المخلوقات" غير باقي الناس، مخبولا وقد عبّد طريقه إلى السجن أو المستشفى، أو حتى إلى حتفه والتسريع به، وإذا سَبرتَ أفعالَه وقَوّمت مُخرجاتها، رفعتَ مقامه إلى سُدّة المقامات العُلى، من رجالات الدولة، ذوي الرُّؤى الاستشرافية.

تلك حالة سي أحمد البياز، كما يبنيها كتابه، المغرب فلسطين، ويعرضها على قرائه. فقد توقفت عند كثير الصُّور والوثائق التي انتشرت في الكتاب، منها تلك الرسائل، وأُخرى توصل بها، ورصدت عددا من البلاغات والشهادات والبيانات والتصاميم والقصاصات والشخصيات والملاحق التي تشهد على عظيم المنجز ومسار إنجازه، والقدرة الخارقة للرجل في نسجها وتتبعها ومراقبتها وتقويمها. فقد نجح الكاتب في تثبيت تلك الصور والوثائق واستحضارها في سياقاتها التاريخية بدقة وحِرفية منقطعة النظير؛ فضلا عن صور لأعـلام وأسـماء وطنية ودولية وازنة في السياسة والرياضة والفكر والمال والأعمال والعلم والأدب والفن في المغرب، في الشرق كما في الغرب، في الداخل كما في الخارج، وتدبيرها بمقدار بمن يزن ولا يخسر الميزان. بهذا وغيره، أَخالُ أن للرجل ذاكرة، شبيهة بالبيك دتا (Big Data)، وقد جمع من المعارف والمعلومات والوثائق، وتعرف على عديد من الشخصيات الوطنية والدولية، وكـثـير مـن الصديقات والأصـدقـاء، وعدد من الشركات والشركاء، بمختلف انتماءاتهم ومواقعهم، يستحضرهم أنى شاء، ويوظفهم، كلما كانت الحاجة إلى ذلك.

استغربتُ أين لهذا الرجل بذاكرة آلاف الفِيّلة، كما يُقال؟ ومن أين له تلك القوة الجبارة، وهذا التفكير الاستراتيجي والاستشرافي الرّهيبين، فيما تخيله وأنجزه للوطن، وفيما تخيله وحققه لفلسطين. مَـن هو هـذا "الرجل العظيم" بلغة تلميذته (ندى البياز)، في جمع ما لا يجمع، وإنجاز ما تَنوءُ العُصبة من أُولي القُوة مِن إنجازه، فكتابته في كتاب ضخم، بحرفية عالية؟

غير أن ما يثير الانتباه في هذا الاتجاه، ويشد الأنفاس، ويُثير عجبي وعجب مَن مثلي، ما يتضمنه كتاب أحمد البياز، المغرب فلسطين، عن العلاقة التي تجمع المغرب بفلسطين، والدعم المغربي اللامشروط لفلسطين الذي خلد ذكره الكاتب وأفاض فيه. فالكتاب من ألفه إلى يائه، بدءا بغلافيه الخارجيين، وانتهاءً عند مضامين الكتاب الكبرى، وقضاياه المركزية، منذور للقضية الفلسطينية، وإبـراز عُمق الـصِّلات بـين البلدين والشّعبين، وعلى غير مثال سابق. فالرجل مَسكُون كمغربي بالقضية الفلسطينية وعـارفٌ بـأسرارهـا، وخبيرٌ بمحطاتِها التاريخية الفارقة، إلى درجة يدفع القارئ المغربي الغِرّ مِثلي ليتساءل: لماذا هذا الاهتمام الأوحد، حتى لا نقول "الزائد" بالقضية الفلسطينية، وإن في صلاتها بالمغرب وامتدادا لها؟ يبدو من باب الفرضيات، وبلغة البُلغاء، أن سي أحمد البياز مَعجونٌ من طينة فلسطينية، أو أنه فلسطيني بدم مغربي، أو هما معا؟ بعبارات أُخَر، وعلى اعتباطية السؤال، وتاريخانية الجواب: ما الحدود الفاصلة بين المغرب، الوطن الأم لأحمد البياز، وبين فلسطين عنده، وقد أفرد لها مساحة

واسعة جدا، على مدار كتابه، إلى درجة العَجب؟

إن قارئا غِـرّاً، وقليل الخبرة مثلي في هذا الموضوع، والمنتصر لحبّة رمل مغربية عن باقي كنوز بلدان العالم، وربما كذلك حتى لمن يحسب الأمور بخواتمها، كما هو حال عبد الله العروي، كما سنرى لاحقا، لا بد أن يستغرب إلى حد العجب، من مركزية القضية الفلسطينية في كتاب أحمد البياز، المغرب فلسطين، ودرجة حضورها البارز. أولى بوادر ذلك، صورة غلاف الكتاب، وهيمنة حضور المعمار الفلسطيني، وأطلال مطار غزة، مع غياب لافت لما يحيل على المغرب إلا ما يؤكد القاعدة. وأشد البوادر إثارة وإدهاشا تلك المادة العلمية والتاريخية والمعمارية والحضارية الفلسطينية التي بذل فيها الكاتب جهدا "رهيبا" في جمعها، وتوزيعها على مساحات مُقدّرة في الكتاب. فكيف لأحمد البياز الرياضي والفزيائي، وعالم الطيران، وسيد المطارات، وخبير تكنولوجياتها، أن يكتب عن تاريخ القضية الفلسطينية، وعلاقتها بالمغرب؟

ما قام به أحمد البياز في هذا الشأن يثير العجب والغرابة، إذ كيف يمكن لمهندس في الطيران، وأجـواء الفضاء أن يجمع مـادة تاريخية عن القضية الفلسطينية، وراهنها الجاري، كأنه مؤرخ محترف، وخريج إحدى شعبه في كليات الآداب والعلوم الإنسانية؟ لقارئ الكتاب أن يتأكد من ذاك الادعـاء. ولن يجد صعوبة تذكر، وفي أولى فصول الكتاب ليدرك أن الكاتب يتحدث الكاتب عن تاريخ فلسطين وملابسات القضية، بشكل مستوفٍ ودقيق، بل ومحيط بالتفاصيل والأفق المرتقبة، سواء هذا التاريخ قبل النكبة وبعدها، أو سواء عن تفاصيل اتفاقية سايس بيكو، ووعد بلفور، والانتداب البريطاني، ناهيك عن مسار إنشاء منظمة التحرير الفلسطيني وحيثياتها، واستراتيجية الكفاح المسلح وقـوادهـا، أو سـواء عن عضويتها في الجامعة العربية، وعضوية المراقبة في الأمم المتحدة، فضلا عن اتفاقيات كامب ديفيد، وأوسلو ومؤتمر مدريد، وعن أطفال الحجارة ... وانغماس القارئ في رصد هذا التاريخ وتوثيقه ينُسيك أنه مهندس مطارات المملكة، ومديرها الوطني في المغرب.

إمعانا في هـذا الاتـجـاه، وتعميقا لمجراه، لم ينس أحمد البياز أن يلتفت إلى تاريخ اليهود المغاربة قبل الترحيل وبعده، ويكتب عنه، مذكر ا بخلفيات ذلك الترحيل وما خلفه من تداعيات سلبية، وما وجده المُرحلون من عنصرية وخيبات آمل عريضة في أرض "الميعاد" (الفصل السابع، من ص322-305). لم يقف الكاتب عند هذا الحد، ولا اكتفى بنقد نتائج سياسة الترحيل تلك ومن كان وراءها، ولكن زاد في بسط أهم الجهود التي بذلها ملوك المغاربة اتجاه القضية الفلسطينية، من محمد الخامس، مرورا بالحسن الثاني، رحمهما الله، وانتهاء عند الملك محمد السادس، ودفاعهم الثابت والمستميث عن حقوق الشعب الفلسطيني، في إقامة دولتهم المستقلة، وفق الشرعية الدولية.

غير أن الأغرب من كل ذلك، والأشد عجبا واندهاشا، مما سبق، هو ذلك الحيز من الكتاب (من ص379-341) الذي أفرده سي أحمد البياز المهندس المـغـربي، ومؤسس مطاراته، ومطار غـزة برمزيته العالية (ص206 وما بعدها)، لأحداث طوفان الأقصى يوم 7 أكتوبر2023، بما هو منعطف تاريخي في القضية الفلسطينية. إنه الحدث الذي زلزل إسرائيل، في تقديره، وأعاد القضية إلى الواجهة بعدما تم نسيانها والإعراض عنها، لمدى عقود من الزمان. لم يكتف سي أحمد البياز المغربي، بالذكر الخاطف للأحدث، والإشارة العابرة لهذا المنعطف، بل تتبع تفاصيل الطوفان، ورصد مجرياته، ونتائجه المدمرة في حق الشعب الفلسطيني/ غزة، متكئا على إحصاءات دقيقة في المدابح والإبـادة والمجازر والتهجير، وغيرها من المآسي التي تتجاوز الخيال، زمن حكومة يمينية متطرفة وعنصرية...وكأنه يُعد أطروحة جامعية لنيل شهادة الدكتوراه، بما تستوجبه من أقسام وفصول ومباحث ومراجع وفهرس.

مع ذلك، ظل أحمد البياز، وطنيا حتى النخاع، وقـد قـاوم الاستعمار الفرنسي في أولى سنوات شبابه، لا يساوم عليها، ولا يجعلها مورد رزق أو غنيمة، أو وسيلة مزايدات أو ابتزاز، بل وجد نفسه في سوريا وجوارها يحمل السلاح ضد العدوان الثلاثي الشهير على مصر، ظل مؤمنا بأن الحق سيرجع إلى أهله، مهما طال الليل وكلكل، سنرجع يوما... مهما يمر الزمان، وتنأ المسافات، على حد تعبير الفنانة الخالدة فيروز، وعلى أمل قول الشاعر الفلسطيني، محمود درويش: سنكون يوما ما نُريد...لا الرحلة بدأت... ولا الدرب انتهى...

وحين يظهر السبب، أو على الأقل بعضُه، يُرفع العجب. فكما هو معلوم، فقد سافر سي أحمد البياز إلى سوريا لمتابعة دراسته هناك إلى جانب ثلة من مجايليه(أحمد السطاتي، وعبد الله الشرقاوي، ومحمد فاروقي، وغيرهم)، وفي سياق صعود المد القومي وهيمنته. هناك بجامعة دمشق تخرج سي أحمد البياز في تخصص العلوم الرياضية والفزيائي؛ وفيها أيضا حمل السلاح رفقة أبناء طارق بن زياد وحفدته. ونظرا لأن فلسطين كانت الجوار ذي الجُنب، فقد زارها سي أحمد البياز، بل وزار كل مُدنها في مدة أسبوعين (ص25)، وتعلق بها، وتعلقت به. منذ ذلك الحين حتى اشتعل رأسـه شيبا، ظل أحمد البياز متعلقا بفلسطين... وما يزال يحنّ إليها، وقد جايل قوادها، وتعرف على زعمائها، وبنى أول مطاراتها (مطار غزة) ... وما يزال كمغربي يحن إلى إعادة بنائه، حنينه إلى فضاء شكّل وعيه القومي، وتكونت فيه شخصيته، وأغنت تجربته(ص66-65). يبقى الحنين وجدانيا، وتبقى العلاقات الـدولـيـة محكومة بمنطق التاريخ والجغرافية وحساباتهما.

ثـالـثـا-كـتـاب المـغـرب فلسطين لأحمد البياز بين جواب جيل وأسئلة أجيال

ما إن أتممت قراءة كتاب، المغرب فلسطين، مواعيد مع التاريخ لأحمد البياز حتى استبدت بي حيرة أخرى، وتساءلت من هو أحمد البياز الذي كتب هذا الكتاب، عن المغرب فلسطين؟ وازدادت حيرتي وضاعفت السؤال: لماذا هذا الكتاب أصلا عن تاريخ فلسطين قبل النكبة حتى اليوم؟ ولماذا أصر الكاتب المهندس على كتابة تاريخ العلاقات بين المغرب وفلسطين، ودفاعه المستميث عن القضية، ونحن أبعد الدول العربية عـن فلسطين وأضـعـف المـؤثـريـن في سيرورتها ومصيرها؟ ألا يمكن أن نعتبر أن هذا "التماهي" مع القضية الفلسطينية، والإصرار عن جعلها قضية وطنية، إنما يأسر المغاربة في قضية لا يستطيعون التأثير فيها، على حد تعبير عبد الله العروي؟

مبعث هذه الأسئلة، وغيرها، من الأسئلة الممتدة اليوم في واقعنا الجاري، موازاة مع جاء في الكتاب وعلى هامشه، وبالنظر إلى تـوالي الأجيال واختلاف أسئلتهم وأجوبتهم، راجع إلى خلاصة انتهى إليها عبد الله العروي، باعتباره أحـد كبار المفكرين المغاربة، وكبير مُؤرخيهم في العصر الراهن، مفادها أن القضية الفلسطينية عبءٌ على المغرب، ومضيعة للجهد والدعم، وعائق من عوائق تحديثه، مـادام تأثيره عليها منعدم، وعلينا معيق. وقد جاءت هذه الخلاصة القوية و"القاسية" في سياق محاضرة عن عوائق التحديث، نظمها اتحاد كتاب المغرب سنة 2006، وجمعها في كتيب صغير بالعنوان ذاته.

يقول عبد الله العروي في هذا الصدد، وبالذات عن علاقة المغرب فلسطين، وعلاقة المغرب بالمشرق العربي، وقومية جـمال عبد الـنـاصر، ما يـلي: "مأساة القضية الفلسطينية، وقلت هذا مراراً، ليس في أن الأعداء أخذوا منا أرضنا، أو استعبدوا شعبنا، بل أنهم كبّلونا جميعا في مسألة بعيدة عنّا، لا نستطيع التأثير فيها، ولكن تُلهينا عن أنفسنا. ونفس الشيء وقع في المشرق. وهذا ما كتبته في ما يتعلق بجمل عبد الناصر، حيث إن ما آخذته عليه، هو أنه كَبلنا في مسألته". (العروي، ص62).

يُدين عبد الله الـعـروي احتلال إسرائيل للأرض الفلسطينية، ويشجب استعبادها لشعبها، ولكن، من موقع المـؤرخ التاريخاني، يُقدّر أن المغرب كدولة ومجتمع غير قادرين على التأثير عن هذا الوضع المأسوي، ووضع الاحتلال فيها. أكثر من ذلك، فالقضية الفلسطينية والتماهي معها تُلهينا عن أسئلتنا نحن المغاربة، وتُكبلنا في قضية غير قادرين على التأثير فيها، مقارنة مع دول الجوار، بل وتُلهينا عن وضعنا المتخلف. هذا النزوع القومي الذي رفع لواءه جمال

عبد الناصر(البياز ص64-63)، وسار فيه ومن تقيله من الأفراد والأنظمة، أو النزوع الديني الذي تحكمه خلفيات أخرى، ومرجعيات الإسلام التقليدي، بمضمونه عند العروي (ص63) تحت يافطات مذهبية أو طائفية، تشغلُنا عن أسئلتنا الحقيقية في تدارك تأخرنا، وتجاوز عوائق تحديثنا... ربما هذا ما بدأ يظهر بعد توالي الأجيال، وتغير الخلفيات، وغلبة منطق المصلحة، وإكراهات الجغرافية، إذ لم تعد القضايا القومية أو الدينية "المستوردة" من الشرق العربي، كما كان الحالي في العقود الثلاثة الأخيرة، تجد نفس الصدى والاستجابة.

أما وضع أحمد البياز باعتباره مهندسا، ومدبرا في قلب الدولة ومع أعلى سلطاتها، ومن جيل الوطنية الأولى، وجيل القومية العربية في قمة "نجاحاتها"، وبريقها، فإنه محكوم بغير ما يحكم عبد الله العروي مفكرا ومؤرخا وتاريخانيا لا تحكمه النزوعات الدينية أو القومية، بقدر ما يهتم بإمساك منحى التاريخ. لهذا ظل ينعت "قومية" جمال عبد الناصر بالمناورة والغباوة، وأسلوبها بالبلاغة المصطنعة (العروي، من خواطر الصباح (1973-1967)، ص37-14-9) لما ارتكبه من أخطاء وسوء تقدير، كانت عليه "وَبـلاً" وعلى كثير ممن ساروا في طريقه، ومن مغاربة جعلت كثرا منهم مكبلا بقضية يصعب أن يؤثر فيها، بقدر ما تؤثر فيه وتسجنه، خاصة إذا لم تكن المسافة إلى القضية محسوبة بحسابات وطنية، وتقدير المعطيات الدولية ومنطقها الاستراتيجي، في سياق تاريخي متموج، فالتحرر من أسئلة وأجوبة انتهت شروط إنتاجهما...

خَتمٌ مَفْتوح

... ليبقى كتاب، المغرب فلسطين، مواعيد مع التاريخ لأحمد البياز، شهادة فـردٍ على جيل وطني صـادق، بنزوع قومي "جـارف"، وأُفـق دولي منفتح، على عُمق تاريخ العلاقة بين المغرب بفلسطين وامتدادها، ودرجـة ارتباط المغرب بالقضية الفلسطينية، وفي الوقت ذاته هو شهادة فردٍ على جيل مُبادر ومِعطاء ومِقدام، بل ومُغامر عنيد، وحَالمٌ "بالألوان"، صنع مجد المطارات المدنية في المغرب، وضمِن سيادة المجال الجوي الوطني، وأدمجها في النسيج الاقتصادي الوطني، وبـدأت ثِمارهـا تُـؤتي أُكلها بإذن ربها منذ عقود. كل ذلك، وغيره، يسمح للمهندس أحمد البياز أن يمُد رجليه، وعينه قريرة، وقد عاش لوطنه، وأخلص لملوكه، ورافع عن شرعية القضية الفلسطينية، وبنى مجد الطيران المدني، بعفاف وتواضع ونكران الذات، ومشى في طريقه دون أن يلتفت، وما يزال سائرا فيه، بإصرار وثقة لا تكون إلا لمن خُلق للعطاء دون حساب.../.■

ترجمات

علم الاجتماع وموضوع الأزمات: أي أزمة وأي علم اجتماع؟
(الجزء الثاني)

• كاتب المقال:
ميشيل فيوفيوركا Michel Wieviorka

• ترجمة:
نزهة الرغاي
باحثة في الصحافة و الإعلام
جامعة ابن طفيل القنيطرة

تعد هذه المساهمة ترجمة للجزء الثاني من مقالةالباحث ميشيل فيفيوركا Michel Wieviorka حـول علم الاجتماع والأزمة، وهي منشورة ضمن مجلة الدفاتر الدولية لعلم الاجتماع ضمنالعدد 127 الصادر سنة 2009 من الصفحة 181 إلى 198.

يأتي هذا الجزء الثاني من ترجمة مقالة عالم الاجتماع الفرنسي "ميشيل فيفيوركا" الموسومة بـ "علم الاجتماع والأزمة"ليتم التحليل الذي قدمه في الجزء الأول، والذي ركز فيه الباحث على تعدد المقاربات الاقتصادية والسياسية في فهم الأزمـــات، وعـلى محدودية انخراط علم الاجتماع في تحليلها مقارنة بالاقتصاد أو العلوم السياسية. فإذا كان الجزء الأول قد انشغل بتشخيص جذور الأزمة المالية العالمية الراهنة، وتاريخ علاقة السوسيولوجيا بموضوع الأزمات منذ "الكساد الكبير" لسنة 1929، فإن هذا الجزء الثاني يتجه نحو إعادة بناء الجسر بين التحليل الاقتصادي والتحليل السوسيولوجي، مبرزا كيف أن الأزمات لا يمكن اختزالها في بعدها المالي أو النقدي، بل هي انعكاس لتحولات اجتماعية وثقافية وحضارية عميقة.

يفكك الباحث "فيفيوركا"في هذا الجزء الحدود الفاصلة بين الاقتصادي والاجتماعي، ويتأمل في دور علم الاجتماع ذاته داخل زمن الأزمة، متسائلا إن كان هذا العلم في حالة عجز أم أنه بصدد التحول. ويخلص إلى أن السوسيولوجيا ليست في أزمـة بقدر ما هي مدعوة إلى تجديد أدواتها ومفاهيمها لمواكبة التغيرات البنيوية التي تمس الاقتصاد، والثقافة، والبيئة، والتكنولوجيا، والعلاقات الدولية. كما يؤكد الباحث أن مواجهة الأزمـات الحديثة تتطلب تداخلا بين العلوم الاجتماعية والطبيعية، وانفتاحا على التفكير الكوني، لأن ما نسميه "أزمة" هو في العمق تعبير عن تحول تاريخي شامل يعيد صياغة علاقة الإنسان بالعالم.

يعالج الجزء الثاني الـذي يحمل عناوين فرعية مـن ضمنا عـنـوان: تـــقـــارب؟Rapprochement إحـدى أهم الإشكاليات الفكرية والاقتصادية والاجتماعية المعاصرة، وهي إشكالية الأزمةسواء كانت أزمة مالية، أو حضارية، أو معرفية. وينطلق الباحث من التمييز بين مقاربتين رئيسيتين لتحليل الأزمات: الأولى اقتصادية ومالية تنظر إلى الأزمة باعتبارها خللا في النظام النقدي والأسواق العالمية، والثانية حضارية وسوسيولوجية ترى فيها تعبيرا عن تحولات ثقافية ومدنية أعمق مست قيم الحداثة ذاتها.

ومن خلال هذا الطرح، يتتبع النص العلاقة المعقدة بين الاقتصاد والمجتمع والثقافة، محاولا تجاوز الفصل التقليدي بين ما هو مادي وما هو رمزي.

ينتقل الباحث إلى سؤال علم الاجتماع نفسه من خلال عنوان فرعي : هل السوسيولوجيا في أزمة؟ ويبرهن على العكس، معتبرا أنه لا يعيش انحسارا، بل إنه في طور تحولٍ وتجديدٍ مفهومي ومنهجي منذ سبعينيات القرن الماضي، وذلك لكونه يسعى إلى الانفتاح على قضايا جديدة مثل الهوية، والذاكرة، والبيئة، والعولمة، والتكنولوجيا.

أما في القسم الأخير، فيؤكد الباحث "فيفيوركا" أن فهم الأزمة لا يمكن أن يتم إلا ضمن رؤية كونية شمولية تجمع بين العلوم الاجتماعية والطبيعية في إطارٍ تعددي وتشاركي يربط المحلي بالعالمي، والطبيعي بالاجتماعي، والمعرفي بالأخلاقي. فالعالم يتغير، وما نسميه "أزمة" ليس إلا وجها آخر لهذا التحول التاريخي العميق الذي يدعو العلوم إلى إعادة التفكير في دورها ومناهجها وموقعها داخل المجتمع.

تقـــارب؟

إن العائلتين الكبيرتين من أنماط التفكير حول الأزمة اللتين تم تمييزهما ليستا بالضرورة متناقضتين، رغم أنه يمكن أن نجد منهما صيغا متطرفة ومتعارضة. فبعض الاقتصاديين، على سبيل المثال، لا يعتبرون الأزمة سوى أزمة نقدية ومالية بالدرجة الأولى، ويقترحون لحلها حلا بسيطا: إعادة العمل، ولكن على نطاق عالمي لا أمريكي فقط، بمبادئ "قانون غلاس-ستيغال" (Glass-Steagall Act) الذي أقر في الولايات المتحدة سنة 1933 بعد أسابيع قليلة من تولي إدارة روزفلت F. D. Rooseveltالحكم، والذي نص على فصل صارم بين أنشطة السوق وأنشطة البنوك الإيداعية.

بعبارة أخرى، عودة المسؤولية إلى من يقرضون، والذين عليهم أن يتحققوا من ملاءة المقترضين، بعدما كانت عملية "التوريق" (la titrisation) تسمح للبنوك بالتخلص من المخاطر عبر تحويل ديونها إلى أوراق مالية. أو إذا شئنا القول، إعادة بناء الحاجز الذي يفصل بين البنوك والأسواق المالية، والذي ألغي في الولايات المتحدة سنة 1999 بإلغاء قانون غلاس-ستيغال واستبداله بقانون غراملیتشبلايلي G.L Bliley الذي جعل من الممكن تحويل الديون التي كانت البنوك تحتفظ بها سابقا إلى أوراق مالية قابلة للتداول في الأسواق المالية.

في المقابل، يمكن للفئة الثانية من أنماط التفكير أن تتجاوز تماما التفكير في الأمد القصير أو في الأزمة في أبعادها المالية أو حتى الاقتصادية، لتتناول تحولات كبرى ليست تلك الأبعاد سوى مظهرا جزئي منها. فالباحث أمين معلوف، مثلا، يتحدث عن "اختلال العالم"، وعن سلسلة من "الاضطرابات" التي تعود إلى إنهاك ثقافي وحضاري.

بعيدا كل البعد عن فكرة "صدام الحضارات"، يعرب الباحث أمين معلوفعن قلقمن رؤية الغرب يتخلى عن قيمه الخاصة، التي يضع في مركزها إرث عصر الأنوار، في الوقت نفسه الذي يرى فيه أن العالم العربي ينغلق على نفسه في مأزق ثقافي وتاريخي.ويدعو معلوف إلى رفض ثلاث "إغراءات": إغراء "الهاوية" (أي الاندفاع نحو السقوط وجر الآخرين معه)، وإغراء "الجدار" (الانطواء والانعزال انتظارا لانقضاء العاصفة)، وإغراء "القمة" (أي الاعتقاد بأن البشرية بلغت مغرب تاريخها). ويختتم تأمله بالتحدث عن "واجب البقاء"، وعن أمله في تحول البشرية.

في سياق التحليلات الحقلية المحدودة والتصورات ما بعد الاجتماعية الواسعة؛ هل يجب أن نرفض تماما التفكير في الأزمة عبر ربط وجهات نظر دقيقة ومحددة زمانيا ومكانيا ومنحصرة في تخصصات ضيقة، بوجهات نظر شاملة وسوسيولوجية منفتحة على التعددية العلمية، تأخذ بعين الاعتبار أفقا زمانيا ومكانيا أوسع؟فحتى اندلاع الأزمة الحالية، كان يعتقد على نطاق واسع أن هناك مسافة شاسعة بين الاقتصاد المالي والاقتصاد "الواقعي"، وكان يستدل على ذلك – مثلا – بالطريقة غير المعقولة التي كانت ترتفع بها قيمة الشركات في البورصة، كلما سرحت عمالها أو أغلقت فروعا مربحة.لكن الأزمة أظهرت أن هناك روابط قوية بين عالم المال وعالم الإنتاج، بمعنى أن انهيار النظام المالي يؤدي إلى كارثة على مستوى التشغيل والتنمية. لذلك، فبدلا من رسم حدود بين هذين العالمين، أليس من الأفضل تحليل كيفية ترابطهما؟

وهنا أيضا نجد مقترحات متنوعة، من أبرزها ما يقدمه الاقتصادي دانييل كوهينDaniel Cohen، الذي يرى أن المالية منذ السبعينيات كانت مجالا نموذجيا لتحولات أعمق، فهي ظلت في طليعة تغيرات هيمنت عليها التحريرية الاقتصادية، وانعدام المسؤولية لدى الفاعلين، وتصاعد الفردانية، وربما تنامي حضورها في مقابل انسحاب الدولة.

حتى في أشد صيغ الخطاب بعدا عن فكرة الأزمة البنيوية، نجد أبعادا سوسيولوجية واضحةتتساءل: مثلا عن اتساع الفوارق الاجتماعية خلال سنوات التحرير الاقتصادي، وعن الكيفية التي استطاعت بها المجتمعات أن تتسامح مع مستويات هائلة من اللامساواة. وبالتالي فالأجيال الجديدة ولدت داخل الأزمة: لم تعرف سوى البطالة، وانسداد الأفق، والخوف من التراجع الاجتماعي، وفقدان الأمل في مستقبل واضح.كما تثير النقاش حول "سلطة المساهمين" التي حلت محل "سلطة المديرين"، وحول عالم "المتداولين الماليين" (traders)، بل ويستغرب في فرنسا أن أفضل خريجي المدارس العليا اتجهوا في العقود الأخيرة إلى الرياضيات المالية سعيا وراء رواتب خيالية.

إن الفارق بين التحليل السوسيولوجي والتحليل الاقتصادي لا يكمن بالضرورة في معارضة فكرة الأزمة الكلاسيكية والأزمة البنيوية، بل في اتساع أفق المفاهيم المعتمدة لتحليل الأزمة.فمن منظور سوسيولوجي، لا تختزل الأزمة في بعدها المالي أو الاقتصادي، بل تمتد جذورها إلى ديناميات ثقافية واجتماعية وسياسية أعمق، وإلى تغيرات كونية تشمل الديموغرافيا في صلتها بالبيئة والمناخ، وأنماط الاستهلاك، والإنتاجات الغذائية والطاقية، وصعود التكنولوجيا الرقمية، وتحول دور الدولة منذ السبعينيات، وتراجع الأيديولوجيات اليسارية الكلاسيكية. كما ترتبط الأزمة أيضا بتحولات في نماذجنا المعرفية، أي في الطريقة التي نفهم بها الطبيعة والثقافة وعلاقتهما، ولا تؤثر الأزمة بالطبع في جميع الفئات الاجتماعية بنفس الشكل.

هناك مجال واسع لتحليلات سوسيولوجية للأزمة الراهنة، لا يقتصر على المجالات التقليدية التي درستها المدرسة الأمريكية في الثلاثينيات ضمن سلسلة "دراسات في الجوانب الاجتماعية للكساد العظيم" (مثل: الأسرة، الدين، التعليم، الحياة الريفية، الهجرة الداخلية، الأقليات، الجريمة، الصحة، الترفيه، القراءة، الاستهلاك، العمل الاجتماعي، وسياسات المساعدة الاجتماعية). فالجوهر اليوم هو التفكير في المفاهيم البنيوية التي يمكن أن تقوم عليها برامج بحث جديدة، وليس فقط تحديد ميادين تطبيقها.لكن لكي ترى مثل هذه المشاريع النور، ألا ينبغي أولا أن نتحقق مما إذا كانت السوسيولوجيا نفسها ليست في أزمة، أو لم تجرفها الأزمة معها؟

علم الاجتماع ليس في أزمة

عندما نتحدث تلقائيا عن "أزمة علم الاجتماع"، فإننا نميل أولا إلى التفكير في الأبعاد المؤسساتية:

تقليص أو قطع ميزانيات البحث، والضغوط البيروقراطية الخانقة، وتقليص المناصب المخصصة للشباب الباحثين في الجامعات أو في مؤسسات البحث الكبرى، وتشكل طبقة دنيا من الحاصلين على الدكتوراه الباحثين عن وظيفة مستقرة، وفرض إجراءات تقييم غير ملائمة...هذه الوقائع - رغم اختلافها من بلد إلى آخر- سابقة على الأزمة الحالية، إذا حددنا بدايتها بالمعنى القصير منذ 2007 أو 2008.إن جذورها تمتد أيضا إلى التحولات التي بدأت منذ منتصف السبعينيات.لكن من اللازم إلى "أزمة السوسيولوجيا" من زاوية أخرى: من زاوية قدرتها الفكرية والعلمية على معالجة القضايا الاجتماعية الواسعة في زمن الأزمات.

لقد استخدم مفهوم "الأزمة" عبر تاريخ العلوم الاجتماعية أحيانا كوسيلة لتحفيز الباحثين.

فعلى سبيل المثال، أسس دبوايس W. E. B. Du Bois مجلة Crisis Magazineعند اندلاع الحرب العالمية الأولى لمكافحة العنصرية، جامعا بين النضال الفكري والنشر الأكاديمي.لكن غالبا ما استخدم السوسيولوجيون فكرة "أزمة السوسيولوجيا" للتعبير عن نهاية أو تراجع أنماط التفكير المهيمنة في تخصصهم.ويمكننا توضيح ذلك من خلال كتابين أساسيين كتبهما سوسيولوجيان أمريكيان:

الكتاب الأول هو لـألفن غولدنر Alvin Gouldnerبعنوان "الأزمة القادمة لعلم الاجتماع الغربي""The Coming Crisis of Western Sociology"، الصادر سنة 1971.كل كلمة في العنوان ذات دلالة: كلمة"Coming" أي "قادمة" توحي بأن الأزمة تلوح في الأفق، بينما كانت في الحقيقة قائمة فعلا منذ سنوات.أما كلمة "Western" أي "غربي" فتلمح إلى أن في العالم غير الغربي سوسيولوجيات أخرى ممكنة وصاعدة.لكن في الجوهر، يتحدث "غولدنر" عن نهاية الهيمنة الإمبريالية للسوسيولوجيا الوظيفية التي عجزت عن تفسير الحركات السياسية والاجتماعية التي بدأت آنذاك: حركة الحقوق المدنية، الحركة ضد حرب فيتنام، وحركة طلاب جامعة بيركلي. فالوظيفية كانت ترى المجتمع كهرم متكامل: في قمته القيم، ثم المعايير، ثم الأدوار وتوقعات الدور، لكنها بدت غير قادرة على فهم تمرد الطلبة داخل النظام نفسه. وهنا تكمن الأزمة كما يقول السوسيولوجي"غولدنر".

مع مرور الزمن، اتضح أن الأزمة لم تكن نهاية، بل بداية لمرحلة جديدة:

مرحلة انفتاح على تيارات متعددة مثل "التفاعل الرمزي"، "الفردانية المنهجية"، السوسيولوجيا السياسية وسوسيولوجيا التنظيمات (ميشيل كروزييه)، ونظرية تعبئة الموارد"Resource Mobilization Theory".لقد كانت تلك "الأزمة" في الحقيقة نهاية علم الاجتماع الكلاسيكي، وبداية فترة ما بعد الكلاسيكية في العلوم الاجتماعية.

أما المثال الثاني فهو كتاب "إرفنغ هوروفيتز""Irving Horowitz حول "تفكك علم الاجتماع" (The Decomposition of Sociology)؛ حيث يرى أن السوسيولوجيا تتشظى إلى فروع متخصصة ذات هوية محددة: سوسيولوجيا السود، الهنود، المكسيكيين...ويلاحظ أيضا صعود الدراسات الثقافيةCultural Studies، بل وظهور سوسيولوجيات غير غربية تتخذ أحيانا طابعا مناهضا للغرب، مثل السوسيولوجيا الآسيوية.ويعبر عن قلقه من هذا التعدد، معتبرا أنه يؤدي إلى تفشي النسبية وانهيار الفكر الكوني المرتبط بإرث الأنوار.

غير أن نظرة اليوم تكشف انفتاحا على مواضيع جديدة مثل الهوية والذاكرة، وأن السوسيولوجيا تطورت في أماكن أخرى من العالم، وأن نماذج معرفية جديدة بدأت تتشكل. والسوسيولوجيات المتخصصة التي خشيها السوسيولوجي"هوروفيتز" لم تفكك التخصص، بل ساهمت في توسيعه وإغنائه. وفي ظل الوضع الحالي لموضوعات السوسيولوجيا، فإنه لا تسجل أبحاث سوسيولوجية كبرى تتخذ الأزمة موضوعا مباشرا، حيث تظهر "إغراءات" تتمثل في ترك المجال لسوسيولوجيا تلقائية تتنبأ بالمخاطر القادمة؛ مثل انغلاق الأفراد على ذواتهم أو على جماعاتهم الصغيرة أو العائلية، وتصاعد الانتماءات المنغلقة، ورهاب الأجانب "xenophobie"، والعنصرية، والشعبوية، ومعاداة السامية، وأخيرا الفاشية أو النازية.ورغم أن هذه السيناريوهات ممكنة، فإنها ليست حتمية.

اليوم، من المؤكد أن المهاجرين يعانون أكثر من غيرهم، وأن الأزمة تعيد رسم جغرافية جديدة للهجرة: بلدان الاستقبال تشدد شروط الدخول والإقامة وتطرد المهاجرين غير النظاميين، كما أن التحويلات المالية من المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية انخفضت بفعل الأزمة. لكن لا يمكننا الحديث بعد عن موجات عنصرية أو فاشية.

بل إن الولايات المتحدة نفسها انتخبت رئيسا أسود هو باراك أوباما Barack Obamaفي ذروة الأزمة، وذلك لكونه استطاع إقناع الناخبين بأنه الأقدر على التعامل معها أكثر من خصمه الجمهوري.

أليس مصطلح "الأزمة" نفسه غريبا عن معجم العلوم الاجتماعية، أو على الأقل عن السوسيولوجيا،فهو لا يرد دائما في القواميس والموسوعات السوسيولوجية (مثلا، لا يظهر مدخلا في Encyclopedia of Sociology التي أشرف عليها جورج ريتزر). وإن وجد، فغالبا ما يكون تعريفه موجزا جدا.ومع ذلك، بعض السوسيولوجيين المعاصرين جعلوا من مفهوم "الأزمة" محورا لأعمالهم؛ مثل إدغار موران Edgar Morin.الذي قدم منذ منتصف السبعينيات مفهومه المعروف بعلم الأزمات"la crisologie"، وألان تورين الذي نشر في الوقت ذاته عملا جماعيا بعنوان دال: ما بعد الأزمة"Au-delà de la crise".

إن المقاربتين اللتين ميزناهما في البداية -أي المقاربة الاقتصادية قصيرة المدى والمقاربة البنيوية متسعة المدى- توضحان الإطار النظري الذي يمكن أن تتحرك فيه السوسيولوجيا لمقاربة الأزمة:

وذلك عبر دراستها في لحظة اشتغالها وتأثيراتها المباشرة، ومساءلتها في سياقها التاريخي الممتد منذ السبعينيات بوصفها جزء من تحول شامل.فتفكك نمط معين من التطور، لا يمنع في الوقت نفسه ابتكار نمط جديد في مجالات الإنتاج والثقافة والمعرفة.

وفق هذا المنظور، يمكن إدراج أزمات أخرى محدودة جغرافيا -مثل أزمات الطاقة أو التكنولوجيا أو المناخ أو الغذاء- في إطار عملية عامة للتغيير العالمي.وهذا له تداعيات مهمة على التفكير في "الخروج من الأزمة":فإذا كانت الأزمة طويلة الأمد، وليست مجرد اضطراب مؤقت، وإذا لم تكن اقتصادية فحسب، بل ذات أبعاد ثقافية واجتماعية وبيئية، وإذا كانت أسبابها تمتد إلى ما هو أبعد من المال والأسواق، فحينها تصبح الحلول المالية أو الاقتصادية وحدها غير كافية وغير ملائمة.فما الشروط التي تمكن العلوم الاجتماعية، وفي مقدمتها السوسيولوجيا، من مواجهة الأزمة الراهنة بفعالية، أيا كانت المقاربة المعتمدة؟للإجابة عن ذلك، يجب أن ننطلق من داخل هذه العلوم ذاتها، ومن المفاهيم التي تسمح لها بفهم تحول معقد كالذي ولد الأزمة.

تغيرات

سجلت الفترة الكلاسيكية للعلوم الاجتماعية حتى الستينيات على نحو واسع - بعض الممارسات العلمية القائمة أحيانا حتى اليوم-، هيمنت بضعة مبادئ أساسية على البحث. أهمهما؛ المبدأ الأول المتمثل في دراسة المشكلات أو الوقائع أو الفعل الاجتماعي ضمن إطار الدولة-الأم، حيث كانت هناك مطابقة قوية بين المجتمع من جهة، والدولة والأمة من جهة أخرى. وإذا اقتضى الأمر الاهتمام بالعالم خارج بلد ما، كان أمام الباحث خياران رئيسان: إما أن ينخرط في مقاربة مقارنة، يدرس فيها المشكلة نفسها أو الوقائع نفسها أو الفعل الاجتماعي

نفسه في عدة بلدان؛ وإما أن يندرج ضمن ما يسمى عموما بحقل العلاقات الدولية.

أما المبدأ الثاني فكان يتمثل في تفسير الاجتماعي بالاجتماعي، وفق العبارة الشهيرة لإميل دوركهايم؛ أي رفض أي تفسير أو سببية أو حتمية خارج الاطار الاجتماعي، سواء عبر تفسيرات إلاهية أو ذات صلة ب"قوانين الطبيعة". وهذا كان يعني إقامة حاجز صارم بين علوم الطبيعة، أو العلوم "الصلبة"، وبين العلوم الاجتماعية، حتى وإن كانت الأولى تفتن بعض أنصار الثانية الذين كانوا يميلون عندئذ إلىالبراديغم الوضعي في العلوم الاجتماعية.

اليوم، نأخذ مسافة من "القومية المنهجية" - بتعبير أولريش بكUlrich Beck.-، ونتعلم التفكير على نحو كـوني/شـمـولي؛ أي دراسـة المشكلات والوقائع والفعل الاجتماعي عبر مواءمة مستويات التحليل: المستوى العالمي، ثم مستوى الأقاليم (مثل أوروبا)، فمستوى الدول–الأمم، ثم المحلي.ونكف أيضا عن الفصل الراديكالي بين الطبيعي والثقافي/الاجتماعي. فنحن نعلم أن التفسيرات التي "تطبع" الوقائع أو المشكلات الاجتماعية ليست في الغالب سوى أيديولوجيا تحجب العلاقات الاجتماعية، وما قد تنطوي عليه من عنف. والأهم أننا نقبل أكـثر فأكثر عـلى التفكير البين–تخصصي، لا بين علوم الإنسان والمجتمع فحسب، بل بين جميع حقول المعرفة.

أمثلة توضيحية

تعد مشكلات العالم المعاصر الكبرى عالمية؛ فأزمة الرهن العقاري الأمريكي (Subprimes) وأزمة الائتمان الاستهلاكي امتدتا إلى أزمة عالمية للاقتصاد؛ بل هي أول أزمة للـعولمة.أما الإرهاب الأكثر إثارة للقلق والجذرية فمحكوم بمنطقيات إسلاموية كونية؛ ولم يكن منفذو هجمات "11 شتنبر" ذوي تجذر ترابي أو اجتماعي أو سياسي أو ثقافي في الولايات المتحدة؛ كـان فضاؤهم هو الكوكب. وتتقدم الأديان وفق منطقيات عالمية وتتفكك صلتها بالأمكنة التي ولدت فيها: يمكنك أن تكون مسلما في تشياباس بالمكسيك، أو بوذيا في برغن بالنرويج، أو إنجيليا في نيجيريا.

متى تعلق الأمر بالمناخ أو البيئة أو الكوارث المسماة "طبيعية" أو التلوث أو الأوبئة والجائحات، ومتى تعلق الأمـر، بالمقابل، بالتفكير في التنمية المستدامة، فإننا نجتهد اليوم في إبراز ما هو إنساني واجتماعي في تلك الظواهر، لا ما هو طبيعي صرف. ونحن نعلم أن أنماط الإنتاج والاستهلاك، ومفاهيمنا عن التنقل والنقل والصحة والتعليم، وعلاقاتنا الاجتماعية وسياساتنا في مجالات متعددة، كلها تؤثر في هذه

القضايا.

فمنذا الـذي يقول إن ""إعـصـار كاترينا"، الذي ألحق دمارا هائلا ب"نيو أورلينز، كارثة طبيعية صرف، بينما لو أن الإدارة الأمريكية عنيت بصيانة السدود وأنظمة ضخ مياه "الميسيسيبي"، لكان وقـع الكارثة أقـل فظاعة، ولمـا كان الفقراء السود هم الضحايا الرئيسيون على هذا النحو الكاسح؟ ومن ذا الذي يصف "تسونامي" بأنه طبيعي محض، بينما يمكن لعدد الضحايا أن يتفاوت كثيرا تبعا لوجود أنظمة إنذار فعالة أو عدمها، وبحسب طرق البناء ومواقع المساكن؟ ومن ذا الذي يسمي فيضانات أو سيولًا مميتة من الثلوج أو الطين "طبيعية" بينما نعلم أن أضرارها ستكون جسيمة إن شيدت مساكن في أماكن تظهر الخبرة التاريخية منذ زمن بعيد مخاطرها؟

مـا تـدرسـه الـعـلـوم الاجتماعية

ليس "الطبيعي"هو موضوع العلوم "الصلبة، بل إننا ندرك المشكلات والوقائع عبر وسيط الإعلام الذي يميل إلى التضخيم والتهويل، أوعلى العكس إلى التبسيط والتصغير،ومن ثم فإن "المشكلات الطبيعية" هي إلى حد بعيد بناءات إعلامية أيضا، غالبا ما تتسم بالتقلب واستحالة التنبؤ.

لقد تنوعت أو تجددت الموضوعات التي تهتم بها العلوم الاجتماعية بفعل هذا الامتداد الكوني، وبفعل إدراك ما ليس طبيعيا في الطبيعي. ففي الماضي، كـان الاهـتـمام ينصب عـلى ظواهر كبرى تتيح دراسات كمية والبحث عن انتظامات يمكن أن تصاغ على هيئة "قوانين". أما اليوم، فإلى جانب ذلك، نولي اهتماما أيضا للـظواهر القصوى. بالأمس، كان الاهتمام -مثلا- بـالعنف السياسي من جهة، وبـالجريمة والانحراف من جهة أخرى؛ واليوم، من دون التخلي عن هذين الموضوعين، نهتم كذلك بـالقسوة، وبـالعنف من أجل العنف، وبـالإرهاب الـذي لم يعد "موضوعا قذرا" كما كان حين بدأت الاهتمام به في الثمانينيات.

تستوجب الموضوعات المعاصرة على الباحث تجاوز المبدأ القائل بتفسير الاجتماعي بالاجتماعي لوحده. كيف نفسر الجنسانية؟ مـاذا نفعل حيال العنف المجاني؟ كيف نتناول الجنون؟ يظهر هذا جليا حين يشارك باحث في العلوم الاجتماعية في تفكير أخلاقي حول قضايا الحياة والموت: ففي تجارب من قبيل مراكز الأخلاقيات السريرية (كما في شيكاغو أو في باريس – مستشفى كوشان)، يفكر في كل حالة على حدة عن طريق استدعاء أبعاد علمية متعددة: اجتماعية وأنثروبولوجيةوطبية وقانونية وبيولوجية وسياسية وفلسفية... إلخ.

نعلم أيضا أن المعرفة العلمية "الصلبة"تنتج عبر أبحاث تعتمد بدورها على استدعاء أبعاد العلاقات الاجتماعية والسياسات العمومية، وعلى منطق الاستجابة للطلب الاجتماعي؛ وأن مختبراتنا تعمل وفق المـوارد المتاحة لها، وأحيانا وفق الأربـاح التي تأمل تحقيقها. كما نعلم أن الباحثين يطرحون أسئلة بعينها لأنهم يعيشون في مجتمع وزمنمحددين. فالعلم أيضا هو نتاج اجتماعي؛ وهـنـاك بالفعل مـن هم مختصون في سوسيولوجيا العلم.

تقاربات

في بعض الحالات، تسير توجهات العلوم "الصلبة" وتوجهات العلوم الاجتماعية في اتجاه متواز. وقد لفت نظري مؤخرا، أثناء مهمة أُنيطت بي، كيف يمكن للتفكير في التنوع البيولوجي، وكذلك في سير البحث الطبي والصيدلاني، أن يمـد الباحثين في قضايا التنوع الاجتماعي والسياسي بنماذج تفسيرية محفزة. وبالمثل، فإن تصاعد موضوع التنوع -طبيعيا كان أم غير ذلك- يسير جنبا إلى جنب مع التخلي في مجالات عدة عن فكرة "أفضل طريقة واحدة" (one best way) وعـن التطورية الخطية.

في حـالات أخـرى، تلتقي العلوم الاجتماعية والعلوم "الصلبة" في النقاش العام، وبالأخص في الفعل الجماعي. فمنذ زمن طويل يؤكد مختصوا الوراثة

السكانية أن "العرق البشري" لا معنى له علميا: فالمسافة الجينية بين "عرقين" مزعومين تقارب، إجمالا، المسافة بين فردين داخل "العرق" ذاته. لكن هذا لا يكفي، بطبيعة الحال، لردع العنصرية، لأنها لا تقوم على خطأ علمي وحسب، بل على مقدمات أخرى تماما. غير أنه إذا انخرط علماء الوراثة في النضال المناهض للعنصرية إلى جانب ناشطين آخرين، فإنهم يضيفون ثقلا ومشروعية إلى التعبئة.

تولي بعض الحركات الاجتماعية أو الثقافية أهمية كبيرة لوجود علماء في صفوفها يضعون خبراتهم في خدمة قضية إنسانية أو بيئية أو مناهضة للطاقة النووية أو مناهضة للعولمة، إلخ. فهم يظهرون بالتزامهم أن العقل والمعرفة يمكن أن يكونا في جانب الاحتجاج لا في جانب السلطة والنظام فقط، ويأتون من العلوم الاجتماعية كما من العلوم "الصلبة".

وفي المستقبل، ستجتمع العلوم الاجتماعية والعلوم الصلبة على نحو متزايد لمعالجة معا مشكلات العالم المعاصر الكبرى، سواء بتحليلها أو بمواجهتها عبر مقترحات ومشاريع مضادة. وستجد الأولى (العلوم الاجتماعية) في هذه التقاربات فائدة إضافية: إذ ستجنبها النسبية التي تواجهها كلما همت بالتشكيك في القيم الكونية الكامنة في مشروعها (مثلا حين تعلي شأن سوسيولوجيا "عربية" أو "صينية" أو "آسيوية" -أو حتى "غربية"- بوصفها أرقى من غيرها). أما الثانية (العلوم الصلبة)فستكف بذلك عن بعض السذاجة -كالفكرة القائلة إن إثبات أن العنصرية تقوم على خطأ علمي كافٍ للقضاء عليها-، وسيتاح لها أن تمنح معنى لنشاطها بدل ممارسته ثم القلق لاحقا من عواقبه المحتملة، كما حدث مع كبار علماء الذرة.

لقد وسم القرن الماضي بانحرافات شتى للعقل والعلم، اقترنت غالبا بأسوأ المآسي؛ فقد ادعت الأنظمة الشمولية الانتساب إليهما. ومن جهة العلوم الاجتماعية، كان خطأ جسيما الاعتقاد بأنها تستطيع ممارسة تأثير سياسي مباشر من خلال الفعل على الأمراء في السلطة أو على قوى مضادة. وقد حدث، مع علم تحسين النسل "اليوجينية" مثلا، أن أفضت التعبئة المشتركة لعدة تخصصات إلى مقترحات كارثية.

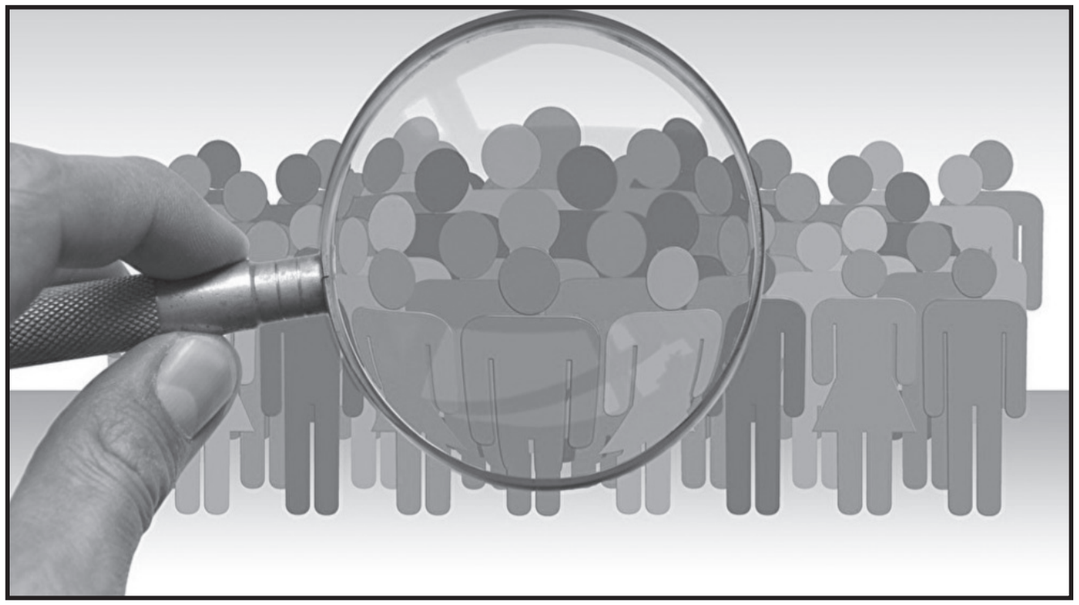

لقد دخلنا عصرا جديدا يدعى فيه كل من العلوم الصلبة والعلوم الاجتماعية إلى المشاركة معا في حياة المدينة بالتفكير المشترك، من غير أن تقدم نفسها في خدمة مباشرة لسلطة أو لسلطة مضادة. فمثلا، إن مؤتمرات المواطنين أو مؤتمرات التوافق التي يشارك فيها "خبراء" وباحثي العلوم "الصلبة" في نقاشات مع الجمهور حول مسألة معينة قد تكون أكثر نفعا حين يساهم باحثون في العلوم الاجتماعية في تنظيمها وفي بث دينامية داخلها.

غير أن اختلاف طرق الإثبات بين العلوم الصلبة والعلوم الاجتماعية يعني أيضا أن الأدوار داخل التفكير المشترك لن تكون واحدة للجميع. فالعلوم الصلبة تميل إلى جانب الموضوعية، بينما يتعين على العلوم الاجتماعية أخذ الذاتية لدى الفاعلين في الاعتبار، وهي وحدها القادرة على إضفاء انعكاسية المجتمع على ذاته. لذا ينبغي أن تكون الأجهزة البين- تخصصية التي قد تتطور مستقبلا على شاكلة تركيبات معقدة تراعي هذا التمييز لتجعل منه ثراء، وذلك ليس أمرا بسيطا.

يقود التفكير الكوني-لا ضمن إطار الدولة–الأمة والعلاقات الدولية فقط- القائم على بناء تقاطعات مع تخصصات مختلفة إلى تزويد السوسيولوجيا والعلوم الاجتماعية عموما، بموارد حقيقية لمقاربة الأزمات الراهنة في تعقيدها وسمكها التاريخي. إن العالم يتغير، ونسمي هذا التغير أحيانا "أزمة"، كما نفعل الآن. وإزاء هذه التغيرات، ليست العلوم الاجتماعية في أزمة، بقدر ما هي نفسها في طور التحول.

قدم الجزء الثاني من مقالة الباحث"ميشيل فيفيوركا" رؤية لتطور علاقة علم الاجتماع بموضوع الأزمات، محاولا تجاوز المقاربة الاقتصادية الضيقة التي تحصر الأزمة في بعدها المالي أو السياسي، ليرى فيها لحظة معرفية وحضارية تكشف حدود الأنماط السائدة في التفكير والعمل. فمن خلال مقارنة الأزمات التاريخية -من "الكساد الكبير" سنة 1929 إلى الأزمة المالية العالمية سنة 2008- يبين الباحث أن علم الاجتماع ظل مترددا أمام هذا الموضوع، بسبب غلبة التحليل الاقتصادي والسياسي، لكنه في الوقت ذاته يمتلك اليوم فرصة جديدة لاستعادة دوره من خلال قراءة متعددة الأبعاد للأزمات المعاصرة.

يؤكد الباحث "فيفيوركا" أن الأزمات ليست مجرد "خلل" مؤقت في النظام الاقتصادي، بل هي علامة على تحولات اجتماعية وثقافية تمس بنية القيم، وأنماط العيش، ودور الدولة، والعلاقة بين الإنسان والعالم. وبالتالي بالأزمات هي تحولات تفرض على البحثالسوسيولوجي أن يعيد تعريف أدواته النظرية والميدانية، وأن تنفتح على مقاربات عابرة للتخصصات تشمل البيئة، والتكنولوجيا، والاقتصاد السياسي، والثقافة الرقمي، وغيرها.

وفي ختام تحليله، يرى الباحث "فيفيوركا" أن السوسيولوجيا ليست في أزمة، بل في مرحلة انتقال وتجديد؛ فبدل أن تكون علما متفرجا على التحولات، يجب أن تتحول إلى علم فهمي وتشاركي، يسهم في فهم "عالم في طور التحول" أكثر من انشغاله بتوصيف "عالم في طور الأزمة". فالأزمة -في نظره- ليست نهاية، بل إنها بداية لتفكير جديد حول الإنسان والمجتمع والتاريخ. ■

قصة قصيرة

الموتى يعودون

عبد الهادي الفحيلي

عادت أمها تلك الليلة.عادت وسحبتْها من قدميها وجرتها عارية خارج الغرفة الوحيدة في السطح، وتركتني معلقا في منتصف الطريق إلى الانتشاء.. تبعتهما عاريا حاملا ملابسها. ناديتها أن تستر لحمها.. حبتا ملح ذابتا. لملمت حسرتي. ضغطت على ناري التي لم تنطفئ في زاوية ركينة من دمي. لبست ثيابي وغادرت الغرفة.

لعنْتُ أمها تلك الليلة.. لعنتها هي بعد ذلك. كانت يا أسفي عليهاتغمرني بلحمها وصهيلها.. لماذا أخذتها عليك اللعنة!.. لو فعلتِ فيّ خيرا وأخذت ابنك الذي يعترض سبيلي ويأمرني بسيفه أن أبتعد عن أخته.يضعه على رقبتي وينغز به صدري ويصرخ في وجهي: "ابتعد عنها وإلا ذبحت دين أمك". تقول لهعيناي المرتجفتانقل لها هي أن تبتعد. تقولان وتقولان. يقول دمي كلا، لا يجب أن تبتعد..كان السيف وكان قلبي يرفرف، وكانت هي تقول لي إنه ليس رجلا فلا تخف منه... تقول وأخاف..

قالت جدتي، ورددت ذلك كثيرا، إن الأموات عندما يعودون يأخذون معهم أقرب الناس إليهم.. أبوكِيزورني كل ليلة ويطمئنني أنه سيأتي ليأخذني معه قريبا، فاستعدي.. تبكي أمي فتضمها وتقول لها إن الموت علينا حق فلا تبكي يا ابنتي. أبوك اشتاق إلي، وأنا اشتقت إليه ولم أعد أطيق صبرا على بعده. يكفي ما عشتفلأذهب قبل أن أهرم فأعذبكم بمرضي وخرفي ولا أموت حتى أقتلكم هههه... أضحكعليها في خاطري وأقول لقد خرف عقلك يا جدتي..مسكينة !

لكنه جاء.. جاء مساء يوم جمعة تغذت معنا فيه بكسكس بلحم رأس البقر. أكلت وشربت اللبن وتجشأت وضحكت ونامت إلى العصر.. في صباحه أفاقت باكرا وصلت الصبح وقالت لأمي هيا بنا إلى الحمام، أريد أن أغتسل قبل أن يأتي أبوك، لا يمكن أن يأخذني بأوساخي، حشومة! عادتا مشرقتين. عادت وعيناها طفلتان تتراقصان وقالت لأمي دعيني أطبخ لكم الكسكس آخر مرة. بكت أمي وضحكت هي وضمتها.. تلبس أبيض في أبيض وتخطر مزقزقة تسأل كم الساعة. أنظر إليها وأبتسم... المسكينة، طار لها الفرخ فعلا! قبل المغرب تمددت في فراشها، وقالت لأمي أن تمسح جبهتها ووجهها وكفيها وركبتيها وقدميها بمسحوق شممت منه رائحة الكافور مخلوطا بالمسك.. سلمي على كل من أعرف وقولي لهم إني أسامحهم فليسامحوني.. غابت.

لعنتها ولعنت أمها. عندما اختفت بكتها بعضهن. بكيتُها. في الحقيقة لم أبك عليها حزنا.. كأن شيئا كان في قبضة يدي، صار مألوفا ثم غاب وترك وراءه فراغا لن يملأه أحد إلا بمعجزة. هي الوحيدة التي استجابت لي وأغدقت علي جنانها. تزورني في غرفة السطح بعد أن يسكن البيت تماما.. بعد العشاء يهجع أبي وأمي وجدتي ولا يتحركون إلا صباح الغد. زرتها مرارا بعد غياب أمها.

لكن أخاها استمر يتوعدني بسيفه وعينيه المقلوبتين وشفتيه المتدليتين. لم أعد أقول له في خاطري إنها... ولم تعد هي تقول لي إنه... لم أفهم لماذا يفعل ذلك وقد ذهبت ولم تعد! سألت جدتي عن أمها، قالت لي إن زوجها،الذي كان يغيب كثيرا عن البيت، عاد مرة بعدما شبع موتا وجرها من قدميها وهي تحت رجل كان يدخل بيتها بعد منتصف الليل، وأخذها معه ولم تعد منذ تلك اللحظة..لم يكن رجلا حقيقيا، فليسامحني الله، لكنه عندما جرها وأخذها قال الفقيه إن روحه الآن ارتاحت.. كان المسكين يعرف أنها تفسد من ورائه لكنه لم يجرؤ على فعل شيء. مات بسبب قهره.

كانت هي تحتي،كنت فوقها وتركتني أمها الملعونة معلقا في الفراغ. جاء أخوها بعد أسبوعين وهددني. رفع سيفه كأنما سيهوي به على عنقي، وهددني. سقط قلبي بين مصاريني، وتبلل سروالي.. هددني. صرت حفرة غائرة تتلاعب فيها الريح. فجأة انقضّتْ عليه.. رأيتها آتية من السماء مثل صاروخ. لوحت لها بيدي غارقا في فرحة جارفة واشتعل دمي. كأنها لم ترني وأخذَتْ منه السيف ولكزَتْه به في جنبه حتى صرخ. هدّدَتْه إن لم يتركني وشأني. صرخَتْ في وجهه: "كن رجلا أولا، قريبا جدا سآتي لآخذك.. سأخلصه وأخلص الآخرين منك". لم أقل شيئا وقال رأسي سأستريح من سيفه ووعيده. ضغطت ناري في زاويتها من دمي.. لم تنظر إلي وغابت..

لم يكلمني بعدها وصار يخطر في الحي مطأطأ الرأس. ينظر إلي بطرف خفي ويمضي. آخر مرة نظر إلي مباشرة وابتسم وغمز. سقط قلبي في ركبتيّ. هززت كتفي وأكملت طريقي أصفر.. غاب.. غاب سيفه.. غاب وعيده.. غاب خوفي.. قالوا إنه في السجن. قال رأسي إنها عادت وأخذته.. رقص قلبي وملأت الفرحة الحفرة التي بداخلي. وفي الليلة التي تلت غيابه، احتفلت في الغرفة الوحيدة في السطح مع إحداهن.. كانت تحتي. وفي اللحظة التي انقلبت فيها فوقي جاء في منتصف طريقي إلى الانتشاء.. اقتحم علينا الغرفة رافعا سيفه وجرني من قدمي...

منشورات مدى

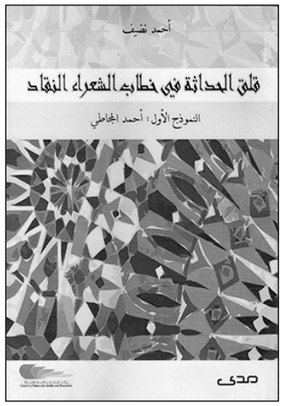

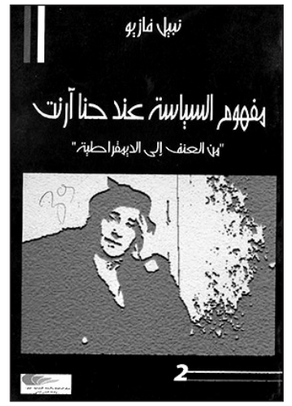

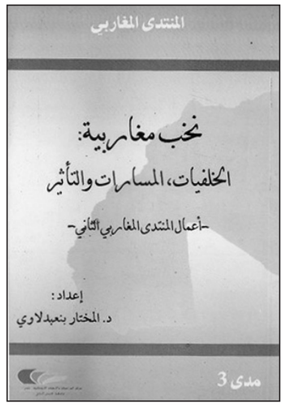

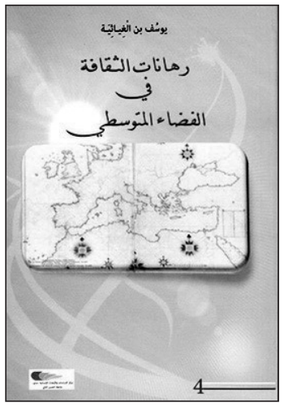

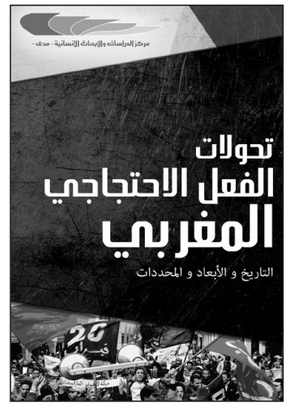

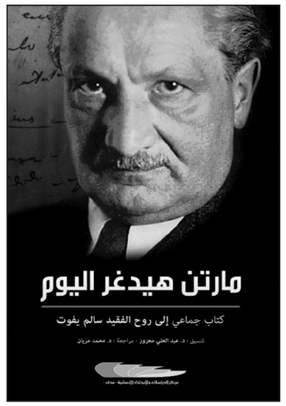

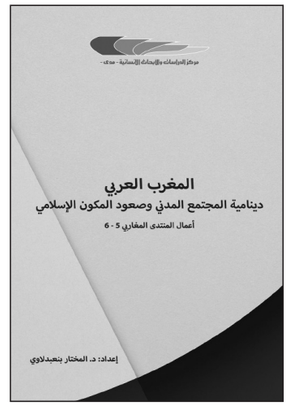

منشورات مدى

أخر أعداد مجلة رهانات

العدد 59

العدد 61-60

العدد 62

العدد 63